المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

الحُجّةُ النحْويّةُ العقليّةُ في :
(المِنْهاجِ) لِيَحْيى بْنِ حَمزةَ العَلَويِّ – رحِمهُ اللهُ –

بحثٌ تكميليٌّ مقدَّم لنَيلِ درجةِ الماجستير في اللغةِ العربيةِ وآدابها

إعدادُ الطّالبِ :
خالد بن محمد الصغير بن أحمد علي
الرقم الجامعي :
٤٣٠٨٨١٠٩

إشراف :
الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي

عام ١٤٣٢ / ١٤٣٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلخّصُ البَحْثِ

يرتبطُ هذا البحثُ بأصولِ النحو، ويهدفُ إلى الكشفِ عن قيمةِ الحُجّةِ النحوية العقليةِ، مِنْ خِلال دراستِها في مُصنَّفٍ نحوي أصيلٍ، وهو: (المِنْهاجُ في شرحِ جُمَلِ الزَّجاجيّ)، للإمامِ يحيى بنِ حمزةَ العلويّ –رحمه الله–، والوفاءِ ببعضِ حقِّ التراثِ النحوي في القُطرِ اليمانيّ، مع التأكيدِ على قوةِ الحجةِ النحوية العقلية –في الجُملة–.

وقد انتظمَ البحثُ في ثلاثةِ فصولٍ، تسبقُها المقدمةُ، فالتمهيدُ، وتتلوها الخاتمةُ، على النحو التالي:

الفصلُ الأولُ: القياسُ، وقد جاءتِ الأمثلةُ التطبيقيةُ عليه في نوعَيْن منه، عُقِد لهما مبحثان، هما: قياسُ العلة، وقياسُ الشَّبَه.

الفصلُ الثاني: العِلّة، وقد جاءت الأمثلةُ التطبيقيةُ عليها في ثلاثةِ أنواعٍ منها، جُعِل لها ثلاثةُ مباحث، هي: علةُ التخفيف، وعلةُ الأَوْلى، وعلةُ الحَمْل على النقيض.

الفصلُ الثالثُ: حججٌ أخرى، وقد جاءت الأمثلةُ التطبيقيةُ عليها في فرعَيْن، جُعِل لهما مبحثان، هما: حجةُ عدمِ الدليل في الشيء على نفيه، وحجة عدم النظير.

ثمّ قفَّيْتُ العملَ بفهارسَ، شملتِ الآياتِ القرآنيةَ، والأحاديثَ النبويةَ، فالمسائلَ النحويةَ الواردةَ في البحث، فالمصادرَ والمراجعَ، ثمّ الموضوعاتِ.

هذا، وقد أبانَ البحثُ أنّ الحجةَ النحويةَ العقليةَ عند الإمامِ العلويّ في كتابه: (المنهاجِ في شرحِ جُمَل الزَّجاجيّ) ذاتُ قدرٍ كبيرٍ مِن الوَجاهة، والقُوّةِ، والإحْكامِ.

الباحث	المشرف	رئيس قسم الدراسات العليا
خالد بن محمدالصغير بن أحمد علي	أ.د/ عياد بن عيد الثبيتي	د. محمد علي دغريري

Abstract

Associated with this research assets as, and is designed to disclose the value of the argument grammatical mental, through the study in a workbook to me genuine, which is: (Almenhaj fe sharh gomal Alzajaji), l the Imam Yahya bin Hamza Alawi - may God have mercy on him - and to meet some of the right of Heritage grammar in diameter Yamani, with emphasis on the strength of the argument grammatical mental - in a sentence -.

Search has been enrolled in three chapters, preceded by the introduction, and Pave, and followed by the conclusion, as follows:

Chapter I: Measurement, Applied examples came in two types of it, holding them to two topics, namely: the measurement of illness, and measure the similarity.

Chapter II: illness, came out in the Applied examples of three types of them, make her three sections, namely: bug mitigation, the first bug, and bug the load on the contrast.

Chapter III: The arguments of the other, came out in the examples of applied branches, making them two topics, namely: there is no evidence in the denied thing, and not the match.

Then Followed work catalogs of art, including Quranic verses and prophetic traditions, grammatical Matters contained in the search, and Resources and references, and then subjects.

This has shown that the argument Find grammatical mental Imam at the top in his book: (Almenhaj fe sharh gomal Alzajaji) with a great deal of prestige, power, and precision.

Researcher	Supervisor	Head of Graduate Studies
Khalid bin Mohammed Alsagher	**P. Ayyad bin Eid Althbyti**	**d. Mohammed Ali Dagriri**

إهـداء

إلى مَنْ وصّاني الله ببرِّهما، والإحسانِ إليهما:

والدي الغالي، ووالدتي الحبيبة!

إلى مَنْ ضحّت مِن أجلي بالكثير، وشاركتْني هذا النّجاح:

زوجتي العزيزة!

إلى مَنْ ساندوني، وشدُّوا مِنْ أزْري، وشجّعوني:

أخَوَايَ الكريمَيْن، وأختي الفاضلة!

إلى كلِّ مَنْ ساعدني ، برأيٍ سديد، أو تشجيع فريد،

مِنْ أساتذةٍ، وزُملاءَ، ومحبِّين!

إليهم جميعًا أهدي هذا البحث...

وفاءً لبعضِ حقِّ التُراثِ اليمنيِّ علينا.

شُكْـرٌ وتَقْدِيرٌ

أخْلصُ الشُّكرِ، وأوْفاهُ، للهِ العَليّ الأعْلى –جلَّ في عُلاهُ–، فلهُ الفَضْلُ أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا.

وقدْ ثَبتَ على لِسانِ نبيِّنا عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ قولُه: "لا يَشْكُر اللهَ مَنْ لا يشكُر النّاسَ".

وإنّهُ لِمنَ العسيرِ عليّ أنْ أوَفِّيَ مشرفي المبارَك، صاحبَ الخُلُقِ والعِلْم، والمربّي القَديرَ، الأستاذَ الدكتورَ/ عيّادَ بنَ عيدٍ الثبيتيّ؛ حَقَّهُ مِن العِرْفانِ والتّقديرِ.

إذْ هو صاحبُ هذا الغَرْسِ المتمثّل في البحثِ، زرَعَه بنفسه، ومازال يتعَهَّدُه مبحثًا مبحثًا؛ بلْ جُملةً جملةً، حتى استوى على سُوقه، وأثمرَ يانعًا –أرجُو أنْ يكونَ كذلك– فلهُ منِّي خالصُ الدعاءِ بأنْ يجزيَهُ ربِّي –سبحانه– خيرَ ما جزى محْسنًا على إحْسانِهِ.

ولا يفوتُني أنْ أُرصِّعَ جواهرَ الشُّكرِ، وجُمانَ التّقديرِ لهذا الصَّرحِ العلميّ الشّامخِ، جامعةِ أمِّ القُرى، التي أفدْتُ منها الكثيرَ، خُصوصًا في مرحلةِ الدراساتِ العُليا، والتي منحتْني هذه الفرصةَ للنَّهْلِ مِن مَعينِ البحثِ، وينابيعِ المعْرفةِ، وفي مقدّمةِ هذا الصَّرحِ مَعالي مديرِ الجامعةِ الدكتورُ/ بكْري بنُ معتوق عساس، وكذلك: كليةُ اللغةِ العربية ممثّلةً في عميدِها الأستاذِ الدكتورِ/ صالحِ بن سعيد الزّهراني، وكذا: رئيسُ قسمِ الدّراسات العليا العربية، أستاذي الدكتور/ محمد بن علي دغريري، ولا أنسى أصحابَ السعادةِ الأستاذَيْن الكريمَيْن اللّذَيْن سيتولّيان مناقشةَ هذا البحثِ، وتهذيبِه، وتقويمِه.

وجزى اللهُ خيرًا كُلَّ مَنْ أعانني بفائدةٍ، أو تشْجيعٍ، أو إعانةٍ، أو مشُورةٍ، ولهم مِنّي جميعًا الدعاءُ بالتوفيقِ والنّجاحِ، والسّعادةِ والفَلاحِ، في الدّارَيْن.

مقدِّمةٌ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، بلسانٍ عربيٍّ مبين، هدًى للمتقين، والصلاة والسلام على النبيّ الأمّي الأمين، أفصحِ مَنْ نطقَ بالضاد، وآله وأصحابه، الطيبين الطاهرين، ومَنْ تبعهم، واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا كثيرًا، أمّا بعد/

فإنّ علمَ النّحو مِن أجلِّ العلومِ، ودَلالتَه على فَهْم الوحيَيْن مِن أقوى الدَّلالات، وقد بذلَ نُحاة العربيةِ جَهْدًا كبيرًا في وضْع أصولٍ للنحو، تضبط جُلّ مسائله، وتحيطه بحصونٍ منيعة مُحْكمة، ومِنْ تلكم الحصون الأصول: الحُججُ النحوية.

ولقد سار علماءُ العربيةِ على مِنْهاج واضحٍ، مِنَ الاحتِفاء بالنّقْل، ثمّ إعمال العقل فيه، ونشأت المدارس والاتّجاهات المختلفة في مسائل العربية؛ أصولِها وفروعها، وصاحَبَ ذلك احتِجاجُ كلِّ طرفٍ لِما يذهب إليه، بِما أُوتيَ مِن حُججٍ نقليةٍ حينًا، وعقليةٍ حينًا، وممزوجةٍ في أحايينَ أخرى.

إنّ الحُجّةَ النحوية العقليةَ مكمِّلةٌ للحجة النقلية، وقسيمتُها في تقرير القواعد النحوية، والحِفاظ على بنائها مُحكمًا قويًّا.

ويأتي هذا البحث بعنوان: **(الحُجّةُ النحْويّةُ العقليّةُ في المِنْهاجِ) ليحيى بنِ حمزةَ العلويّ -يرحمه الله-**؛ في هذا الإطار.

ولقد دفعني إلى هذا البحثِ، وكانَ له الفضلُ -بعدَ فضلِ الله سُبْحانه- في اختِياره: مشرفي المُبارك/ الأستاذ الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي -وفقه الله-، فقد وجّهني لهذا العنوان، وزوّدني -مشكورًا- بنسخته من كتاب (المِنْهاج في شرح جُمل الزجاجي)، ثم انضاف لذلك وآزرَهُ أسبابٌ عِدّةٌ، منها:

١- الرّغبةُ في كَشْفِ بعضِ الأسرارِ في التّصْنيفِ النّحْويّ لعلماءِ القُطرِ اليمانيّ، إذْ لمْ يحْظَ الدرسُ النحويُّ في اليمن بما حَظِيَت به أقطارٌ عربية أخرى مِن الدّرْس والتأمُّل.

٢- كَوْنُ الإمام يحيى بنِ حمزة العلويّ -رحمه الله- أحدَ العلماء النُّظّار المشاهير، وله في النحو كتبٌ مشهورة -وستأتي بإذن الله لاحقًا-، وملاحظة اهتمامه -رحمه الله- بالحُججِ النحوية العقلية، سواءٌ أكانت بالقياس أم بالتعليل، أم بحججٍ أخرى.

٣- شَغَفي بما كان يردّدُه علينا أساتذتُنا في الجامعة، وفي الدراسات العليا خُصوصًا حول تلك العبقريةِ، والذكاءِ، وتوقُّدِ الذِّهْن، ورِياضةِ الفِكْرِ، والمُتْعةِ النّحْوية -إنْ صحَّ التعبير- بمسائلِ النّحْو، وفرائدِه، ودقائقِه وتعليلاته، لدى علمائِنا النّحْويين المتقدمين.

وكذلك: ردُّهم الدائمُ على تلك المقولةِ الواهية: "أَوْهى مِنْ حُجّةِ نحْويّ"، ورغبتي في استظهارِ ذلك، وتأمُّلِه، وتأكيدِ الردّ على تلك المقولةِ بالحُججِ الواضحةِ.

أمّا أهميةُ الموضوع فتنْبُعُ مِن عدّةِ جهات:

أُولاها: قِلّةُ الدّراساتِ للتُّراث النحوي اليمنيّ خصوصًا -إذا قُورنت بغيرها للأقطار العربية الأخرى- حيثُ إنّ أكثرَها مخطوطٌ، كما قال أحدُ الباحثين: "وأمّا ما تبقّى مِن التُّراث اليمنيّ، ووصلَ إلينا، فهو قليلٌ جدًّا موازنةً مع ما خلّفَهُ السّلفُ، وحتى هذا الموروثُ القليلُ لمْ يسْلم مِّن الضَّياعِ والتّدْميرِ والتّهْريبِ، ومَنْ يسْتقري فهارسَ مخطوطاتِ المكتباتِ والمتاحفِ العالميةِ يرى مِصْداقَ ذلكَ"[1].

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٦.

وهذه ناحيةٌ عمليّةٌ هامّةٌ، تتمثّلُ في تأمُّلِ ودِراسةِ هذا التّراث بعْد تحقيقهِ، والخروجِ بنتائجَ هامّةٍ في هذا الميدان، القاصرِ على الحُجّة النحوية العقلية، وما يتّصل بها.

وثانيها: المنزلةُ العلميةُ الكبيرةُ للإمامِ يحيى بنِ حمزةَ العلويّ، وعنايتُه الواضحةُ بالنحو، والنَّمَطُ الجميلُ الذي نهَجه، لاسيّما في عَرْضِه للحُججِ النّحْوية العقلية المتمثلة في الأقْيسَةِ، والعِللِ، وبعضِ الحُججِ الأخْرى.

وثالثُها: الحاجةُ إلى إبرازِ الجُهودِ النّحْوية، المتّصلة بالتفكير، والعقولِ العجيبةِ في هذا العِلْم المُنِيفِ، وخصوصًا لـِمَنْ قَلّت الدراسةُ حولهَم، على الأقلّ مِن الجانبِ الذي يُعْنَى به هذا البحثُ، وهو جانبُ الحجّةِ النحويةِ العقليّة في مُصنَّفٍ متميِّز.

ورابعُها: أهميةُ الحجة النحوية العقلية، وارتِباطُها الشديد بالحجة النحوية النّقلية، وكونُها مكمِّلةً لها، ومِن الحصون الأصول لبناء العربية، وبقائه مُحكمًا قويًّا.

هذا، ولا شكّ أنّ دراسةَ الحجةِ النحويةِ العقليةِ، وتحليلَها، مِنْ خِلال مُصنَّفٍ نحويٍّ أصيل، لهُ مِن الفوائدِ الشيءُ الكثيرُ؛ إذْ يقودُ إلى إدراكِ الباحثِ قيمةَ تلك الحجةِ العقليّةِ، وخصوصًا عند ذلك المصنِّف، ومدى أهميّتِها في الدّرْس النحويّ عُمومًا، ثمّ الوصولُ إلى نتائجَ مُفيدةٍ، متصلةٍ بالتفْكيرِ العقْليّ لدى المصنِّف، أوْ غيرِها ممّا يجُودُ به البحثُ ، وفي ذلك كلِّه ما يُسَدِّدُ نظَرَ الباحثِ، ويصْقُلُ ملَكتَه العِلْميّة.

أمّا فيما يتعلّقُ بالدراسات السابقة؛ فلمْ يُكتبْ في هذا الموضوع بحثٌ يتناوله بجانبَيْه معًا –على حدِّ علم الباحث-: جانب الحجة النحوية العقلية، مع جانبِ كونها عند العلوي في كتابه المنهاج في شرح جمل الزجاجي.

وأمّا خطّةُ البحثِ فقد ارْتأى الباحثُ أن تكون في: مُقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصول، تَقْفُوها خاتمةٌ تَحْوي النتائجَ والخلاصات التي يَتوصّلُ إليها، والتّوصيات التي يُوصِي بها في مجالِ البَحْثِ، ثمّ الفهارس، على النّحْو الآتي:

❁ **المقدّمةُ:** وفيها دوافعُ البحث، وأسبابُ اختياره، وأهميةُ الموضوع، وخطّة البحث، والمَنْهج الذي سار عليه الباحث فيه.

❁ **التّمْهيدُ**، وفيه:

أ- يحيى بنُ حمزةَ العلَويّ: حياتُه، وآثارُه:

١- اسمُه، ونسبُه، ولَقَبه.

٢- مولدُه، ونشأتُه.

٣- شيوخُه، وتلاميذُه.

٤- منزلتُه العلميّةُ، وآثارُه.

٥- نُبْذةٌ عن كتابِه: المِنْهاج في شرْح جُمل الزّجاجي.

٦- وفاتُه.

ب- الحُجّةُ العقليّةُ في الدّرْسِ النّحْويّ:

١- معنى الحُجّة (لغةً)، وَ(اصطلاحًا).

٢- أقسامُ الحُجَجِ النّحْويةِ.

٣- أهميّةُ الحجةِ العقليةِ في الدّرْسِ النّحْويّ.

❁ **الفصولُ الثّلاثة:** وهذه الفصولُ ظهرَتْ بعد جمْعِ المادةِ المشتملةِ على أمثلةٍ تطبيقيةٍ، متعلّقةٍ بالحجة النحوية العقلية في كتاب الإمام العلوي:(المِنْهاج في شرْح جُمل الزّجاجي)، حيث ظهرَ توزُّع تلك الأمثلة ما بين قياسٍ بأنواعٍ معينةٍ منه، وبين عِللٍ بأنواعٍ معينةٍ منها،

وكذلك في حججٍ أخرى مُلْحقةٍ بالقياس خصوصًا، أو بالأصول النحوية عمومًا، وقد عُقِدتْ تلك الفصولُ على ما تكرّر الاحتِجاج به؛ فكانت تلك الفصولُ على النحو التالي:

❁ **الفصْلُ الأوّلُ: القياسُ**، مُهِّد له بتعريفه لغةً واصطلاحًا، وذِكْرِ أهميّته، وأركانه، وأنواعه، وتطبيقات القياس عند العلويّ، وقد جاءت الأمثلةُ التطبيقية عليه في نوعَيْن منه، جُعِل لهما مبحثان:

● **المبحثُ الأول**: قياسُ العِلّة، مُهِّد له كذلك بتعريفه، ثمّ ذُكِرت تطبيقاته من المِنْهاج، في مثالَيْن يوضِّحانه.

● **المبحثُ الثّاني**: قياسُ الشَّبَه، مُهِّد له بتعريفه، وذِكْرِ الفرقِ بينه وبين قياس العِلّة، ثمّ ذُكِرت التطبيقاتُ عليه من المِنْهاج، في ثلاثةِ أمثلةٍ تُجلِّيه.

❁ **الفصْلُ الثاني: العلَّةُ**، مُهِّد لهذا الفصل بتعريفِ العِلّةِ لغةً واصطِلاحًا، وذِكْرِ أهميّتها ومكانتِها، وأنواعِها، وتطبيقاتها عند العلويّ، وقد جاءت الأمثلةُ التطبيقية عليه في ثلاثةِ أنواعٍ منها، جُعِل لها ثلاثةُ مباحثٍ:

● **المبحثُ الأوّلُ**: عِلّةُ التّخْفيف، مُهِّد له كذلك ببيانِ معناها، ثمّ ذُكِرت تطبيقاتُها من المِنْهاج، في مثالَيْن يوضِّحان ذلك.

● **المبحثُ الثّاني**: عِلّةُ الأَوْلى، مُهِّد له ببيانِ معناها، ثمّ ذُكِرت تطبيقاتُها من المِنْهاج، في مثالَيْن كذلك.

● **المبحثُ الثّالثُ**: عِلّةُ الحَمْلِ على النّقيض، مُهِّد له كذلك ببيانِ معناها، ثمّ ذُكِرت تطبيقاتُها من المِنْهاج، في مثالَيْن أيضًا.

❁ **الفصلُ الثّالثُ: حُججٌ أُخْرى**، مُهِّد لهذا الفصلِ ببيان سببِ إفراده، والخَتْمِ به، وما يحتوي عليه، وتطبيقات هذه الحُجج عند العلويّ، والتي جاءت الأمثلةُ التطبيقيةُ عليها في فرعَيْن منها، جُعِل لهما مبحثان:

- **المبحثُ الأوّلُ**: حجة عدم الدّليلِ في الشيءِ على نَفْيه، مُهِّد له كذلك ببيانِ معنى هذه الحُجّة، ثمّ ذُكِرت تطبيقاتُها من المِنْهاج، في مثالَيْن يوضِّحانها.

- **المبحثُ الثّاني**: حجة عدم النّظيرِ، مُهِّد له ببيانِ معناها، وذِكْرِ الفرْقِ بينها وبين عدم الدليل في الشيءِ على نَفْيه -أيْ الحجة السابقة لها-، ثمّ ذُكِرت تطبيقاتُها من المِنْهاج، في مثالَيْن خِتاميَّيْن.

وبهذا يكونُ عددُ الأمثلةِ التطبيقيةِ: خمسةَ عشرَ مثالًا، تناولَ الباحث فيها خمسَ عشْرةَ مسألةً بشيءٍ من التأمُّل والأناةِ.

❁ **منْهجي في البحث:**

وقدْ سارَ الباحثُ في إيرادِ تلك الأمثلةِ على الرأي القائلِ بالفرْقِ بين الدليلِ والحُجّة -وسيأتي بيانُه-، فلمْ يُورِد مِن الأمثلة والتطبيقات إلا ما كان في مسائلِ الخِلافِ والتّنازعِ بين عُلماءِ النّحْو.

وكانت النسخة التي اعتمدَ عليها هي النسخة المطبوعة، في جزأَيْن، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ونشر مكتبة الرشد، عام ١٤٣٠هـ.

وآثرَ الباحثُ أن يبدأَ بنصِّ العلويّ -رحمه الله- في المسألة، ثمّ يتناوله بشيءٍ مِن البيان، مع رَبْطه بالمبحثِ المعقودِ، وتأكيدِ علاقتِه به، بعدها يذكرُ آراءَ جُملةٍ من النُحاة في تلك المسألة، إمّا بالنصوص عنهم، أو بالإحالةِ إليهم، أو بهما.

ويكون التركيزُ على حجّة العلويّ النحوية، وقيمتِها، ومكانِها الظاهر أو المستَتِر مِنْ بَيْن آراءِ غيره من النّحاة المتقدّمين، وحُجَجهم.

ولا يعني التزامُ ذِكْرِ آراءِ النّحاة المتقدمين عند عَرْض حجة العلويّ -رحمهم الله جميعًا-؛ الموازنةُ، والمقارنةُ بينها، فذلك صَنْعةُ المتضَلِّعين الكِبار، إنّما الهدفُ دراسةُ الحُجج النحوية العقلية في نطاقِ البحثِ المحدّد دون تعميمٍ؛ نظرًا لطبيعةِ المرحلة، ورغبةً في تضييقِ حدود البحث؛ للخروجِ بنتائجَ أدقّ.

كما أنه ليس مِن شأن البحثِ؛ التوسُّعُ في فروع المسألة النحوية، وذكرُ جميع الحُجج الواردة فيها؛ بل الاقتصار على الحجة النحوية العقلية عند العلوي -رحمه الله-، وإذا ظهر للباحثِ قرائنُ ومُعضِّداتٌ -بالاتّكاءِ على نصوص النّحاة المتقدِّمين- لترجيحِ حُجّة العلوي -رحمه الله- على غيرها من الحُجج، فيميلُ الباحث إلى ذلك الترجيحِ، وإلا اكتُفِيَ ببيان قيمة الحجة النحوية العقلية، في إطار البحث وعنوانه، وهذا هو الأعمُّ الأغلبُ.

وأخيرًا، فعلى الله -وحْدَه- اعتمادي، وهو المُعين والموفِّق للصواب، فإنْ أصبْتُ فله المِنّةُ والفضْل، وإنْ قصّرْتُ أوأخطأْتُ فأستغْفرُ الله، وحسبي بذلي قُصارى جُهْدي.

وصلّى اللهُ وسلّمَ على نبيِّنا وقُدوتِنا محمّدِ بنِ عبدِالله، وآلهِ وصحبه ومَنْ والاه، وآخرُ دعوايَ أنِ الحمدُ لله رَبِّ العالمينَ.

الباحثُ

التمهيد

أ) يحيى بن حمزة العلويّ: حياته، وآثاره:

۞ اسمُه، ونسبُه، ولقبُه:

هو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي زين العابدين بن الحسين السِّبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه(١).

وقد لُقِّب بالإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله(٢)، أو المؤيّد بربّ العزّة(٣)، وغَلَبَ عليه لقب (العلويّ)، كما لُقِّب بالسّيّد، وعماد الدين، وعماد الإسلام(٤).

۞ مولدُه، ونشأتُه:

ولد العلويّ- رحمه الله -في صنعاء، لثلاثٍ بقِين من شهر صفر، سنة تسعٍ وستين وستمائة للهجرة (٦٦٩هـ)(٥).

---

(١) ينظر: مآثر الأبرار، ٢/ ٩٧٢، وهذا هو سياق النّسَب الذي رجّحه محقق السِّفْر الثاني من (المحصّل في كشف أسرار المفصّل)، الدكتور/ سليمان بن سليمان العنقري، مقدّمة التحقيق، ٦، معتمِدًا على النسب الذي أورده حفيده/ عبدالله بن الهادي في سيرته، قال: "وعن سيرته نقلت سائرُ مصادر الترجمة"، وإنْ كانت المصادر تتّفق مع هذا النسب إلى الجدّ الثاني، ثم تأتي اختلافاتٌ يسيرة.

(٢) ينظر: المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، ١٣٩، وغيرها في بدايات شرحه لمتن الزجاجي، وكذلك: جُلّ المصادر التي ترجمت له، مع اختصارٍ في بعضها لصفة أو صفتين من هذا اللّقب.

(٣) ينظر: تاريخ اليمن، ٢٠١، والأعلام، ٨/ ١٤٣، ومعجم المؤلّفين، ٤/ ٩٣.

(٤) ينظر: المحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدمة التحقيق، ٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه، نقلًا عن: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، لحفيده/ عبدالله بن الهادي (الوجيه،١/ ب)، وجلّ المصادر التي بين يديّ على ذلك.

قال محقّق السِّفْر الثاني من شرح العلوي: (المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل): "ولم يُخالِف في تاريخ ولادته أحدٌ ممّن ترجم له"(١).

أمّا نشأته فقد نقل محقّق شرح العلوي: (المنْهاج في شرح جمل الزجاجي) عن سيرة الإمام يحيى بن حمزة التي كتبها حفيده/ عبدالله بن الهادي قولَه: "نشأ -عليه السلام- نشأةً طاهرة، على طريقة آبائه... مشمّرًا عن ساق الجدّ والاجتهاد في اقتفاء سيرة الآباء والأجداد، في جميع خصال الفضل وتحصيلها، وكسْب جملة العلوم النافعة، وتفصيلها، لمْ يزَلْ مكبًّا على درْس العلوم، مُنْفقًا أيامَه، وأوقاته، وساعاته في طاعة الحيّ القيّوم، حتى برَز في كلّ فنٍّ على أقرانه"(٢).

وقد حفظ القرآن الكريم في صِباه، ثمّ رحل لطلب العلم(٣).

وقال الشوكاني -رحمه الله-: "واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبيّ، فأخذ في جميع أنواعها على أكابر علماء الدِّيار اليمنية، وتبحّر في جميع العلوم، وفاق أقرانه"(٤).

❁ شيوخُه، وتلاميذُه:

مِن خلال النّص السابق المنقول عن الشوكاني -رحمه الله-؛ فإنّ العلوي -رحمه الله- تتلمذ على أكابر علماء اليمن، وذلك يشير إلى رسوخ قدمه في العلم، وأنه يعِدّ نفسَه للإمامة العلمية، ونفْعِ الناس بما يتعلمه، **وقد أوردَتِ المصادر بعض شيوخه**(٥)، ومنهم:

---

(١) مقدّمة التحقيق، ٨.

(٢) المِنْهاج في شرح جمل الزّجاجيّ، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٢٥.

(٣) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى، ٣/ ١٢٢٤، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ٦١٦.

(٤) البدر الطالع، ٢/ ٣٣١.

(٥) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى، ٣/ ١٢٢٤-١٢٢٦، وأعلام المؤلفين الزيدية، ١١٢٤، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ٦١٦، والمحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدمة التحقيق، ١٠.

١- الفقيه العالم، فقيه مكة، إبراهيم بن محمد الطبري المكّي، أخذ عليه جملةً من كتب علوم القرآن والحديث.

٢- العلامة شهاب الدين أحمد بن عبدالله، المعروف بابن الواطن، أجازه في التفسير واللغة.

٣- العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الشاوري، أخذ عنه كتاب (الفائق) في غريب الحديث.

٤- الفقيه حمزة بن علي، أخذ عنه (المهذّب في الفقه)، لأبي إسحاق الشيرازيّ.

٥- الشيخ القاضي عفيف الدين، سليمان بن أحمد الألهاني.

٦- العلامة عامر بن زيد الشّماخ.

٧- الشيخ علي بن سليمان البصير.

٨- العلامة محمد بن الحسن الأصبهاني.

٩- العلامة الفقيه محمد بن خليفة بن سالم الهمداني، قرأ عليه جملةً من العلوم.

١٠- القاضي العالم نجم الدين، محمد بن محمد بن أحمد الطبري، أجازه في الصحيحين وعدد من كتب الحديث وعلوم القرآن.

١١- الإمام المطهّر بن يحيى، أخذ عنه(أصول الأحكام) لأحمد بن سليمان.

١٢- الإمام محمد بن المطهّر.

١٣- عماد الدين بن يحيى بن محمد السراجي، أخذ عنه السيرة لابن هشام.

أمّا تلاميذه فكثير، ومنهم -كما ورد في بعض المصادر[1]-:

١- العلامة أحمد بن حميد بن سعيد الحارثي، سمع منه صحيحَي البخاري ومسلم.

٢- العلامة الفقيه أحمد بن سليمان الأوزريّ.

---

(١) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى، ٣/ ١٢٢٧، والمحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدمة التحقيق، ١٤.

٣- العلامة أحمد بن محمد الشّغْدري.

٤- إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النّجْراني.

٥- أولاد الإمام يحيى بن حمزة: أحمد، وإدريس، وعبدالله، والهادي.

٦- الفقيه الحسن بن محمد بن يعيش النحْوي، سمع عليه كتابه(الانتصار) [1]، ولم يسمعْه عليه غيرُه.

٧- علي بن إبراهيم بن عطية النّجْراني.

٨- السيّد العلامة محمد بن المرتضى بن المفضّل.

٩- الشيخ المطهّر بن حسين بن يحيى بن محمد تريك الصّعْدي.

❁ منزلته العلمية، وآثارُه:

إنّ ممّا يشهد للعلوي -رحمه الله- بالمنزلة العلمية الرفيعة؛ تلك الآثار والمصنّفات الكثيرة التي خلّفها للناس من بعده، سواءٌ منها ما كان في علوم الشريعة، أو في علوم العربية مِن نحوٍ وصرف وبلاغة، أو في غيرها من الفنون، وسيأتي ذِكْر بعضها قريبًا[2].

وأسوق هنا بعضًا من عبارات الثناء والإجلال على الإمام العلوي، والتي تبيِّن قيمته العلمية السامقة، ومكانته بين علماء عصره، ومَنْ بعدهم:

فقد ورد في سيرته التي كتبها حفيده عبدالله بن الهادي -رحمه الله- قوله: "وبلغَ مبلغًا محلّه لا يخفى، ونورُه لا يُطْفا، وصنّف في جميع العلوم التصانيف العجيبة، والتواليف المفيدة"[3].

---

(١) هو كتاب: الانتصار على علماء الأمصار، في علم الفقه، في ثمانية عشر مجلّدًا.

(٢) يُنظر: ص ١٥، ١٦ مِن هذا البحث.

(٣) المِنْهاج في شرح جمل الزّجاجيّ، ليحيى بن حمزة العلوي، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٣٣، نقلًا عن: سيرة الإمام يحيى بن حمزة، لحفيده عبدالله بن الهادي، (ق ١٤٣ب).

وقال عنه شيخه الإمام المطهّر بن يحيى -رحمه الله-: "في هذا الولد ثلاثُ آيات: علمُه، وخُلقُه، وخطُّه"(١).

وقال العلامة محمد بن علي الزّحيف -رحمه الله-: "كان الإمام يحيى في غزارة علمه، وانتشارِ فضله وحلمه، حيث لا يَفتقر إلى بيان، ولم يبلغْ أحدٌ من الأئمة مبلغَه في كثرة التصانيف"(٢).

ووصفه يحيى بن الحسين بن القاسم -رحمه الله- بقوله: "وكان الإمامُ يحيى بن حمزة أفضلهم-أي أفضل أربعة ذكرهم من أئمة العِتْرة-، وأشرفهم علمًا وعملًا، له التصانيف المفيدة، والمناقب العديدة"(٣).

وورد في طبقات الزيدية الكبرى، للعلامة إبراهيم بن القاسم -رحمه الله-، وهو نصٌّ في غاية النّفاسة؛ لارتباطه بالعِلْم الذي ظهر تفوقُه فيه، وهو علم النحو، وهو ما يدرسه هذا البحث:

"وكان -عليه السلام- مبرّزًا في علم النحو، محقّقًا فيه، وكنتُ -أي صاحبُ كتابِ (الكنز) المنقولُ عنه هذا النص- وإيّاه ندرُس في علم الكلام على الفقيه محمد بن خليفة، فإذا فرغْنا مِن إعادة مدرسنا؛ اشتغلْنا نعيد (المفصّل) كما يعيد غيره الخَتْمة"(٤).

وفي تتمّة هذا النص جانبٌ آخر في منزلته العلميّة، وهو تواضعه -رحمه الله-، وعدم افتخاره بمصنّفاته، فقد ورد فيه:

---

(١) مآثر الأبرار، ٢/ ٩٧٢، وطبقات الزيدية الكبرى، ٣/ ١٢٢٨.

(٢) المصدر السابق نفسُه.

(٣) غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، ٥١١.

(٤) ٣/ ١٢٣١. وينظر: الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، ٢٨٨٥ (برقم ٣٧٣٦)، حيث جاء وصفه فيها بالنّحْويّ.

"وكان -عليه السلام- كثير التواضع، وعدم التبجّح بمصنفاته، حتى كان لا يسمّيها إلا الحواشي، وكان -عليه السلام- ممّن اشتغل بالتصنيف عن الإقراء والتدريس"(١).

أمّا الشوكاني -رحمه الله- فقد قال عنه:

"وتبحَّر في جميع العلوم، وفاق أقرانه، وصنّف التصانيف الحافلة فِي جميع الفنون... حتى قيل أَنَّها بلغت إلى مائة مُجَلّد، ويُروى أَنَّها زادت كراريس تصانيفه على عدد أَيَّام عمره، وهو مِن أكابر أَئِمَّة الزّيدية بالديار اليمنية، وله ميلٌ إلى الإِنْصاف مع طَهَارَة لسان، وسلامةِ صدر، وعدم إقدام على التَّكْفير والتفسيق بالتأويل، ومبالغة في الحمْل على السَّلامة على وَجهٍ حسَن، وهو كثيرُ الذّبِّ عن أعْراض الصَّحابة المصونة -رضي الله عنهم-، وعن أكابِر عُلَماء الطوائف -رحمهم الله-... وبالجُمْلةِ فهو مِمَّن جمع الله له بَين العلم والعمَل والقِيام بالأَمر بِالْمَعْروفِ والنّهي عن المنكر"(٢).

وإنّما نقلْتُ هذا النصّ بطُوله؛ لأدلّل على أنّ العلماء نهلوا مِن علم العلويّ -رحمه الله-، ونقلوا عنه، وأنصفوا القول فيه، ولم يمْنعهم مذهبه الزّيدي أن يُفيدوا ممّا برز فيه وتألق، وأبدع فيه واجتهد، وهو علم النحو، وكذا البلاغة، وذلك هو الإنصاف حقًّا(٣).

وقال المؤرِّخ محمد بن إسماعيل الكبسيّ -رحمه الله-:

"وكان هذا الإمام في غزارةٍ من علمه، وانتشار فضله، وتقمّصه ليعْسُوبات العلوم، وإحاطته بمنطوقها والمفهوم، وكثرة التصانيف، وجودة الأنظار في جمْع التآليف، مع حُسن

(١) طبقات الزيدية الكبرى، ٣/ ١٢٣١.

(٢) البدر الطالع، ٢/ ٣٣١،٣٣٢.

(٣) ينظر: الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ١٩٠، حيث قالت الباحثة: "وقد وجدتُ أنه أول عالم نحو يمني ينقل عنه نحاة اليمن، ويشيرون إليه جنبًا إلى جنب مع علماء النحو العربي، قدماء ومتأخرين"، وكذلك ذُكر في: (الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري)، ٢٧٧.

العبارة، ووضوح المعاني في إيراده وإصداره، ولم يبلغ أحدٌ من الأئمة مبلغه في كثرة التصانيف"(١).

كما قال المؤرّخ محمد بن محمد زبارة -رحمه الله-:

"وقد أجمع على جلالته المُخالِف والموافق، واعترف بفضله وعلمه القريب والبعيد...وله المصنّفات العديدة المفيدة في كل الفنون"(٢).

وقال عبد السلام بن يحيى الواسعي عنه:

"هو الذي حاز المفاخر الدينية، والعلوم القرآنية، له التصانيف العِظام"(٣).

وقال القاضي عبدالله الجرافيّ: "وكان هذا الإمام عظيم الورع، جمّ الفضائل، واسع الاطّلاع، كثير التأليف، كما كان أحْوذيًا بليغًا"(٤)، ووصف مؤلفاته بأنها "عظيمة الشأن"(٥).

أمّا القاضي إسماعيل الأكوع فقد وصفه بقوله:

"عالمٌ مجتهد، مبرّز في كثيرٍ من العلوم العقلية والنقلية... له آراءٌ وأنظار سديدة"(٦)، وهذا الوصف بالتميّز في العلوم العقلية يُعطي دلالة خاصة لهذا البحث الذي يدرس الحجة النحوية العقلية في كتابه: (المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي)، وسيظهر صدق وبروزُ هذه الصفة مِن خلال هذا البحث بجلاء.

---

(١) اللّطائف السَّنية في أخبار الممالك اليمنية، ١٥٢.

(٢) تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن، ١٠١.

(٣) تاريخ اليمن، ٢٠١.

(٤) المقتطف من تاريخ اليمن، ١٣٩.

(٥) المصدر السابق نفسُه.

(٦) هِجر العلم ومعاقله في اليمن، ١/ ٥٠١.

وهذه بعض آثار العلويّ[1] التي تشهد له -رحمه الله- بالمكانة العالية في العلْم، وأهمّها هنا ما ألّفه في علوم العربية: نحوًا وصرفًا وبلاغة، وأشهرها:

- الطِّرازُ المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: مطبوعٌ في ثلاثة أجزاء.
- الأزهار الصافية في شرح الكافية: مجلدان، حُقّق الكتاب بجُزْأيْه، في رسالتين لنَيْل العالِمية العالية (الدكتوراه)، الجزء الأول: حقّقه محمد علي العطاونة (١٤٠٢هـ)، والثاني: حققه عبدالحميد مصطفى السيّد (١٣٩٩هـ)، وكلتاهما في كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر.
- الاقتصاد: مجلد، جعله كالمدخل إلى كتاب المفصّل، للزمخشري. وقد ذكر الدكتور/ سليمان بن سليمان العنقري أنّه يعمل على إخراجه[2].
- الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب: وقد حُقّق في رسالة علمية، مِن قِبل الدكتور/ عبدالعزيز عبدالمحسن أبا نمي، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١٦هـ).
- المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل: أربعة أسفار، حُقّق السِّفْران الأول والثاني فقط. أمّا السِّفر الأول منهما فقد حقّقه الأستاذ الدكتور/ خالد عبدالحميد أبو جندية،

---

(١) ينظر: مآثر الأبرار، ٢/ ٩٧٣، وطبقات الزيدية الكبرى، ٣/ ١٢٢٨-١٢٣١، والبدر الطالع، ٢/ ٣٣١،٣٣٢، واللطائف السَّنية في أخبار الممالك اليمنية، ١٥٣، وتاريخ اليمن، ٢٠١، والأعلام، ٨/ ١٤٣، وهِجر العلم ومعاقله في اليمن، ١/ ٥٠٤-٥٠٦، وأعلام المؤلفين الزيدية، ١١٢٤، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ٦١٦، والمحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدمة التحقيق، ١٨-٢٥، والمِنْهاج في شرح جمل الزّجاجيّ، بتحقيق الدكتور/ علي بن إبراهيم السّعود، مقدمة التحقيق، ٢٠-٢٤، وكذلك بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٣٥-٤٦، والجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ٢١-٢٨.

(٢) يُنظر: المحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدمة التحقيق، ٢٣.

الأستاذ في كلية اللغة العربية بالمنصورة، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، عام (١٩٨٢م).

- وأمّا السِّفر الثاني فقد حقّقه الدكتور/ سليمان بن سليمان العنقري، ونال به درجة العالِمية العالية (الدكتوراه)، من كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٢٧هـ).
- المِنْهاج في شرح جمل الزّجاجي: جزءان، وقد حُقّق هذا الكتاب في رسالتين علميتين، وهو المجال التطبيقي لهذا البحث، وسيأتي مزيد بيانٍ له -بعَوْن الله-[١].

وثّمّة مؤلّفات تعنينا هنا، وهي المتعلقة بالناحية العقلية عند العلوي -رحمه الله-، ومنها:

- الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية: ثلاثة مجلدات.
- القانون المحقّق في علم المنطق[٢]: مجلد.
- القِسْطاس في أحكام القياس: مجلدان.
- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية: أربعة مجلدات، في علم الكلام.

أمّا باقي المؤلفات فهي كثيرة، وتتوزع على علم الحديث، والعقيدة والفرائض، والفقه، والسيرة النبوية، والأصول، والوعْظ والإرشاد، وَمِن أشهرها: الانتصار على علماء الأمصار -في علم الفقه-: في ثمانية عشر مجلدًا، إلى غير ذلك من المؤلفات.

---

(١) يُنظر: ص ١٧، ١٨ مِن هذا البحث.

(٢) أو الفائق المحقّق في علم المنطق، وبعض المصادر تجعلهما كتابين مختلفين. ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية، ١١٢٩، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ٦١٦ وغيرها.

❁ نُبذةٌ عن كتابه: (المِنْهاج في شرح جمُل الزّجاجي):

إنّ من الكتب التي نفع الله بها، وكتب لها الشهرة والشيوع: كتاب (الجُمل) للزجاجي، (المتوفى عام ٣٤٠هـ)، وفي ذلك يقول ابن السِّيد البَطَلْيوسي -رحمه الله-:

"وهو لَعمْري كتابٌ قد أنْجد، وأغار، وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه -رحمه الله- قد نزع فيه المَنْزع الجميل"(١)، كما أثنى عليه أبو الحسن القفطي -رحمه الله- بقوله: "والكتاب مباركٌ، ما اشتغل به أحدٌ إلا انتفع"(٢).

وتلك البركة تمثّلت في انتفاع خلقٍ لا يُحصَوْن به، كما يقول ابن العماد الحنبليّ -رحمه الله-(٣)، وكذلك في كثرة الشروح له، كما قال اليافعي -رحمه الله-: "وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجُمل مائةً وعشرين شرحًا"(٤).

وقد يسّر الله لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور/ عيّاد بن عيد الثبيتي -نفعني الله بعلومه- تقييد تسعةٍ وسبعين شرحًا لكتاب الجمل، وشروح أبياته(٥).

ويأتي في طليعة تلك الشروح مِن حيث الأهميّة؛ شرح العلوي -رحمه الله-: (المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي)(٦)، فقد ألّفه بعد شرحه الموسّع لكتاب المفصّل: (المحصَّل في كشف

(١) إصلاح الخَلل الواقع في الجمل، ١٨.

(٢) إنباه الرواة على أنْباه النُّحاة، ٢/ ١٦٠.

(٣) شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، ٤/ ٢٢٠.

(٤) مرآة الجنان، ٢/ ٢٤٩.

(٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، مقدمة التحقيق، ١/ ٧٩-٨٧.

(٦) وقد حقّقه الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، بجامعة بغداد، عام ١٩٩٩م-، وطُبِع في مكتبة الرشد، بالرياض،وعليه اعتمدت في المسائل التطبيقية في بحثي هذا-، ثمّ حقّقه الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، بجامعة أم القرى، عام ١٤٢٥هـ.

أسرار المفصَّل)[1]، وتحديدًا في العشر الأُول من ذي الحجة، سنة ست عشرة وسبعمائةٍ للهجرة[2].

وطريقته في هذا الشرح أن يذْكر نصّ الجمل مكتملًا أو مجْتزَءًا، ويبدأ عبارة الجمل بقوله: "قال صاحب الكتاب هدى الله سعيه"، ثمّ يبدأ شرحه للمتن بعد عبارة: "قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام"، يمهّد للشرح بمقدّمة، ثم يقسِّم مسائله تقسيمًا منظّمًا منطقيًا، ويشرحها واحدة تلو الأخرى[3].

ومِن خلال ما ذكره محقّقا المِنْهاج[4]، وصاحبة (الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلويّ)[5] يمكن أن أستخلص ميزات وسِمات هذا الشرح القيّم، ومِن أهمّها:

- المنهج الموحّد الذي يسير عليه العلوي -رحمه الله- في كتابه، وبصورة منظّمة جدًا، وهذا يدلُّ على الفَهْم الدقيق، والتصوُّر الواضح للمسائل، قال الدكتور/ علي بن إبراهيم السّعود: "وتبرز للمطّلع على الشرح خاصية لهذا العالِم، تتمثل في القدرة على تصوّر الباب النحوي، وما يتطلبه من مسائل قبل أن يبدأ بالغَوْص في مسائله"[6].
- استقرارٌ في رؤيته للخلافات النحوية، فقد سبق أنه ألّف شرحه هذا بعد شرحه الموسّع على المفصل للزمخشري:(المحصَّل في كشف أسرار المفصَّل).

(١) ينظر: الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ٣١.

(٢) ينظر: المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيق الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، مقدمة التحقيق، ٣١.

(٣) ينظر: الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ٣٣، والمِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ٥٩،٦٠، وبتحقيق الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، مقدمة التحقيق، ٣١، ٣٥، ٤١.

(٤) الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٥٩-٦٥، والدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، مقدمة التحقيق، ٣٤، ٩٦، ١٢٨، ١٤١، ١٤٢.

(٥) الباحثة/ أزهار محمد لطف، ٣٢-٣٨.

(٦) المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيقه، مقدمة التحقيق، ٣١.

- جودةُ التنسيقِ، والترتيب، والتقسيم، والعَرْضِ، والاستيعابُ، وهذا يظهر بوضوح من خلال مطالعة كتابه، وفي ذلك يقول الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود عن هذا الشرح: "مِن أفضل شروح الجُمل تنسيقًا، وعرضًا، وشمولية للمسائل النحوية"(١).
- سهولة الشرح، ومَيْله إلى الاختصار في سرْد المسائل النحوية، وهذا ما صرّح به العلويّ -رحمه الله- في كثير من المواطن، وكذلك: الوضوح، والأسلوب التعليمي الميسّر، والخلوّ من التكلُّف.
- يُبين هذا الشرح عن القدرة العقلية التي يمتاز بها العلوي -رحمه الله-، وتأثّره في صياغة المادة النحوية بالمنطق، وأصول الفقه، والفقه، وتلك المقدرة العقلية تتصل مباشرة بهذا البحث الذي يدرُس: (الحجة النحوية العقلية).
- عناية العلوي -رحمه الله- بالقياس، "ولا سيّما أنّ له في علم الأصول باعًا، حيث ألّف فيه مجلدات ضخمة، تناول فيها هذا العلم من كل جوانبه"(٢)، ولذلك ولدواعٍ أخرى ستأتي أُفرد فصلٌ خاص في هذا البحث لدراسة الحجة النحوية العقلية، المتمثلة في القياس بأنواعه(٣).
- كثرة التعليلات، ودقّتها، قالت الباحثة/ أزهار محمد لطف عن العلوي -رحمه الله-: "واهتمّ بالتعليل اهتمامًا بالغًا؛ نظرًا لأنه كان السِّمة الغالبة في عصره، ولأنه كان متضلِّعًا من علم الكلام والمنطق"(٤)، وهذا كذلك ممّا دعا الباحث إلى إفراد

(١) المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيقه، مقدمة التحقيق، ١٤١.

(٢) المرجع السابق، ٩٦.

(٣) وهو الفصل الأول، ص ٢٨ ، ويتفرّع عنه الفصل الثالث، ص ١١١ ، فهو في بعض الحجج العقلية المُلْحقة بالقياس ونحوه من الأدلة العقلية.

(٤) الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ١٩١.

فصلٍ خاصّ في هذا البحث لدراسة الحجة النحوية العقلية المتمثلة في العلة بأنواعها[1].

- التثبُّت في مناقشة المسائل النحوية، وعدم التعصّب للمدارس النحوية، بل الترجيح يكون مبنيًا عنده -رحمه الله- على التعليل الذي يؤيد اختياره من أقوال العلماء قبله.

وهذه السِّمة -أي الأخيرة- لشرح العلوي -رحمه الله-: (المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي) تقودنا إلى ما ذُكر عن مذهب العلوي النّحْوي، ففي حين يقرِّر الدكتور/ هادي عبدالله ناجي عدم انتماء العلوي -رحمه الله- إلى مذهبٍ نحوي معيّن في هذا الشرح، وأنه مجتهدٌ يختار ما يراه صحيحًا، مِن غير ميلٍ إلى رأي بصريٍّ أو كوفي، وإنْ وافق البصريين في أغلب المسائل[2]؛ إذْ يقرّر الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود أنّ العلويّ -رحمه الله- في هذا الشرح: بصري الانتماء، ويسوق أدلته على ذلك[3]، كما يسوق الدكتور هادي أدلته كذلك.

ولا يهتمّ هذا البحث بتحديد هذا الانتماء بقَدْر ما يهتم بدراسة الحُجج النحوية العقلية الواردة في هذا الشرح، وقيمتها، وما يترتب على ذلك مِن نتائج تتصل بالتفكير العقلي عند العلوي -رحمه الله-.

۞ وفاتُه :

توفي الإمام يحيى بن حمزة العلوي -رحمه الله- في التاسع والعشرين من شهر رمضان، سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة(٧٤٩هـ)، بحصن هِرّان، قِبَليّ ذَمار، ثمّ نُقِل إلى

---

(١) وهو الفصل الثاني، ص ٥٨ .

(٢) ينظر: المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيقه، ٨٧-٨٨.

(٣) ينظر: المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيقه، مقدمة التحقيق، ١٢٩-١٣٠.

مدرسته بذَمار، فدُفِن بها[1].

وهذا ما رجّحه بعضٌ من المحقّقين المعاصرين، نقلًا عن سيرته التي كتبها حفيده عبدالله بن الهادي -رحمهما الله-[2].

(١) ينظر: مطمح الآمال، ٢٥٢، واللّطائف السَّنيّة في أخبار الممالك اليمنية، ١٥٤، وتاريخ الأئمة الزيدية في اليمن، ١٠١، وهِجر العلم ومعاقله في اليمن، ١/ ٥٠٤، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ٦١٦، وأعلام المؤلفين الزيدية، ١١٢٤.

(٢) ينظر: المحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدمة التحقيق، ١٥، والمِنْهاج في شرح جمل الزّجاجيّ، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٥٤-٥٥، وكذلك بتحقيق الدكتور/ علي بن إبراهيم السّعود، مقدمة التحقيق، ١٨-١٩، والجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ١٧. وثَمّة أقوالٌ أخرى في سنة وفاته ردُّوها بحجج واضحة.

ب) الحُجّة العقلية في الدرس النّحْويّ:

معنى الحُجّة لغةً، واصطلاحًا :

الحُجّة لغةً: ما دُوفع به الخصم، ووجه الظَّفَر عليه عند الخصومة، قال صاحب كتاب العين- رحمه الله-:

"والحُجّة: وجه الظَّفَر عند الخصومة، والفعل حاججْته فحججْتُه، واحتججْتُ عليه بكذا، وجمعُ الحُجّة حُجَجٌ، والحِجاج المصدر"(١).

وبيّن أبو منصور الأزهري -رحمه الله- سبب تسميتها بذلك، مع بيان معناها اللغوي، فقال -رحمه الله-:

"وإنّما سُمِّيت حُجّة؛لأنّها تُحجّ، أيْ تُقصد، لأنّ القصد لها، وإليها...يُقال: حاججْته أُحاجّه، حِجاجًا، ومحاجةً حتى حججْتُه، أي غلبتُه بالحُجج التي أدليْتُ بها"(٢).

وفسّرها أبو نصر الجوهري -رحمه الله- بالبرهان، فقال: "والحُجّة البُرهان، تقول: حاجّه فحجّه، أي: غلبه بالحجة... وهو رجلٌ مِحْجاج، أي جدِل، والتّحاجّ: التخاصم"(٣).

وقال ابن منظور -رحمه الله-: "والحجّة البرهان، وقيل: الحجة ما دوفِع به الخصم...وجمع الحُجّة: حُجج وحِجاج، وحاجّه محاجةً: نازعه الحجة، وحجّه يحجُّه حجًا: غلبه على حُجّته، وفي الحديث: "فحجّ آدم موسى": أي غلبه بالحجة"(٤).

(١) كتاب العين، ٣/ ١٠.

(٢) تهذيب اللغة، (ح ج) ٣/ ٣٩٠.

(٣) الصِّحاح، (حجج) ١/ ٣٠٤.

(٤) لسان العرب، (حجج) ٢/ ٢٢٨.

وقد تنوّعت عبارات هذه المصادر في كوْن الحجة تقع عند الخصومة، أو الغَلَبة، أو التخاصم، أو المنازعة، أو المدافعة، وفي هذا دلالة بيّنة على أنّ الحجة -والمقصود في هذا البحث: الحجة النحوية-؛ واقعةٌ في مسائل الخِلاف، والتنازع، فلا تشمل المسائل المتّفق عليها، أو التي لمْ يُنقل فيها خلاف، وهذا فرقٌ لغوي بين الحجة، والدليل، إذِ الأدلة ما يُستدل بها[1] عمومًا، مِن غير تقييدها بمواطن الخلاف، فتشمل جميع المسائل، وهو فرقٌ دقيق، وقد سار عليه البحث في التطبيقات، فلمْ يُورِد من المسائل إلا ما كان متنازعًا فيه.

وثَمَّة رأيٌ لغويٌّ آخر بأنّ الحُجّة والدليل مترادِفان، ذكره ابنُ منظور[2]، ومرتضى الزَّبيدي[3]، وغيرُهما.

أمّا معنى الحُجّة اصطلاحًا: فقد بيّنها الراغبُ الأصفهاني -رحمه الله- بقوله: "الحُجّة: الدّلالة المبينة للمحجّة، أي المقصد المستقيم الذي يقتضي صحة أحدِ النقيضَيْن، قال تعالى: "قُلْ فَلّلهِ الحُجّةُ البالِغَةُ"[4]"[5].

وعرّفها عليٌّ الجرجاني -رحمه الله- بقوله:

"الحُجّة: ما دُلّ به على صِحّةِ الدّعْوى"[6].

وهذا متوافقٌ مع المعنى اللُّغوي، ومع دلالته الدقيقة، القاصرةِ على مواضع الخلاف والخصومة، كما يُفهم مِن عبارة "أحد النقيضين"، وعبارة "الدّعْوى".

---

(١) ينظر: الصِّحاح، (دلل) ٤/ ١٦٩٨، ولسان العرب، (دلل) ١١/ ٢٤٨.

(٢) ينظر: لسان العرب، (حجج) ٢/ ٢٢٨.

(٣) ينظر: تاج العروس، (حجج) ٥/ ٤٦٤.

(٤) سورة الأنعام، آية ١٤٩.

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن، (حج) ٢١٩.

(٦) التعريفات، ١١٢.

مع أنّ هناك– كما ذُكِر قريبًا– قولٌ آخر بالمرادفة بين الحجة والدليل وعمومهما للأدلة في مواضع الخلاف، وفي غيرها، وهذا الرأيُ ورد عند علي الجرجاني(١) كذلك، وعند التّهانويّ(٢) –رحمهما الله–.

❁ أقسامُ الحُجَج النّحْوية:

تنقسم الحُجج النحوية إلى قسمَيْن، مثلُها مثلُ الأدلّة النحوية، فهناك حُججٌ نحوية نَقْلية، وهي التي تثبت بالسّماع، يقول السيوطي –رحمه الله-: "وأعْني به –أي السّماع– ما ثبَت في كلام مَنْ يوثَق بفصاحته، فتشمل كلامَ الله تعالى وهو القرآن، وكلامَ نبيّه –صلّى الله عليه وسلّم-، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعدَه، إلى أن فسدَت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافر"(٣).

وهناك حُججٌ نحوية عقليّة، وهي متمثِّلةٌ في القياس بأنواعه، وما يُلحق به مِن وجوه الاحتجاج، وغيرِ ذلك، وهي كثيرةٌ تخْرُج عن حَدِّ الحصْر، كما يقول أبو البركات الأنباري– رحمه الله– في الفصل الرابع والعشرين الذي عَنْوَن له بقوله: "في ذِكْرِ ما يُلحق بالقياس مِن وجوه الاستدلال"(٤)، ولا شكّ أنّ وجوهَ الاحتجاج داخلةٌ فيها.

وقد قرّر الدكتور/ محمد بن عبدالرحمن السّبيهين هذه القِسْمة للأدلة النحوية(٥)،

(١) يُنظر: التعريفات، ١١٢.

(٢) ينظر: كشّاف اصطلاحات الفُنون والعُلوم، ١/ ٦٢٢.

(٣) الاقتراح، ٣٦. ومِنْ قَبْلِه قسّم أبو البركات الأنباري– رحمه الله– أدلة النحو إلى: نقْلٍ، وقياس، واستصحاب حال، وعَرّف النّقل بقوله: "هو الكلامُ العربيّ الفصيح ، المنقولُ بالنّقل الصّحيح، الخارجُ عن حَدِّ القِلّة إلى الكثرة"، لمع الأدلة، ٨١.

(٤) لمع الأدلة، ١٢٧، وينظر: الاقتراح، ١١٥.

(٥) ينظر: اعتراض النّحْويين للدليل العقلي، ٣١، ٣٢.

وكذلك الدكتور/ محمد جواد الطّريحي[1]، ولِتأكيد هذه القسمة أُوردُ نصًّا للدكتور/ تمام حسان، يُشير فيه إلى ذلك، قال– رحمه الله – :

"المُنْطلَق الأولُ للنُّحاةِ كان استقراءَ كلامِ العرب الفصيح، البالغ حدّ الكثرة، وهذه الخطوة الأولى لا تتجاوزُ النّقْلَ والاستقراء، والكشفَ عن هَيْآت المسموع، وملاحظةَ اختلاف الصُّور باختلاف المواقع..."[2]، وهذا هو القِسْم الأول: النّقْلي.

ثمّ يقول: "فإذا انتهى النَّحْوي من الملاحظةِ والاستقراء اللذَيْن أجْراهما عن المسموع فقد انتهتِ المرحلة الحسيّة مِن عمله، وبدأ في التّجْريد، وهو استخراجُ المعقول مِن المحسوس، ولقد اتجه تجريد النُّحاة ثلاثَ وجهات... الثانية: القياس أو الحَمْل"[3]، وهذا هو القسم الثاني: العقْليّ.

ومِنْ خِلال القراءة المتأنّية لشرح العلويّ– رحمه الله– (المِنْهاج في شرح جُمَل الزّجاجيّ)؛ ظهر للباحث توزُّع الأمثلة التطبيقية على الحجة النّحْوية العقلية في ثلاثة فروع، كلُّ فرْع منها فصلٌ برأْسِه، وهذه الفُروع هي:

١- القياس: وقد وُجدت الأمثلةُ على نوعَيْن منه: قياس العِلّة، وقياس الشَّبَه.
٢- العِلّة: وهي أحد أركان القياس، وتعدّدت الأمثلة عليها، في أنواعٍ مختلفة، وهي: علة التّخْفيف، وعلة الحَمْل على النّقيض، وعلّة الأَوْلى.
٣- حُججٌ أخرى مُلحقةٌ بالقياس، وهي: حجة عدم الدّليل في الشيءِ على نَفْيه، وحجة عدم النّظير.

---

(١) ينظر: الاحتجاج العقلي في النحو العربي، ٩.

(٢) من مقالٍ له بعنوان: "التُّراث اللغويّ العربي"، مجلة فصول (مجلة النّقْد الأدبي) المجلد الأول، العدد الأول، أكتوبر، ١٩٨٠م، ص٨٩.

(٣) المرجع السابق نفسُه.

۞ أهميّةُ الحُجّة العقْليّةِ في الدّرْسِ النّحْويّ:

تنبعُ أهميّةُ الحُجّة العقلية في الدّرْس النّحوي من عدة أمور، أهمُّها:

أولًا: أمْرُ الشّارع الحكيم بإعْمالِ العَقْل، والتفكير عمومًا. قال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]، وقال-عزّ اسمه-: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾[2]، وقال- تبارك وتقدّس-: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾[3]، إلى غير ذلك. هذا بالإضافةِ إلى ثنائه على الحُجّة، ونِسْبتِها إليه -عزّ وجلّ-، كما قال-سبحانه-: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ﴾[4].

ثانيًا: تأكيدُها، وتثبيتها للحجة النّقْلية، فهي مكمِّلةٌ لها، وقسيمتُها، في تقرير القواعد النحوية، والحِفاظ على بنائها محكمًا قويًا.

ثالثًا: أنها تدلّ "على التّراث الرائع الذي خلّفه لنا علماءُ النحو، وهو بلا شك تراثٌ بالغ السَّعَة، غنيٌّ بالأفكار، مَثَّل العقليةَ العربية والثقافة الإسلامية في مراحل تطوّرها"[5].

وقد دلّ هذا التراث النحوي الرائع بِما حواه مِن حُجج عقلية على العبقرية، والذّكاء، وتوقُّد الذهن، ورياضة الفِكْر، لدى علمائنا النحاة المتقدمين، كما دلّ على خطأ التعميم بضَعْف حجة النحوي، وأنها واهية، بل إنها في مجملها في غاية الوَثاقة والإقناع، عند التأمّل والنّظَر.

رابعًا: صلتُها الوثيقة بالاجتهادِ، الدالّ على تمكُّن ذلك النّحْوي، وإتقانه لهذا العلم المُنيف، واستيعابه لدقائقه، وإحكامه صَنْعتَه.

---

(١) سورة البقرة، آية ٤٤، ٧٦، وسورة آل عمران، آية ٦٥، وسورة الأنعام ٣٢، وسورة الأعراف، آية ١٦٩، وسورة يونس، آية ١٦، وسورة هود، آية ٥١، وسورة يوسف، آية ١٠٩، وغيرها.

(٢) سورة العنكبوت، آية ٤٣.

(٣) سورة الأنعام، آية ٥٠.

(٤) سورة الأنعام، آية ١٤٩.

(٥) الاحتجاج العقلي في النحو العربي، ٣.

خامسًا: أنّ طبيعةَ النحو، الخاضعةَ للاجتهاد، وعدم القَطْع في بعض مسائله؛ قد أوجبَ أهميةً عُظْمى للحُجّة العقلية التي تؤيِّد ذلك الاختيار، أو الترجيح، مِنْ آراء النُّحاة المتباينةِ.

سادسًا: أنها تُكْسِب النّحْوي مقدرةً عجيبة على التنظيم والترتيب للمسائل النحْوية، ودقّةَ التصنيفِ لها، وقَرْن النظيرِ بنظيره، والشبيهِ بشبيهه، وهكذا؛ فتتميّز الحدودُ الفاصلة للمسائل، وفروعِها، فيقِلّ الطّعْن فيها بالاضطرابِ، أو التخالُف، أو نحو ذلك من الطُّعون، وأوجهِ الضّعْف، والنّقْص.

وسابعًا: عناية النُّحاة بها في مصنّفاتهم، وسيظهر هذا بجَلاء عند دراسة عددٍ من المسائل في هذا البحث، وذكْرِ آراء بعض النُّحاة فيها، وإنّ مِن هؤلاء النحاة الذين تميّزت عندهم الحُجّة النّحْوية العقْليّة، وبرَزَتْ بشكلٍ واضح؛ الإمامَ العلويّ -رحمه الله- في كتابه: (المِنْهاج في شرْح جُمَل الزّجاجيّ)، وهو المجال التطبيقي لهذا البحث، يسّر الله سَداده، والوصولَ فيه إلى مُبتغاه.

الفصل الأول: القياس

❁ تعريف القياس لغةً:

التقدير على المثال، قال الجوهريّ: "قِسْتُ الشيء بالشيء: قدّرته على مثاله. ويقال بينهما قِيسُ رُمْحٍ، وقاسُ رمْحٍ أي: قدرُ رمحٍ، وقستُ الشيء بغيره وعلى غيره أقيسُه قَيْسًا وقياسًا فانقاس: إذا قدرته على مثاله... ويقال أيضًا: قايستُ فلانًا، إذا جاريته في القياس، وهو يقتاس الشيء بغيره، أي يقيسه به، ويقتاس بأبيه اقتياسًا، أي يسلك سبيله، ويقتدي به"(١). وقال ابن منظور: "قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وقياسًا، واقتاسه وقيَّسه إذا قدّره على مثاله... والمقياس: المقدار"(٢).

❁ تعريف القياس اصطلاحًا:

عرّفه أبو البركات الأنباري بعدة تعريفات، ووصفها بأنها متقاربة، قال: "وهو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمْل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"(٣).

وساق أبو البركات الأنباري كذلك تعريفًا آخر في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)، فقال: "وأما القياس فهو حمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(٤)، وهذا التعريف هو الذي اختاره السيوطي(٥).

---

(١) الصّحاح في اللغة، (قَيَسَ) ٣/ ٩٦٨.

(٢) لسان العرب، (قَيَسَ) ٦/ ١٨٥.

(٣) لمع الأدلة، ٩٣.

(٤) ص٤٥.

(٥) ينظر: الاقتراح، ٧٠.

ويبدو أن هذه التعريفات متوافقةٌ في المضمون، وإن اختلفت عباراتها، كما أنّ التعريف الأخير يمثّل المرحلة الثانية لمدلول القياس النحوي، وهو الذي استقرّ عند النحاة، وساروا عليه، وأنه "عملية شكلية يتمّ فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبهٍ أو علة، فيُعطى الملحَق حكم ما أُلحِق به"[١]، أما التعريفات الأولى فيمكن تعميمها على أيِّ فرعٍ من فروع المعرفة كان.

❁ أهمية القياس:

القياس ركنٌ ركين في النحو، وحجّة قوية من حُججه، وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع من أصول النحو الرئيسة، وهو كما يذكر السيوطي: "معظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه"[٢].

بل إن أبا البركات الأنباري بيّن أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ "لأن النحو كله قياس..."[٣].

ثم قال: "ولهذا قيل في حدّه -أي النحو-: النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمَنْ أنكر القياس، فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة"[٤]، وكذلك عقد فصلًا خاصًا للردّ على شُبهٍ تُورد على القياس[٥].

(١) أصول التفكير النحوي، ٢٧، ويُنظر كذلك: ص٧٧.

(٢) الاقتراح، ٧٠.

(٣) لمع الأدلة، ٩٥.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق، ١٠٠.

وتنبع أهمية القياس كذلك من كونه أقوى الحجج العقلية، إذ إنّ "أداته العقل"[1]، وهو في طرق الاستدلال غير المباشر "أقومها إنتاجًا"[2]، بالإضافة إلى أن باقي الحجج العقلية ترجع إليه، أو تتفرع عنه كالعلة[3]، والسَّبْر والتقسيم[4]، وعدم النظير، وغيرها.

❁ أركان القياس:

بالنظر إلى التعريفات السابقة للقياس؛ فإنَّ أركان القياس أربعة:

أ- أصلٌ: وهو المقيس عليه.

ب- فرعٌ: وهو المقيس.

ج- حُكْمٌ:ثبت للمقيس عليه، فيُعطى للمقيس.

د- جامعٌ: وهو العلة أو الشبه أو المعنى المشترك الذي جمع بين الأصل والفرع في الحكم بإلحاق الثاني بالأول.

والذي يُعنى به هذا البحث هو الوجوه العقلية المتعلقة بإثبات أو نفي الحكم الذي يُعطى للمقيس، بناءً على صحة أو فساد الجامع بينه وبين المقيس عليه، علة أو شبَهًا، أو نحو ذلك من طرائق القياس والتي احتجّ بها النحاة في مسائل الخصومة والخلاف، مع عرض تلك الوجوه احتجاجًا وترجيحًا، أو اعتراضًا ومنعًا.

---

(١) في أصول النحو، ١٠٣.

(٢) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٢٢٧.

(٣) فهي أحد أركان القياس الأربعة، وستأتي ص ٥٨.

(٤) ولذلك أوردها أبو البركات الأنباري في فصل: "في ذكر ما يُلحَق بالقياس من وجوه الاستدلال". ينظر: لمع الأدلة، ١٢٧.

❁ أنواع القياس:

تعدّدت تقسيمات بعض النحاة لأنواع القياس، وكل تقسيمٍ له اعتباره، فأنواع القياس باعتبار المقيس عليه والمقيس أربعة: حمْل فرع على أصل، وحمْل أصل على فرع، وحمْل نظير على نظير، وحمْل ضدٍّ على ضد(١).

وأنواعه باعتبار نوع المقيس هي: قياس النصوص، وقياس الظواهر أو الأحكام(٢).

أما أنواعه باعتبار الجامع بين المقيس والمقيس عليه فهي ثلاثة: قياس علّة، وقياس شَبَهٍ، وقياس طَرْد(٣).

ولعلّ هذا التقسيم – أي الأخير –هو الأقرب إلى مدلول الحجة النحوية العقلية التي قام عليها هذا البحث؛ ولذا سيسير عليه الباحث في فصل القياس، وسيعرض عليه أمثلة متعددة –بحول الله وتوفيقه–.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقسيمات أخرى، لكنها مستقاةٌ من أصول الفقه(٤)، وتقلّ تطبيقاتها في النحو، كما أنها تخرج عن نطاق هذا البحث في مفهوم "الحجة العقلية النحوية"(٥).

---

(١) ينظر: الاقتراح، ٧٤.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي، ٨٥–٩٠.

(٣) ينظر: لمع الأدلة، ١٠٥.

(٤) ينظر:القياس النحوي، ٩٧.

(٥) يُنظر على سبيل المثال: التقسيم إلى جليّ وخفيّ في: الاقتراح، ١١١، والقياس في النحو العربي، ٤٤–٤٥. والتقسيم إلى أصلي وتمثيلي في: القياس في اللغة العربية، ٢٧ وما بعدها. والتقسيم إلى معنوي، ولفظي في: الخصائص، ١/ ١١٠، والقياس في النحو العربي، ٤٣.

۞ تطبيقات القياس عند العلويّ:

إنّ المتتبِّع لمنهج العلوي في (المنهاج) ليجدُ أنّ لديه عنايةً كبيرة بالقياس، لاسيما في معرض الاحتجاج لترجيح المسائل المختلف فيها، أو نقل ترجيحات العلماء الآخرين، وعندما يعرض البحث أمثلة لتلك الحُجج في المباحث التالية فإنما يُقصد بالقياس معناه الشكلي الذي استقرّ عليه النحاة حتى يومنا هذا، أما معناه الاستقرائي الذي سار عليه النحاة القدماء قبل ابن السراج وابن جني -رحمهما الله- فليس مقصودا في هذا البحث؛ ذلك أن العلوي -رحمه الله- في مواضع متعددة قصد به هذا المعنى -أي الاستقرائيّ-، وليس فيه دلالة الحجة العقلية المرادة في هذا البحث.

هذا، وإنّ الباحث باستقرائه لهذا الكتاب؛ ليجدُ أنّ إيراد العلوي لأنواع القياس يختلف قلةً وكثرةً، ففي حين يراه مُكْثِرًا من استخدام قياس الشَّبَه؛ يجده مقِلًا من استخدام قياس العلّة؛ لسببٍ يُذكَر لاحقًا[1].

أمَّا قياس الطَّرْد وغيره مِنْ أنواع القياس؛ فلم يجد الباحث أمثلةً تطبيقية عليه عند العلوي؛ ولذلك لم يَعْقد له في هذا البحث مبحثًا خاصًّا به.

وستتضح -بحول الله -قيمة القياس عند العلويّ، من خلال الدراسة التطبيقية المتأنِّية لشرحه: (المنهاج)، والتي ستتوزع على المبحثَيْن التاليَيْن.

---

(١) يُنظر: ص ٤١ من هذا البحث.

المبحث الأول: قياس العلّة

❁ تعريفه:

عرَّفه أبو البركات الأنباري بقوله: "اعلم أنّ قياس العلة أن يُحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل"[1]، وسيتّضح هذا التعريفُ أكثرَ مِنْ خلال الأمثلة التطبيقية.

أما رتبته بين أنواع الأقيسة فهي الأولى، حيث أجمع العلماء على الأخذ به كما قرر ذلك أبو البركات الأنباري[2].

❁ تطبيقاته من المنْهاج:

لقد احتجّ العلوي في مواضع من كتابه المنهاج، على بعض المسائل التي وقع فيها نزاعٌ بين النحويين؛ مستخدمًا قياس العلة لتقوية الرأي الذي اختاره ورجّحه على غيره، ومن تلك المواضع:

أولاً: ما رجّحه في مسألة الاختلاف في أصل الاشتقاق: أهو الفعل أم المصدر ؟، وذلك بعد نقله الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين، حيث قال:

"أما أولًا: فلأن الاسم مستحق بالأصالة لِأنْ يكون مخبرًا عنه، وخبرًا، والفعل لا يكون إلا خبرًا، فلما كان أصلًا فيما ذكرناه؛ وجب القضاء بكونه أصلًا في الاشتقاق، والجامع بينهما أصالة الاسم"[3].

ويجد الباحث في هذا المثال أن العلويّ استخدم حجة نحوية عقلية تمثّلت في القياس

---

(١) لمع الأدلة، ١٠٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) المنْهاج، ١/ ٢٧٣.

الذي حُمل فيه الفرع على الأصل بالعلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل، إذ إنّ الفرع المقيس في هذا المثال هو المصدر، والأصل المقيس عليه هو الاسم، والحكم هو الأصالة لكلٍّ منهما، والعلة التي أوجبت هذا الحكم للأصل، وألحقت الفرع به هي وقوع كلٍّ منهما خبرًا ومخبرا عنه، بمعنى أنه يصح الإخبار بهما كقولنا: الضاربُ هو زيدٌ، أو: هذا هو الضربُ، فقد أُخبر بالمصدر (الضرب) كما أُخبر بالاسم (زيد).

كما أنه يصح الإخبار عنهما كقولنا: جاء زيدٌ، أو: أثّر الضربُ في جسد زيد، وهنا أُخبر عن المصدر وهو الضرب، كما أُخبر عن الاسم وهو زيد.

وتقرير حكم الأصالة للمصدر، بقياسه على الاسم بالعلة المذكورة يُخرج الفعل، إذ لا يُخبر عن الفعل أبدًا، وإنما يكون خبرًا لغيره.

ولم أجد هذا الاحتجاج لأصالة المصدر وفرعية الفعل على هذا النحو عند أحدٍ من النحاة غير العلوي -رحمه الله-، وإن جاءت الإشارة إلى شيءٍ من ذلك في سياقٍ آخر، ففي باب (ما لا ينصرف) قال العكبريّ -رحمه الله- وهو يبيّن معنى شبه الاسم للفعل، الذي يصير به ممنوعًا من أصله وهو الصَّرْف، ويعدّد جهات هذه الفرعية:

"والثاني: أنَّ الفعل يُخبَر به لا عنه، والاسم يُخبر به وعنه، والأدنى فرعٌ على الأعلى"(١).

ويقرُب منه: ما ذكره ابن الحاجب، إذ يقول:

"وإنما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سببَيْن من هذه الأسباب؛ لأن هذه الأسباب كلها فروع، فإذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعًا من جهتين:

أحدهما: أن الاسم يُخبَر به ويخبر عنه، والفعل يُخبر به ولا يخبر عنه، وما أُخبر به وأخبر عنه كان أصلًا؛ لأنه يستقل كلامًا"(٢).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٢٠.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ١٢٦.

وأما ابن فلاح اليمني فقد ذكر ذلك عند بحثه وجه ترتيب القدماء للاسم والفعل والحرف، وذكر أنها خمسة أوجه، ثمّ قال -رحمه الله-:

"الثاني: أنّ الاسم يُخبَر به وعنه، فلذلك قُدِّم، والفعل يُخبَر به لا عنه، فلذلك وُسِّط، والحرف لا يخبر عنه، ولا به، فلذلك أُخِّر"(١).

وكذلك نقل السيوطي تحت عنوان: "الاسم أصلٌ للفعل والحرف" عن الشَّلَوبين -رحمها الله- قوله: "وأيضًا فإنّ الاسمَ يُخبَر به، ويُخبَر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرًا به، والحرف لا يخبر به، ولا يخبر عنه، فلمّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يُخْبَر عنه ويخبَر به دون الفعل والحرف؛ دلّ ذلك على أنه أصلٌ في الكلام دونها"(٢).

وقد تناول كثيرٌ من النحاة مناحيَ قريبة من هذا المنْحى، ولم يصرّحوا بهذه الحجة في هذه المسألة -أي مسألة الاختلاف في أصل الاشتقاق: أهو الفعل أم المصدر ؟-.

ومِنْ هذه المناحي:

المنحى الأول: ما ذكره الزّجاجي -رحمه الله -في هذه المسألة، حيث يقول:

"الدليل على أنّ المصدر أصل الفعل: أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صُرِّف، كقولنا: خرج يخرج واخْرُج، واستخرج ويخارج. وقتل يقتل وقاتل وتقتَّل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه، في جميع فنونه، فعلمْنا أنه أصله ومادته. ألا ترى أنّ الفضة أصلٌ لجميع ما يُصاغ منها، فهي موجودة المعنى فيه، فإن صُغْت كوزًا أو إبريقًا أو خاتمًا وقُلْبًا وخلخالًا وغير ذلك، فمعناها موجودٌ في جميع ما يصاغ منها، وليس معاني ما يصاغ منها موجودًا فيها مُفْرَدةً، فكذلك معنى المصدر موجود في جميع

---

(١) المغني في النحو، ١/ ٨٢.

(٢) الأشباه والنَّظائر، ١/ ١٣١.

الأفعال المشتقة منه، وليس معنى فعل واحد منها موجودًا في المصدر نفسه، ألا ترى أنه ليس في الضرْب معنى فعل ماضٍ ولا مستقبلٍ موجودًا"(١).

ثم قال: "فهذا أحسن ما قيل في هذا، وأدقُّه، وألطفه"(٢).

وأكّد أبو البركات الأنباري –رحمه الله– هذه الحجة(٣). وقد سبقه في ذلك أبو الحسن الوراق –رحمه الله–(٤).

وفي هذا المنْحى لا يصرَّح بحجة العلوي المرادة، إنما ينطلق المحتجُّون بها من كون المادة التي يتفرّع عنها غيرها لابد أن تكون موجودة في الفروع، فالفروع متعددة الأمثلة والصور والمعاني التي تدل عليها، بخلاف المادة فهي واحدة، وما هذا شأنه في المحسوسات يكون أصلًا ومصدرًا لغيره، فكذلك في الألفاظ.

وتقترب هذه الحجة من الحجة القياسية التي ذكرها العلوي من جهة أنّ المصدر يمكن الإخبار عنه؛ لأنه أصلٌ عام لغيره، أما الفعل فلا يمكن الإخبار عنه؛ لفرعيته بخصوصيته لزمان معين.

وقد عبّر عن هذا أبو البركات –رحمه الله– في موضع آخر، إذ يقول: "الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"(٥).

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ٥٩-٦٠.

(٢) المصدر السابق، ٦٠.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٩١، وأسرار العربية، ١٧١.

(٤) ينظر: علل النحو، ٣٥٩.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٩١.

المنْحى الثاني: وقد تتابع عليه كثير من النحاة، وعبّروا عنه بتعبيرات شتى، وأبرزها ما يلي:

أ- أنّ المصدر يدل على نفسه فقط، والفعل يدل على شيئين: المصدر والزمان كذلك، فالمصدر مفرد، والفعل مركب، والمفرد قبل المركب، كما أن الواحد قبل الاثنين، وممن ذكر ذلك: أبو الحسن الورّاق(١)، والعكبري(٢)، وابن مالك(٣)، ومن المعاصرين: عباس حسن(٤)، رحمهم الله جميعًا.

ب- أنّ المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث، والزمان المعيّن. نصّ عليه أبو البركات الأنباري(٥)، والعكبري(٦)، وابن مالك(٧)، رحمهم الله.

ج- أنّ الفرع لابد أن يدل على الأصل وزيادة، قال ابن مالك -رحمه الله-: "الرابع: أنَّ كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئيْن، أحدهما أصل، والآخر فرع؛ فإنَّ في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه، والفعل فيه معنى المصدر، وزيادة تعيين الزمان، فكان فرعًا والمصدر أصلًا"(٨).

---

(١) ينظر: علل النحو، ٣٥٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١٨٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ٢/ ١٧٨، ١٧٩.

(٤) ينظر: النحو الوافي، ٢/ ٢٠٥، ٣/ ١٨٢ (في الحاشية) لكنه عبّر "بالبسيط والمركب".

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٩١، وأسرار العربية، ١٧١.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١٨٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل، ٢/ ١٧٩.

(٨) المصدر السابق، ٢/ ١٠٧.

ثم تلاه في التعبير عن هذه الحجة: الرّضي(١)، وابن عقيل(٢)، والأشموني(٣)، وخالد الأزهري(٤)، والسيوطي(٥)، والخُضري(٦)، ومن المعاصرين: عباس حسن(٧)، رحمة الله على الجميع.

وكل هذه التعبيرات متقاربة جدًا، بل متداخلة أحيانًا، وهي لا تصرِّح كذلك بحجة العلوي المرادة، إنما تؤكد على أصالة المصدر، وفرعية الفعل؛ لتضمنه زيادةً على المصدر، ولا تختلف عن المنْحى الأول إلا في تفريعٍ عقلي، يصبُّ في أساس واحد، ومعنىً واحد.

وما قيل سابقًا في علاقة الحجة القياسية التي ساقها العلوي بالمنْحى الأول؛ ينطبق هنا كذلك.

ولأنّ بعض هؤلاء النحاة أفردوا هذه التعبيرات في حججٍ شتى؛ فقد سِرْتُ على مِنْوالهم، زاعمًا أن هذا التفريع العقلي، والتنويع اللفظي، له مزيةٌ في قوة الحجة العقلية، كما أن سلوك طرائق شتى تصل إلى هدفٍ واحد؛ يجعل المتأمل فيه لا يملك إلا أن يذعن ويسلِّم، ويقرّ بمدى العبقرية الفذّة التي حباها الله علماءنا النحاة.

وقد بان من هذا العرض تفرُّد العلوي نوعًا ما، في جهة سياق هذه الحجة، واختيار التعبير الذي اجتهد في الاحتجاج به.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٣/ ٤٠٠.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ١٧١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني، ١/ ٢٠٩.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ١/ ٤٩٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٧٢.

(٦) ينظر: حاشية الخضري، ١/ ١٨٧.

(٧) ينظر: النحو الوافي، ٢/ ٢٠٥.

ثانيًا: من أمثلة قياس العلة عند العلوي أيضًا: ما نقله حجةً لأبي العباس المبرّد في مسألة التعليل لبناء (أمْسِ) معرفةً بغير الألف واللام أو الإضافة، وذلك على مذهب أهل الحجاز، قال:

"وأما ثانيًا: فإنه إنما بُني لشبهه بالحرف، ووجه المشابهة: هو أنه لا يُقال فيه: الأمس، إلا إذا كنت في اليوم الذي بعده، فلهذا كان مفتقرًا في تقرير معناه إلى اليوم الذي بعده كافتقار الحرف إلى شيء يتعلق به ويكون مستَنَدًا، فلهذا وجب بناؤه، وهذه هي علة أبي العباس المبرد[1].

وحاصل كلامه هو أنه مفتقرٌ إلى اليوم الذي بعده في مفهوم حاليته، ومعقول معناه؛ ولهذا فإنه لا يُتصوّر الأمس إلا في اليوم الذي أنت فيه"[2].

وقد تمثَّل قياس العلة في هذا المثال: بقياس (أمس) الذي هو الفرع المقيس، على الحرف عمومًا، وهو الأصل المقيس عليه، والعلة التي أوجبت حكم البناء للمقيس هي: الافتقار إلى آخر، وعدم الاستقلال بإفادة المعنى، وهذه العلة هي ذاتها التي أوجبت البناء في الحروف.

فكما أن الحروف تدل على معنى في غيرها[3]، فهي مفتقرة إلى غيرها ليتمّ المعنى؛ فكذلك كلمة (أمس) مفتقرة إلى غيرها، وهو دخول اليوم الذي يليها؛ لتتعرّف على اليوم الذي قبله، وتصبح معرفة به، يتبادر الذهن إليه مباشرة.

ولكي تتضح هذه الحجة العقلية؛ أورد هنا كلام المبرّد نفسه في هذه المسألة، فقد قال:

---

(١) تعبير المبرد –رحمه الله– كما سيأتي: الانتقال، والمعنى متقارب.

(٢) المنهاج، ٢/ ٢٨٦.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، للزّجّاجي ٥٤.

"ومن المبنيَّات: أمسِ، تقول: مضى أمسِ بما فيه، ولقيتك أمسِ يا فتى؛ وإنما بُني لأنه اسمٌ لا يخص يومًا بعينه، وقد ضارع الحروف.

وذلك أنك إذا قُلت: فعلْتُ هذا أمس يا فتى، فإنما تعني اليوم الذي يلي[1] يومك، فإذا انتقلت عن يومك، انتقل اسم (أمسِ) عن ذلك اليوم، فإنما هي بمنزلة (مِنْ) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء، وليس حَدُّ الأسماء إلا لزومَ ما وُضعَتْ علاماتٍ عليه"[2].

وقد شبّه المبرّد (أمسِ) بالحرف (مِنْ) الذي هو لابتداء الغاية، ووجه الشبه بينهما -وهو العلة المشتركة بين الأصل والفرع-: الانتقال من شيء إلى شيء، ف(أمسِ) ينتقل كل يوم إلى اليوم الذي قبله، ويفتقر إلى مجيء اليوم التالي، ليتعرَّف على ما قبله، وكذلك (مِنْ) تنتقل فيما وقعت عليه من ابتداء غاية ما إلى ابتداء غاية أخرى، كقولنا: جاء محمد من المسجد، ووصل من المدينة... إلى غير ذلك، وهي مفتقرة إلى تلك الغاية؛ ليتبيَّن بها المعنى المراد.

وهذا الوجه من الشبه -أي العلة الجامعة- هو الذي أوجب حكم البناء للحروف في الأصل، ولذلك عُدَّ من قياس العلة.

وممَّن أشار إلى هذه العلة: الزّجّاج[3]، وابنُ السّرّاج[4]، وأبو حيان[5] -رحمهم الله-.

وهذه الحجة وإن كانت خلاف ما عليه الجمهور، حيث ذكروا أن علة البناء في (أمس) إنما هي: تضمُّنه لام التعريف، كما ذَكَر ذلك ابنُ جني[6]،

(١) هكذا في الأصل، والمقصود: يليه يومُك، أي قبل يومك.

(٢) المقتضب، ٣/ ١٧٣.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ٩٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ١٤٢-١٤٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل، ١/ ١٣٢.

(٦) ينظر: الخصائص، ١/ ٣٩٥.

والزمخشريّ[1]، وابنُ يعيش[2]، وأبو البركات الأنباري[3]، وابنُ مالك[4]، والرّضي[5]، والسيوطي[6]، وغيرهم -رحمة الله على الجميع - إلا أن الباحث يقدِّر ترجيح العلوي لهذه الحجة على حجة الجمهور، وإن لم ينصّ على ذلك، إذ إنه أكّدها في السياق نفسِه ثلاث مرات، وزادها توضيحًا، في حين أنه اقتضب الكلام حول علة الجمهور[7].

وممّا يجدر ذكره بعد سياق هذين المثلَيْن لتطبيقات العلوي على قياس العلة، واستخدامه له؛ أنه لم يكثر من هذا النوع من القياس، وفي رأي الباحث أن ذلك عائدٌ إلى كوْن قياس العلة من الأقيسة المُجْمَع على الأخذ به، كما قرّر ذلك أبو البركات الأنباري، ومِن ثَمّ فإن ما ثبت به من المسائل قلّ فيه الخلاف والتنازع، لقوّته في تقرير الأحكام النحوية.

وهذا البحث التطبيقي في الحجة النحوية العقلية إنما هو في مسائل الخصومة، والتنازع؛ فقلّت لذلك الأمثلة من هذا النوع.

(١) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب، ٢١٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٤/ ١٠٦.

(٣) ينظر: أسرار العربية، ٣٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٨٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٣/ ٢٢٦.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر، ١/ ٢٥٢.

(٧) وكذلك اقتضبَ العلويُّ علةَ الجمهور هذه في موضعٍ آخرَ من كتابه (المنْهاج)، ٢/ ١٧٨.

المبحث الثاني : قياس الشَّبه

❁ تعريفه :

بيّنه أبو البركات الأنباري عندما قال: "اعلمْ أنّ قياس الشَّبَه أنْ يُحمل الفرع على الأصل بضرْبٍ من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل"[(1)].

أما عن رتبته بين أنواع القياس، فيأتي تاليًا لقياس العلة، وهو كما يقول أبو البركات الأنباري: "قياسٌ صحيح يجوز التمثّل به في أوْجَهِ الوجهَيْن كقياس العلة"[(2)]، والعمل به إنما هو عند أكثر العلماء، كما قرّر ذلك[(3)]، فلا إجماع فيه كقياس العلة.

❁ الفرق بينه وبين قياس العِلّة :

بعد التأمُّل في كلام بعض العلماء حول هذه المسألة؛ يبدو للباحث هذا الفرق الأساسي، وهو:

ما نصَّ عليه أبو البركات الأنباري في تعريف كلا النوعَيْن[(4)]، إذ كان -رحمه الله- دقيقًا وحريصًا على التمييز بينهما، وهذا الفرق هو في علة ثبوت الحكم، فإنْ كانت علةٌ ما، هي التي أوجبت الحكم للأصل ثم ألْحقت الفرع به، فهذا هو قياس العلة، وإن ثبت الحكمُ للفرع بعلة أخرى، ليست إلا وجهًا من أوجه الشبه بين الأصل والفرع، كما أنها ليست هي العلة التي أوجبت الحكم للأصل فهذا هو قياس الشبه.

وقريبٌ من هذا الفرق ما أشار إليه ابنُ جني في أثناء كلامه عن حَمْل الشيء -أي قياسه- على حكم نظيره -أي قياس الشبه- إذ قال -رحمه الله-:

---

(١) لمع الأدلة، ١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ١٠٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ١٠٥.

(٤) يُنظر لتعريف قياس العلة، ص٣٣ من هذا البحث.

"فحُمِل ما لا علة فيه على ما فيه علّة. فهذا مذهبٌ مطّردٌ في كلامهم ولُغاتهم، فاشٍ في مُحاوراتهم ومخاطباتهم؛ أنْ يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقُرْب ما بينهما، وإنْ لم يكن في أحدهما ما في الآخر ممّا أوْجب له الحكم"(١).

فالعلة التي وجدت في الأصل، وأوجبت الحكم له؛ ليست موجودة في الفرع، وإنما أُعطي حكم الأصل للفرع بوجهٍ من الشبه غير علة ثبوت الحكم للأصل، وهذا هو قياس الشبه.

ومِن قبله أشار إلى اطِّراد هذا التشبيه؛ سيبويه -رحمه الله- إذ قال: "فمِنْ كلامهم أنْ يشبِّهوا الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثلَه في جميع الأشياء"(٢).

كما أنّ السيوطي -رحمه الله- ذكر من مسائل العلة قولَه:

"السادسة: مِن شرط العلة أن تكون هي المُوجِبة للحكم في المقيس عليه"(٣)، فهو يشترط لقياس العلة(٤)؛ ثبوتَها في المقيس عليه، وأنها هي السبب في الحكم الذي انتقل للمقيس، وإلا لم يكن ذلك من قياس العلة.

وقد عبّر الدكتور/ تمام حسان عن هذا بمراعاة العلة أو اعتبارها في قياس العلة، وعدم مراعاتها أو اعتبارها في قياس الشبه (٥).

كما أنّ الدكتور/ محمد سالم صالح عبّر عن هذا بمراعاة إيجاب العلة في قياس العلة، ونقض إيجاب العلة في قياس الشبه(٦).

---

(١) المُنصِف، ١٩١. وينظر: أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ٣٧٦.

(٢) الكتاب، ٣/ ٣٠٢.

(٣) الاقتراح، ٨٩.

(٤) الدليلُ على أنه قياسٌ: ذِكْرُ المقيسِ عليه في النّص.

(٥) الأصول، ١٥٤-١٥٥.

(٦) ينظر: أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ٣٧٨.

أما الدكتور/ علي أبو المكارم فقد ذكر أنّ هناك خلطًا بين الاصطلاحَيْن، بإطلاق أحدهما على الآخر، وإغفال وجود فوارق دقيقة بينهما، ثم ذكر أنّ الفرق بينهما هو في (درجة الشَّبَه) الموجودة بين الطرفَيْن(1)، ثمّ قال:

"وقد أوضح العلماء هذا الفرق في أنه إنْ كان الشبه ناتجًا عن كوْن الحكم يثبت في الطرفين لسببٍ واحد، وفي درجة واحدة؛ كان علّةً، وإن لم يكن كذلك كان شَبَهًا"(2).

لكنْ بعد دراسة هذا النص مع المشرِف الفاضل تبيّن للباحث أنّ تحديد الفرق بدرجة الشبه بين الطرفين معناه ثبوت هذا الشبه للفرع والأصل، وهذا ينطبق على الفرع والأصل في قياس العلة فقط، فأمّا قياس الشبه فإنّ وجه الشبه الموجود في الفرع ليس هو الموجِب للحكم في الأصل، كما سبق تقريره، وتبقى نهاية هذا النص محْتمِلة لتفسيرَيْن، وذلك في قوله: "وإن لم يكنْ كذلك كان شَبَهًا":

فإنْ كان المراد منها: إن لم يكن في درجة واحدة، كما صرّح بذلك في أول كلامه؛ فلا يستقيم مع الفرق الصحيح، وإنْ كان المراد منها: إن لم يكن لسببٍ واحد، فيتّفق مع الفرق الصحيح الذي قرّره قبل تفريقه نقلًا عن أبي البركات الأنباري.

❁ تطبيقاته من المنهاج:

يجد الباحث أنّ العلوي في مواضع من كتابه المنهاج، احتجّ على بعض المسائل المتنازع فيها بين النحويين؛ مستخدمًا قياس الشبه لتقوية الرأي الذي اختاره ورجّحه على غيره، ومن تلك المواضع:

---

(1) ينظر: أصول التفكير النحوي، ١١٠.

(2) المرجع السابق نفسه.

أولًا: ما رجّحه في باب (ما يُجزم من الجوابات) عند تقريره لجواز الجزم في الأمر والنهي ونحوهما، وعدم جوازه في الجَحْد -أي النفي-، وردّه على الزجاجي في ذلك، حيث قال:

"اعلم أنا قبل الخوض في تفاصيل ما يُجزم من الأجوبة، وما لا يُجزم؛ نذكر إساءة أبي القاسم في هذا الإطلاق، فإنه مستدركٌ من أوجهٍ ثلاثةٍ- وذكر منها-:

أمّا أولًا: فقوله: "إنّ الجحد ينجزم جوابه". وهذا فاسد[1]، لا أعرف أحدًا قال به من النحاة، والسرّ في ذلك هو: أنّ هذه الأمور النافية من الأمر والنهي، إنما كان جوابها مجزومًا لمّا كانت مشبهة للشرط، لمّا كانت موضوعة لسببية الأول، ومسببية الثاني كالشرط؛ فلما كان جواب الشرط مجزومًا كان جوابها مجزومًا أيضًا؛ لأجل المشابهة، ولهذا قال الخليل بن أحمد: لأن هذه الأوائل لمّا كانت في معنى إنْ؛ فلذلك انجزم الجواب، يشير إلى ما ذكرناه، فأما الجَحْد فهو خبرٌ محض لا يشبه الشرط بحال، فلهذا بطل جزم جوابه.

وأمّا ثانيًا: فقوله بعد ذلك: كل شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا، كان جوابه بغير الفاء مجزومًا. وهذا فاسد أيضًا، فإن الجحد يكون جوابه نصبًا مع الفاء حسنًا، ولا يجوز جزمه بغير الفاء، كما مهّدناه، فمثل هذا الإطلاق لا يصح"[2].

يقوم قياس الشبه -كما سبق تقريره- على "أن يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل"[3]، وتأتي الحجّة النحوية التي ساقها الإمام العلوي في هذا النص على هذا النَّسَق.

(١) وممّن تعقّب الزجاجي في ذلك، ووافقه العلوي هنا: ابنُ السِّيد البطليوسي في: إصلاح الخلل الواقع في الجُمل،٢٣٣، وابنُ عصفور في شرح جُمل الزجاجي، ٢/ ١٩٢، وابنُ الفخّار في شرح الجمل، ٣/ ٨٢٨، والشاطبي في المقاصد الشافية، ٦/ ٧٣.

(٢) المنهاج، ١/ ٦٧٢.

(٣) لمع الأدلة، ١٠٧.

حيث يقرّر جمهور النحاة "أنّ كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء؛ يصح أن يُجاب بمضارع مجزوم إلاّ النفي"(1)؛ بمعنى أن أنواع الطلب الثمانية وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، والاستفهام؛ يجوز أن يكون جوابها مضارعًا مجزومًا، أمّا النفي فلا يجيزون جزم جوابه؛ ويعلّلون لذلك بانتفاء قياس الشبه عنه.

وذلك أنهم قاسوا جوابات أنواع الطلب الثمانية على جواب الشرط، وحملوها عليه في حُكم الجزم، والجامع بينهما: المشابهة في تسبُّب فعل الشرط في جوابه، وترتُّب الجواب على فعله، فإن وُجد الفعل وجد الجزاء، وإلا لم يوجد.

وهذا الضَّرب من الشبه في قياس الفرع على الأصل، ليس هو العلّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، إذ ليس هنا علّة مناسبة يشتركان فيها غير مجرّد هذا الشبه في معنى الشرط في كُلٍّ منهما(2).

وحيث انتفى هذا الشبه في جملة النفي، نحو: ما تأتينا تحدثُنا، فالواجب رفعُ جواب النفي لا جزمه، وتلك هي الحجة التي قرّرها الإمام العلوي في الردّ على الإمام الزجاجي - موافقًا الكوفيين(3) - الذي أطلق الجواز بالجزم في النفي عندما قال:

"اعلم أنّ جوابَ الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعَرْض، والجَحْدِ، مجزومٌ... وكلُّ شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا، كان بغير الفاء مجزومًا، وجوابُ

(1) شرح الرضي على الكافية، ٤/ ١١٦-١١٨، وينظر: علل النحو، ٤٤١، والمفصّل، ٣٣٣-٣٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٢٥٦، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٧، وشرح ابن عقيل، ٤/ ١٧،١٨، والمقاصد الشافية، ٦/ ٦٦، وحاشية الخضري، ٢/ ١١٧.

(2) ينظر: الأصول، لتمام حسان، ١٥٤.

(3) يُنظر: المقاصد الشافية، ٦/ ٧٣.

الـجــزاءِ مـجـزومٌ"[1].

ويُلاحظ على ردّ العلوي: دقّةُ عبارته، حيث توجّه بالنقد لمنهج الزجاجي في إطلاق كلامه، قبل الاحتجاج للمسألة المرادة، وفيه إشارةٌ إلى ضَعف هذا القول، حيث لم يذكر الزجاجي مثالًا لجزم جواب النفي، ولم يذكر تعليلًا لما يُجزم من الجوابات في هذا الباب، مع إكثاره من ذلك في الأبواب الأخرى، وفي هذا تقويةٌ لردّ العلوي، وحُجّتِه التي عرضها في صورة (قياس الشبه) وانتفائِه -أي هذا القياس- مع جواب النفي.

ولتجلية هذه الحجة أكثر أعرض كلام السيوطي، حيث يقول -رحمه الله-:

"أمّا النفيُ فلا يجوزُ الجزمُ بعْده على الصّحيحِ؛ لأنّه خبرٌ محْضٌ، فليس فيه شَبَهٌ بالشّرطِ، كما في البَواقي، وعنْ أبي القاسمِ الزّجاجي أنّه أجازَ الجزْمَ في النّفي، وقال بعضُهم: نختارُ فيه الرّفْعَ، ويجوزُ الجزْمُ، وهو مُوافقٌ لإطْلاقِ بعْضِهم أنّ كلَّ ما يُنصَب فيه بالفاءِ يُجْزمُ، ولم يسْتَثْنِ النّفي"[2].

ويتناول الزمخشريُّ -رحمه الله- هذه المسألة بطريقة أخرى تعتمد على التقدير، أو كما يسميها بـ(الإضمار)، ويشترط صحة المعنى عند التقدير، بأن يكون من جنس المقدَّر، متوافقًا مع معنى الشرط والجزاء، وذلك في أثناء حديثه عن جواب النهي، ثم تعليله لجواب النفي بالعلة نفسها -أيْ انتفاء قياس الشَّبَه عنه-، حيث يقول:

"وحق المضمر أن يكون من جنس الـمُظْهَر، فلا يجوز أن تقول: لا تدْنُ من الأسد يأكلْك، بالجزم؛ لأن النفي[3] لا يدل على الإثبات، ولذلك امتنع الإضمار في النفي، فلم

(١) الجُمل في النحو، ٢١٠.

(٢) همع الهوامع، ٢/ ٣٩٨.

(٣) أي المقدّر ، (فلا الناهية) يشترط فيها هنا التقدير بإنْ لا، مع صحة المعنى.

يقل: ما تأتينا تُحَدِّثْنا، ولكنك ترفع على القطع، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنّه يأكلك"(١).

وهنا -أي بطريقة التقدير- يرشدنا التقدير إلى صحة الجزم أو عدم صحته، تبعًا لسلامة المعنى، أو فساده، ومعلوم أن المعنى يفسد عند التقدير مع جواب النفي، فيصبح (إنْ لا تأتِنا تحدثْنا)، ويتحوّل من معنى نفي الإتيان والحديث، إلى نفي الإتيان وإثبات الحديث، وليس هو المعنى المراد في جملة النفي، بلْ هو معنىً فاسدٌ أصلًا.

وهذا التقدير الدال على (صحة قياس الشبه أو فساده) هو الذي احتجّ به العلوي مثبتًا به تلك المشابهة بين جوابات الأجوبة الثمانية، وجواب الشرط، ومستدلًا لذلك بعبارة الخليل بن أحمد: "لأن هذه الأوائل لـمّا كانت في معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب"(٢).

ويرى الأستاذ/ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) فساد هذه المشابهة في التعليل لمنع الجزم بعد النفي، ويقول: "أمّا التعليل الصحيح الذي يجب الاقتصار عليه فهو: (السماع) عن العرب، وأنها لم تجزم المضارع بعد النفي إذا سقطت منه فاء السببية"(٣) ثم يقول: "وكل تعليل غير هذا؛ فيه مضيعةٌ للوقت والجهد، وإفسادٌ للمنطق الصحيح"(٤).

وقد يكون مردّ هذا الرأي؛ الخشية من كثرة التعليلات في النحو، والإفراط فيها، ممّا يعقّد الدرسَ النحوي، والمطلوب إنما هو تسهيله للمتعلمين، وهذا الرأي إن صحّ تنزيله على دارسي النحو في العصور المتأخرة -كعصرنا هذا -فإنه لا يسوغ لنا تعميمه على عصورٍ سابقة، والحكم بمقياس واحد، كما أنّ تعدّد هذه التعليلات يفيد طوائف أخرى من دارسي النحو؛ كالمتخصّصين، والمنظِّرين، ونحوهم.

---

(١) المفصّل، ٣٣٣.

(٢) المنهاج، ١/ ٦٧٢، وتُنظر هذه العبارة عند سيبويه في الكتاب، ٣/ ٩٤، والزمخشري في المفصّل، ١/ ٣٣٣.

(٣) ٤/ ٣٩٠.

(٤) المرجع السابق نفسه.

وتقلّ قيمة هذا الرأي القائل بفساد هذه المشابهة -في مسألتنا هذه- مع ما نقله ابن جني في (المنصِف) في مسألة "حملهم -أي العرب- الشيء على حكم نظيره" حيث يقول: "فهذا مذهبٌ مطَّردٌ في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم؛ أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقُرْب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"[(١)]. فقياس الشبه هو من هذا الباب، وحيث فُقد -كما في مسألتنا- زال ذلك الحكم الذي وجب بالمشابهة، فالاحتجاج بقياس الشبه؛ له حظٌّ وافرٌ من الوضوح، والوجاهة، وصحة الاعتداد به.

ثانيًا: من أمثلة قياس الشبه أيضًا عند العلوي -رحمه الله-: ما ذكره حجّةً لعلماء البصرة في تركِ الصرف لبناء (فَعْلان) في نحو: سكران، وغضبان، حيث يقول: "وقد اختلف النحاة في عدم[(٢)] ترك الصرف لهذه الأسماء، فالذي عليه علماء البصريين كالخليل وسيبويه، واختاره الزمخشري: أنه إنما لم يُصرف نحو: سكران، وغضبان؛ لمشابهة الألف والنون بألف التأنيث في نحو: حمراء، وتلك المشابهة مِنْ أوجهٍ ثلاثة:

أما أولًا: فلأنهما زيدا بعد تمام الكلمة في آخرها.

وأما ثانيًا: فلأن إحدى الزيادتين في كل واحد منهما حرف مدٍّ ولين.

وأما ثالثًا: فلأنهما جميعًا يُحذفان للترخيم.

فلهذه الوجوه كان ما اختص بهما غير منصرف، مثل: حمراء، وزعم الكسائي والفراء: أنه إنما لم ينصرف لِما يرجع إليه في نفسه، وهو ما اختص به من الوصف، وزيادة الألف والنون، وهذا هو قول أبي علي الفارسي، صرّح به في كتابه (الإيضاح)، وما أراه بعيدًا عن الصواب"[(٣)].

---

(١) ١٩١.

(٢) هكذا في الأصل، ولعلّها (علّة)!.

(٣) المنهاج، ٢/ ١٣-١٤.

ينقل العلويُّ –رحمه الله– احتجاجَ البصريين في هذه المسألة بقياس الشبه، إذ يقيسون نحو: (سكران وغضبان) وهو الفرع المقيس، على نحو: (حمراء) وهو الأصل المقيس عليه، وذلك لإثبات حكمٍ نحوي، وهو المنع من الصرف، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع هي المشابهة في الأوجه الثلاثة التي ذكرها، وهذه الأوجه ليست هي الموجِبة لحكم الأصل؛ ولذلك كان هذا المثال من قياس الشبه، لا من قياس العلة.

والخلاف في هذه المسألة يرجع إلى علة عدم الصرف في باب (سكران) ونحوه بين النحاة، بعد اتفاقهم على منعه من الصرف، وملخَّصُه في الآتي:

القول الأول: أنّ العلة في المنع من الصرف لباب (سكران) ونحوه هي المشابهة الحاصلة بين الألف والنون في نحو (سكران)، وبين الألف والهمزة في نحو (حمراء) مِنْ أوجه عدةٍ، وهذا القول هو قول جمهور البصريين، وممّن صرّح به: عبدالقاهر الجرجاني[1]، وابنُ مالك[2]، والرّضي[3]، وابنُ هشام[4]، والسيوطي[5]–رحمهم الله –، فقد قال عبدالقاهر الجرجاني: "اعلمْ أنّ الألف والنون لا أصل لهما في منْع الصرف، وإنما مُنعاه؛ لمشابهتهما ألفي التأنيث، وذلك من وجوه..."[6].

وقال ابُن مالك: "المنْع بزيادتَيْ (سكران) إنما كان لشبهها بزيادتَيْ (حمراء) في منْع لحاق تاء التأنيث..."[7].

أما القول الثاني: فهو أنّ العلة في المنْع من الصرف لباب (سكران) ونحوه هي:

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٩٩٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٣٩.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١/ ١٥١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ٦/ ٥٥١.

(٥) ينظر: همع الهوامع، ١/ ١٠٣.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٩٩٧، وينظر: المصدر نفسه، ٢/ ٩٦٥.

(٧) شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٣٩.

الصفة، وزيادة الألف والنون، أي اختصاص الاسم بهاتين العلتين، دون النظر إلى المشابهة الحاصلة، وهذا القول منسوبٌ إلى الكوفيين، كما ذكر ذلك ابُن هشام -رحمه الله- بقوله:

"قولهم: امتنع نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة، ونحو (عثمان) للعلمية والزيادة، وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أنّ المانع: الزيادةُ المشبهة لألفَي التأنيث"[1]. ونقله عنهم كذلك: السيوطي[2] -رحمه الله-.

والحُجّة التي ساقها العلوي في هذه المسألة، وما يُفهم من مَيْله لها من خلال قياس الشبه؛ ليس مقطوعًا بها عنده، إذ إنه يعبّر عن التعليل الآخر بقوله: "وما أراه بعيدًا عن الصواب"[3]. وكأنّ العلوي لا يرى أنّ ثَمَّة فرقًا كبيرًا بين التعليلَيْن.

وقيمة هذه الحجة العقلية تنبع مِن التفكيرِ العميق في المسألة، وإيجادِ أوجهِ شَبَهٍ بين المقيس والمقيس عليه، وهذا يحتاج إلى ذهنٍ ثاقب، وثقافةٍ منطقية تساعد على تلمُّس أوجهٍ من الشبه بين الشيئين المراد قياس أحدهما على الآخر.

وبالعودة إلى أوجه الشبه بين الأصل المقيس عليه وهو (باب حمراء ونحوه)، وبين الفرع المقيس وهو (باب سكران ونحوه)؛ فإنّ ذكرها لا يُقصد به الحصر، ولا يَلْزمُ المحتجَّ، وإنْ أشعر نص العلوي بذلك، فقد ذكر كثيرٌ من العلماء أوجهًا أخرى من الشبه[4].

---

(١) مغني اللبيب، ٦/ ٥٥١.

(٢) همع الهوامع، ١/ ١٠٣.

(٣) المنهاج، ٢/ ١٣.

(٤) ينظر: الكتاب، ٣/ ٢١٦، والمقتضب، ٣/ ٣٣٥، وما ينْصرف وما لا ينصرف، ٣٢، والأصول في النحو، لابن السّرّاج ٢/ ٨٥، والإيضاح، لأبي علي الفارسي، ٢٣٢، والمنْصِف، ١٥٧، والمقتصِد في شرح الإيضاح، ٢/ ٩٩٧، وأسرار العربية، ٣١٢،٣١١، واللُّباب في علل البناء والإعراب، ٣٢١، وشرح المفصّل، ١/ ٦٧، وشرح الرّضي على الكافية،١/ ١٥١.

والوجه الأول الذي ذكره العلوي من أوجه الشبه هو: أنّ الألف والنون في (سكران) ونحوها؛ زِيدا بعد تمام الكلمة، كما زيدت الألف والهمزة في (حمراء) ونحوها، وممّنْ ذكر هذا الوجه: ابنُ السّرّاج(١)، وأبو علي الفارسي(٢)، وعبدالقاهر الجرجاني(٣)، والعكبري(٤)، وابنُ يعيش(٥)، والرّضي(٦)، والشاطبي(٧).

أما الوجه الثاني الذي ذكره العلوي من أوجه الشبه فهو: أنّ إحدى الزيادتين في كل واحد منهما حرف مدٍّ ولين، وهو الألف المفتوح ما قبلها في كلٍّ من (سكران) وهو المقيس، و(حمراء) وهو المقيس عليه.

وممّنْ ذكر هذا الوجه: العكبريُّ(٨)، وابنُ يعيش(٩)، وابنُ مالك(١٠)، والرّضي(١١)، والشاطبي(١٢).

وأما الوجه الثالث الذي ذكره العلوي من أوجه الشبه فهو: اشتراكهما – أي الأصل والفرع – في حذف الحرفين الأخيرين للترخيم، كقولنا: (يا سَكْرَ أَقْصِرْ) في نداء (سكران)، و (يا حَمْرَ اجْلِسي) في نداء (حمراء)، وهذا الوجه من الشبه لم أجده عند غير العلوي، عدا ما

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ٨٥.

(٢) ينظر: الإيضاح، ٢٣٢.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٩٩٧.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٢١.

(٥) ينظر: شرح المفصل، ١/ ٦٧.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١/ ١٥١.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية، ٥/ ٥٨٧.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٢١.

(٩) ينظر: شرح المفصّل، ١/ ٦٧.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٣٩.

(١١) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ١/ ١٥١.

(١٢) ينظر: المقاصد الشافية، ٥/ ٥٨٧.

أشار إليه سيبويه، ولعلّ العلوي استنبطه منه، فقد قال سيبويه في (باب ما يحذف من آخره حرفان؛ لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد):

"وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة؛ من قِبَل أنك لم تُلْحق الحرفَ الآخِر أربعة أحرف رابعهنَّ الألف، من قَبْل أن تزيد النونَ التي في (مروان)، والألف التي في (فَعْلاء)، ولكنّ الحرفَ الآخر الذي[1] قبله زِيدا معًا، كما أن ياءَي الإضافة وقعتا معا... ولكنهما زيادتان لحقتا معًا فحذفتا جميعًا، كما لحقتا جميعًا"[2].

ومعلومٌ أنّ هذا الذي قرّره سيبويه في (باب الترخيم عند النحاة)، هو ما أكّده نظمًا ابنُ مالك في ألفيته[3]، إذ يقول:

ومع الآخِرِ احذفِ الذي تلا   إن زِيد ليْنًا ساكنًا مكمّلا
أربعةً فصاعدًا والخُلفُ في   واوٍ وياءٍ بهما فتحٌ قُفِي

ومن هنا يكون هذا الوجه -أي الثالث الذي ذكره العلوي-، مع ما أشار إليه سيبويه -وهو إمام النحاة بلا منازع- ؛ يكتسب قوةً في قيمة الحجة العقلية، ويشهد للعلوي -كما هو المعتاد عند أكثر علمائنا النّحاة- بالمقدرة العقلية، والذهن الثاقب، وعلوّ الكَعْب في الاجتهاد والاستنباط.

ثالثًا: مِنْ أمثلة قياس الشَّبَه أيضًا عند العلوي -رحمه الله-: ما رجّحه موافقًا فيه رأي البصريين في مسألة: علّة إعراب الفعل المضارع، بعد الإجماع على إعرابه، حيث قال:

(١) هكذا في الأصل، ولعلّها: (والذي قبله)؛ ليستقيم المعنى مع قوله: "زِيدا معًا".

(٢) الكتاب، ٢/ ٢٥٨.

(٣) ألفية ابن مالك، ٥٢، وينظر: المقاصد الشافية، ٥/ ٤٢٨-٤٢٩.

"الذي عليه جماهير البصريين كالخليل، وسيبويه، والمبرّد، والمازني؛ أنّ الإعراب في الأفعال إنما هو دخيلٌ وليس أصلًا، كإعراب الأسماء، وما أُعرِب منها كالأفعال المضارعة فإنّ إعرابه إنما كان مِن أجل المشابهة للأسماء، وتكون تلك المشابهة حاصلةً من أوجهٍ ثلاثة:

أمّا أولًا: فما يكون من جهة المعنى، وهو الشِّياع والتخصيص...

أما ثانيًا: فمِنْ جهة الصورة، وهو أنّ عدد حروف الفعل المضارع... كعدد حروف اسم الفاعل... وحركاته وسكناته، فلهذا شابهه فيما ذكرْنا.

وأما ثالثًا: فمِن جهة الحكم: وهو أنّ لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع، كما تكون داخلةً على اسم الفاعل... فلمّا كان الفعل المضارع مشبهًا للأسماء من هذه الأوجه الثلاثة التي ذكرْنا؛ لا جرم أعربْناه بإعرابها لا محالة.

هذا هو تحقيق المذهب البصري، فأما نحُاة الكوفة كالكسائي والفراء، وغيرهما، فإنّهم زعموا: أنّ الإعرابَ في الأفعال أصلًا[1] وليس دخيلًا كما قاله البصريون، وإنما أُعربت لأمرٍ يرجع إليها نفسها، وهو كونها دالةً على المعاني المختلفة، والأزمنة المطوّلة.

والمختار ما عوّل عليه جماهير البصريين مِنْ: أنّ الإعرابَ فيها ليس أصلًا، وإنما هو للمشابهة"[2].

وفي هذا المثال المشهور يقيس العلوي الفعل المضارع وهو الفرع المقيس، على الاسم وهو الأصل المقيس عليه، مستخدمًا قياس الشبه؛ لتوجيه حُكم نحوي وهو إعراب الفعل المضارع، والعلّة الجامعة بين الأصل والفرع هي أوجه الشبه الثلاثة التي ذكرها، وقد قرّرها من قبلُ أبو البركات الأنباري -رحمه الله-، معتبرًا كل وجه شبه هو قياسٌ بمفرده، فالعلة

(١) هكذا في المطبوع المحقَّق!، والأَوْلى: "أصلٌ ".

(٢) المنهاج، ٢/ ١٦٩-١٧٠. ويُنظر كذلك: ١/ ١٦٤ حيث قرّر العلوي هذه المشابهة بلا تفصيل.

الجامعة في القياس الأول -أي على الوجه الأول- هي: الاختصاص بعد الشياع، والعلة الجامعة في القياس الثاني -أي على الوجه الثاني- هي: جريانُه على الاسم المعرَب في حركاته وسكونه، والعلة الجامعة في القياس الثالث -أي على الوجه الثالث- هي: دخول لام الابتداء عليه كدخولها على الاسم المعرَب[1].

كما قرّر أبو البركات الأنباري سبب كون هذا المثال مقيسًا بقياس شَبَه، لا بقياس علة، وذلك بقوله:

"وليس شيءٌ من هذه العلل في هذه الأقيسة العلةَ التي وجب لها الإعراب في الأصل؛ لأنَ العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللَّبْس... وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه"[2].

وممّن ذكر هذه الأوجه أو بعضها، وقال بها: سيبويه[3]، والمبرّد[4]، والزّجّاجي[5]، وعبدالقاهر الجرجاني[6]، وأبو البركات الأنباري[7]، والعكبري[8]، وابن يعيش[9]، والرّضي[10]، والشاطبي[11].

---

(١) ينظر: لمع الأدلة، ١٠٨.

(٢) لمع الأدلة، ١٠٩.

(٣) ينظر: الكتاب، ١/ ١٤-١٥.

(٤) ينظر: المقتضب، ٤/ ٨٠-٨١.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ٨٠-٨١.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ١١٨-١٢٠.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٤٦-٤٤٧، وأسرار العربية له، ٢٥-٢٧.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٣٤-٣٣٥.

(٩) ينظر: شرح المفصّل، ٧/ ٦.

(١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٤/ ١٥-١٧.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية،١/ ١٠٣.

وممّن اقتصر على وجهٍ واحد وهو الاشتراك في الاختصاص بعد الشِّياع، وردّ الأوجه الأخرى: الفارسي(١)، وابنُ أبي الربيع(٢)، والسيوطي(٣).

أمّا الكوفيون فيرَوْن أنّ الإعراب في الأفعال المضارعة بالأصالة لا بالمشابهة، فالعلةُ هي ما في الأفعال المضارعةِ نفسِها من دلالةٍ على المعاني المختلفة؛كأَنْ يكون الفعل المضارع مأمورًا به، أو معطوفًا، أو علّة، أومستأنَفًا(٤).

وقد وافق الكوفيّن على هذه العلة: ابنُ مالك(٥)، ومال إليه أبو حيان(٦)، ثم قال: "والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلافٌ في علة، وأما الحكم فهو أنّ الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم"(٧).

وفي هذا النص ما يحث على الاكتفاء بما ذُكر من إشارات، دون الدخول في تفصيلات أخرى؛ لأنّ الخلاف في العلة مع ثبوت الحكم للأصل والفرع ناحية عقلية، لا ينبني عليها ثمرة عملية ظاهرة من التطبيقات النحوية؛ ولذلك قوبلت بالرفض عند بعض النحاة

---

(١) ينظر: الإيضاح، ٧٥.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: همع الهوامع، ١/ ٦٦.

(٤) ينظر:شرح التسهيل، ١/ ٣٤،ومثّل له بقولنا: (لا تُعْنَ بالجفاء وتمدحُ عَمْرًا).

(٥) ينظر: شرح التسهيل، ١/ ٣٤،٣٥، وقد أشار إلى هذه الموافقة أبو حيان في التذييل والتكميل، ١/ ١٢٤، لكنّ السيوطي نقل عن ابن هشام أنّ رأي ابن مالك هذا مركّبٌ من مذهب البصريين والكوفيين معًا، قال: "فإنّ البصريين لا يسلِّمون قبوله، ويرَوْن إعرابه بالشَّبَه، والكوفيون يسلّمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم، وادّعى أنّ الإعراب بالشَّبَه" همع الهوامع، ١/ ٦٧. ولم أجدْ هذا النص فيما بين يديّ من كتب ابن هشام- رحمه الله-.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل، ١/ ١٢٤-١٢٦.

(٧) ينظر: المصدر السابق، ١/ ١٢٦.

المعاصرين، كالأستاذ عباس حسن الذي لا يعوِّل في هذه المسألة وأشباهها إلا على (السماع عن العرب الأوائل)(١).

ولعلّ ممّا يشدّ من أَزْر هذه الحجة النحوية العقلية، المتمثلة في قياس الشبه أمريْن:

أوّلهما: أنّ القائل بها جمهور النحاة، وجلّهم من المحققِّين، وقد سبق ذكر بعضهم.

وثانيهما: أنّ على رأس القائلين بها إمام النحاة سيبويه؛ وقد تُفهم هذه التقوية لهذه الحجة مِنْ إشارة عبدالقاهر الجرجاني في قوله:

"والوجهان الأوّلان –وهما التخصيص بعد الشياع ودخول لام الابتداء- عليهما الاعتماد، وإياهما ذكر صاحب الكتاب"(٢).

وينضاف إلى هذين الأمرَيْن أنّ العلوي لم يترك القول الـمُخالف، الذي نسبه للكوفيين دون أن يرد عليه، ويبيّن فساده، إذ قال:

"فأمّا ما قاله نحاة الكوفة في إعراب الأفعال؛ إنما كان من أجل دلالتها على المعاني المختلفة فهو فاسد؛ فإنّ مثل هذه العلة لا تُفيد إعرابًا ولا بناءً، وأيضًا فإنّ قولنا: مِنْ؛ دالة على معانٍ مختلفة من التبعيض، والزيادة، وبيان الجنس، وابتداء الغاية، ومع ذلك فإنها لا تكون معربة بحال، فبطل ما عوّلوا عليه في هذه العلة"(٣).

وقد بانتْ بهذا أهميّةُ هذه الحجّةِ العقليةِ، وإنْ لم تكن لها ثمرةٌ عمليةٌ واضحةٌ؛ إلا أنّها تضعُ حدودًا فاصلةً لبعض المسائلِ النحوية فلا يدخل بعضها في بعض، ولا يدخلها النّقْضُ والضّعفُ -على وجه الإجمال-.

---

(١) ينظر: النحو الوافي، ١/ ٨٦-٩١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ١٢٠.

(٣) المنهاج، ١٧١. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٤٧.

الفصل الثاني : العِلّة

۞ تعريف العِلّة لغةً :

العلةُ في اللغة السَّببُ: قال ابن سيدة –رحمه الله-: "وقد اعتلّ الرجل، وهذا علةٌ لهذا، أي: سببٌ"(١)، ونقل هذا النصَّ عنه ابنُ منظور –رحمه الله-(٢)، وقال الفيروز آبادي: "وقد اعتلّ. وهذه عِلّته: سببُه"(٣).

أما الجوهري –رحمه الله- فلم يذكر هذا المعنى، وإنما ذكر المعنى الآخر، وذلك قوله: "والعلّة: المرض، وحدثٌ يشغَلُ صاحبه عن وجهه، كأنّ تلك العلة صارت شُغلًا ثانيًا منعه شغله الأول، واعتلّ أي: مرض، فهو عليلٌ"(٤).

ويمكن أنّه اعتبر العلة بمعنى السبب داخلة في هذا المعنى؛ لأنّه بها يتغير الحكم كما يتغير البدن بالمرض، وقد أشار أبو هلال العسكري –رحمه الله- إلى هذا الرّبط فقال: "والعِلّة في اللغة: ما يتغيّر حكم غيره به، ومن ثَمَّ قيل للمرض علة؛ لأنه يغيّر حال المريض، ويقال للداعي إلى الفعل علّة له، تقول: فعلت كذا لعلّةِ كذا"(٥).

۞ تعريف العِلّة اصطلاحًا :

عرّفها الدكتور مازن المبارك بقوله: "هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحِكمة في اتخاذ الحُكم. أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العربَ لاحظتْه حين

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ١/ ٩٥.

(٢) يُنظر: لسان العرب، (عَلَلَ) ١١/ ٤٧١، ويُنظر: كتاب العين، ١/ ٨٨.

(٣) القاموس المحيط، (عَلَلَ) ١٠٣٥.

(٤) الصِّحاح، (عَلَلَ) ٥/ ١٧٧٣.

(٥) الفروق اللغوية، ٧٣.

اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصياغة"(١).

وفي تقدير الباحث أنّ هذا التعريف هو أنسب التعريفات لتطبيقات العِلل عند العلويّ، والتي سيسلِّط عليها البحثُ الضوءَ في إطار (الحُجَّة النَّحْوية العقليَّة).

ويدل على هذه المناسبة ما ذكره أبوعبد الله الدِّيْنَوَرِيّ الجليس في كتابه: (ثمار الصناعة) بقوله: "اعْتِلالاتُ النحويين صنفان: علةٌ تطّرد على كلام العرب وتنْساقُ إلى قانون لغتهم، وعِلةٌ تُظهر حِكْمتَهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم(٢)، وهم للأُولى أكثرُ استعمالًا وأشد تداولًا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدارَ المشهورة منها على ثلاثة وعشرين نوعًا"(٣).

والمراد هنا الصنفُ الأول الذي وصفه بكثرة الاستعمال وتشعُّب الأنواع.

كما أن هذا التعريف أشار إليه الرّماني -رحمه الله- بقوله: "العلة الحِكْمية هي التي تدعو إليها الحِكْمة"(٤)، وهو -أي التعريف المُخْتار- مستنبطٌ من كلام ابن جني -رحمه الله- في أبوابه التي عقدها للعلة النحوية، وتفصيل القول فيها(٥).

---

(١) العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ٩٠، وهذا التعريفُ مستقىً من النص المشهور للخليل بن أحمد الفراهيدي-رحمه الله- عندما سُئل عن العِلل التي يعتلُّ بها في النحو، عمّنْ أخذَها؟ فقال: "إنّ العربَ نطقَتْ على سَجِيّتِها وطِباعِها، وعرفَتْ مواقعَ كلامِها، وقام في عقولِها عِللُه، وإنْ لم يُنقلْ ذلك عنْها، واعْتللْتُ أنا بما عندي أنّه علة لِما علّلْتهُ منه...". الإيضاح في عِلل النحو، للزّجاجي، ٦٥-٦٦.

(٢) هذا الصِّنف -أي الثاني- هو ما سمّاه ابن السّرّاج (علة العلة)، يُنظر: الأصول، ٣٥. وقد نَصّ على ذلك السيوطي، يُنظر: الاقتراح، ٨٥.

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥. وقد تابع فيه ابن السراج، وزاد بتفصيل العلل؛ ولذا اختاره الباحث. يُنظر:الأصول، ١/ ٣٥.

(٤) رسالة الحدود، ٨٤ ومَثَّل لها بقوله: "نحو جعل الرفع للفاعل؛ لأنّه أولٌ للأوّل، وذلك تشاكلٌ حسن".

(٥) ينظر الخصائص، ١/ ١٨٥، ٢٣٨، ٢٥٠.

وثمّة تعريفاتٌ أخرى وجلُّها يدور في معنى (العلة القياسية) أي الجامعة الملْحِقة للفرعِ بالأصل، وهذا المعنى داخل فيما سبق بحثه في الفصل الأول المتعلّق بالحجة النحوية العقلية في القياس وما ينطوي عليه من علة أو شَبهٍ أو نحوهما؛ فيُكتفى بذكره هناك.

ومن تلك التعريفات ما ذكره الرماني بقوله: "العلة القياسية: التي يطَّرد الحُكم بها في النظائر"(١)، وكذلك ما عرّفها به الدكتور علي أبو المكارم بقوله: "هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه"(٢).

ولا يعني هذا الفصْلُ بين العلة الحِكْمية -كما سماها الرُّماني-، والعلة القياسية أي المتعلقة بالقياس النحوي الاصطلاحي؛ أنّ العلةَ أصلٌ مستقل عن القياس(٣) بل هي ركنٌ من أركانه(٤)، وهي إن جاءت في صُورٍ عقلية استنبطها النحاة من كلام العرب، وطرائقهم في التعبير، فإنّ هذا يشير إلى تعدّد أنواعها -كما سيأتي-، وإلى كثرتها، وأنها واسعة الشُّعَب -كما عبَّر بذلك الدِّيْنَوَرِيّ رحمه الله- كما أنها -أي الحِكْمية- تأخذ حظَّها كذلك من الاطّراد كالعلة القياسية، فكلُّ المواضع التي اشتركت في علة التخفيف -مثلًا- يطّرد فيها وفي مثيلاتها ما أوجبتْهُ هذه العلة مِن حُكم.

❁ أهمية العِلّة ومكانتُها :

لا شكَّ أنّ العلة أخذتْ حظًّا وافرًا من الاهتمام في أعمال النَّحْويين، تنظيرًا وتطبيقًا،

---

(١) رسالة الحدود، ٨٤، ومَثّل لها بقوله: "نحو علة الرفع في الاسم، وهي ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام [بها]، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام".

(٢) أصول التفكير النحوي، ١٠٨.

(٣) نسب أحدُ الباحثين القولَ بذلك إلى ابن السراج -رحمه الله-. ينظر: الشاهد وأصول النحو، ١٢٨.

(٤) كما سبق ذكر ذلك ونقله عن أبي البركات الأنباري والسيوطي -رحمهما الله- في فصل القياس من هذا البحث، ص ٢٨، ٣٠، وعلى ذلك جمهور النحاة، ولعل هذا هو السبب في أنهم لم يفردوا العلة بتعريفٍ اصطلاحي، خارجٍ عن تعريف القياس.

وليس من شأن هذا البحث تفصيل القول في تاريخ العلة النحوية ونشأتها المبكرة مع نشأة النحو نفسه، وتتبع تطوّرها في المراحل التي مرّت بها، إنّما هي إشارات إلى تلك الأهمية والمكانة التي حَظِيت بها العلة النحوية.

وأوَّلُ ما يلْقانا في ذلك من النُّصوص: ما نقله الزّجاجي عن الخليل -رحمه الله- وهو نصٌّ نفيس ذو دلائل كثيرة، ومنها: بيانُ الاهتمام بالعلة النحوية منذ وقت مبكّر، ولذا أنقله كاملًا، قال الزجاجي -رحمه الله-: "وذكر بعضُ شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد -رحمه الله- سُئل عن العِلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذْتها أم اخترعْتَها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقتْ على سجيَّتها وطباعها. وعرفت مواقعَ كلامها، وقام في عقولها عِلله، وإن لم يُنقلْ عنها، واعتللْتُ أنا بما عندي أنه علةٌ لما علَّلْتهُ منه. فإن أكنْ أصبْتُ العلةَ فهو الذي التمسْتُ. وإن تكن هناك علة[1] له فمَثلي في ذلك مثلُ رجل حكيم دخل دارًا مُحْكمةَ البناء؛ عجيبةَ النظم والأقسام؛ وقد صحَّتْ عنده حكمةُ بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحُجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحَتْ له وخطرتْ بباله محتملة لذلك، فجائزٌ أن يكون الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمِلٌ أن يكون علةً لذلك. فإنْ سنَح لغيري علةٌ لما علَّلْتُهُ من النحو هو ألْيقُ مما ذكرتُه بالمعلول فلْيأتِ بها"[2].

ومما يدلِّل على أهمية العلة ومكانتِها كذلك: الدراسةُ المستفيضة الدقيقة لجوانب عدة من العلة النحوية، والتي قام بها ابن جني -رحمه الله- في كتابه الخصائص، وعباراتُ الثناء

(١) هكذا في المصدر، والمقصود: علة أخرى.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ٦٥-٦٦.

والإكبار في هذا المقام من مثل تبويبه: "بابٌ في الردِّ على منِ اعتقد فسادَ علل النحويين لِضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة"(١)، وتبويبه كذلك: "باب في أنّ العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"(٢)، وقوله في هذا الباب:

"اعلمْ أنّ هذا موضعٌ في تثبيته وتمكينه منفعةٌ ظاهرة وللنفس به مُسْكة وعِصْمة؛ لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها، وأدلّ على الحِكمة المنسوبة إليها من أنْ تكون تكّلفت ما تكلّفته من استمرارها على وَتِيرِة واحدة وتقرِّيها منهجًا واحدًا تُراعيه وتلاحِظه وتتحمَّل لذلك مشاقَّه وكُلَفه، وتعتذر مِن تقصيرٍ إنْ جرى وقتًا منها في شيء منه"(٣).

وقوله في موضعٍ آخر: "ولسْتَ تجدُ شيئًا مما علَّل به القومُ وجوهَ الإعرابِ؛ إلا والنفسُ تقبلُه، والحِسُّ مُنْطَوٍ على الاعْتِرافِ به"(٤).

أما أبو البركات الأنباري -رحمه الله- فقد عدّ العلةَ دليلَ صحة الحكم النحوي، بقوله: "وفائدتُه -يعني علم أصول النحو- التعويلُ في إثبات الحكم على الحُجّة والتعليل"(٥).

ويعزو العكبريُّ -رحمه الله- أهميةَ العلل النحوية إلى أنّ "النفوسَ تأْنسُ بثبوت الحكم لعلّة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنْس"(٦)، ويؤكّد ذلك تطبيقيًا في كتابه: (اللُّباب في علل

(١) الخصائص، ١/ ١٨٥.
(٢) المصدر السابق، ١/ ٢٣٨.
(٣) المصدر السابق، ١/ ٢٣٨-٢٣٩.
(٤) المصدر السابق، ١/ ٥٢.
(٥) لمع الأدلة، ٨٠.
(٦) التبيين عن مذاهب النحويين، ١٨٩.

البناء والإعراب)، والـذي تناول فيه أبـواب النحـو العـربي كلّهـا تقريبًـا، ذاكـرًا العِلـل لجُـلّ جزئيات الباب.

ويقول الخوارزمي الملقَّب بصدر الأفاضل -رحمه الله-: "ما مِنْ وضعٍ مِـنْ أوضـاعها- أي العربية-، وإنْ قَلّ؛ إلا وله علةٌ أمْتنُ مِن الحَبْل، وأضْوأُ مِن الشمس"(١).

ومما يدلِّل كذلك على أهمية العلة ومكانتها: ما قـرّره كـمالُ الـدين الفرخـان -صـاحب المستوفى في النحو- وهو نصّ بديعٌ في قوةِ أصول النحـو، وعـدمِ ضَـعْف العلـل النحويـة -في الجُملة- قال -رحمه الله-:

"وأنت إذا استقرَيْتَ أصولَ هـذه الـصناعة؛ علمْـتَ أنهـا في غايـة الوثاقـة، وإذا تأمَّلْـت عِللها عرفْت أنها غير مدخولةٍ ولا متسمَّحٍ فيها، فأمّا ما ذهب إليه غَفَلـة العـوام مِـنْ أنّ علـل النحو تكـون واهيـةً سـخيفة، ومتمحّلـة بالوضـع ضـعيفة، واسـتدلالهُم عـلى ذلـك بأنهـا قـد تكون هي تابعةً للوجود، لا الوجودُ تابعًا لها؛ فبمعزلٍ عن الحقّ"(٢).

أمّا تاجُ الدين الإسْفراييني، صاحب كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) فيقول:

"دلائلُه -أي علم النحو- وإن كانت لا تنتهي إلى حيث لا يتوجه الشكُّ إليهـا، إلا أنّهـا جليّةٌ تكاد تكون يقينًا عنـد صـاحب الـذوق الـسليم، والطبـع المـستقيم، وذلـك أنّ مقـدّماتها أكثرُها ما هو ذائعٌ مقبول عنـد الـذهن الحـادس، والقريحـة الثاقبـة، ويـصدّق بهـا العقـل، وإن كان لا بانفراده، بل مع تدرّب، وفضل اسـتقراء الكـلام، ومـا سـبق إلى أوهـام بعـض العـوام من أنّ عللَها ضعيفةٌ ومستمسكاتها سخيفة، حتى قال شاعرُهم:

أصْمى بِطَرْفٍ فاتنٍ فاترٍ ... كأنّه من حُجّة النحويِّ(٣)

---

(١) التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)، ١/ ١٣١.

(٢) المستوفى في النحو، ١/ ٨. وينظر: الاقتراح، ٨١.

(٣) هكذا في المطبوع المحقَّق، وذكر محققه الدكتور محسن العميري أنّ الرِّواية المشهورة للبيت هي:

ترنُو بطـرفٍ فاترٍ فاتن ... أضعفُ مِن حُجّة نحويّ

فلِقُصورهم عن مُنتهاها، ووقوفهم دون أقصاها، فإنّ مطلبَها عسرٌ صعبُ القياد، ومسلكها وعرٌ، لا يتيسّر سلوكُه إلا بخَرْط القَتاد"(١).

وهذا نصٌّ واضحٌ في الدِّفاع عن عِلل النحو والحاجة للتدرّب عليها، وإعمال العقل لتذليل ما فيها من وُعورة وعُسْر في بعض الأحيان.

ومما يدلّل على أهمية العلة ومكانتها أيضًا -وهو آخر هذه الإشارات والدلائل التي أذكرها هنا-؛ موقفُ الأستاذ علي النجدي -وهو من المُحْدَثين- ودفاعه عن النحو وعِلله، حيث يقول: "أم نضيقُ بعِلله -أي النحو- وحُجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومِنْ طبعِ الإنسان البحث عن الأسرار، والسؤال عن المجهولات والإنكار في الحِجاج، فالنحاة بما أُتُوا من هذا؛ إنما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل، وعرضها على الناس، فترضى العقولُ، وتطمئنُّ القلوبُ، وتأخذ ما تأخذ عن بيّنة، وتدع ما تدع عن بينة"(٢).

وخيرُ تعليقٍ على هذا الكلام النفيس ما قاله الدكتور حسن خميس: "وقد صَدَرَ الأستاذ علي النجدي في موقفه من التعليل النحوي عن دِرايةٍ واسعة بالنحو، وآراء النحاة"(٣).

والذي دعا الباحث إلى تنويع النصوص في أهمية العلة ومكانتها -هنا- أمران:

أوّلهما: ما شابَ هذه المسألة من خِلافٍ، وأخْذٍ وردٍّ، منذ تأليف ابن مضاء القرطبي لكتاب (الرد على النحاة)، وما ترتب على ذلك من مناهج متباينة، وإساءةٍ لعلل النحاة، بل وللنحو برمَّته، ووصفه بالتعقيد وضعف الحُجَّة، وقلة الجدوى، إلى غير ذلك، وليس هذا

(١) فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، ٢٥.

(٢) سيبويه إمام النحاة، ٤٤.

(٣) نظرية التعليل في النحو العربي، ٢٢٢.

عـلى الإطـلاق، فهنـاك تفـصيل، وتـدقيق، لـيس المقـامُ مقامَـه، ولا البحـثُ -هنـا- منُوطًـا بتحريره.

وثانيهما: أنّ من أهداف هذا البحث؛ بيانَ قيمة الحجة النحوية العقلية ونفي ضَعْفها -في الجملة- بعد التأمُّل فيها، وقد تمثلت هنا بالعلّة، ويُساند هذه الدلائل النظرية، والنصوص المنقولة عمّن خَبَرَ النحو، وعالجه، وأنْعَمَ النظر فيه؛ دلائلُ تطبيقيةٌ من كلام العلوي -رحمه الله- واحتجاجِه بالعلل في مسائل الخصومة والتنازع، وكيف كانت تلك العِلل حُججًا عقلية وثيقة، وكان التعويلُ عليها في إثبات الأحكام ذا منفعة ظاهرة سديدة.

❁ أنواع العلة :

تنقسم العلةُ إلى أنواع متعددة، وكلُّ نوع من هذه الأنواع له اعتبار معيّن، وبالتالي له فروعٌ متباينة تختلف من نوع إلى آخر.

فأنواعُ العلّة بحسب الغاية أو الغرض منها ثلاثة: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية، وهذا عند الزجاجي -رحمه الله-(١).

وهذا التقسيم أشهر من تقسيم ابن السراج -رحمه الله- الذي قسّم العلة إلى ضربَيْن على أساس الغاية والغرض أيضًا، وهما: المؤدِّي إلى كلام العرب -أي لغرض تعليمي- وسماه العلة، والضرب الثاني هو الذي يتبيّن به حكمة العرب في الأصول التي ساروا عليها، وسماه (علة العلة)(٢).

وأنواع العلة باعتبار الحُكم والتأثير قسمان: موجِبة، ومجوِّزة، وهذا عند ابن جني -يرحمه الله-(٣).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ٦٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٣٥. وينظر انتقاد ابن جني للضرب الثاني في: الخصائص، ١/ ١٧٤-١٧٥.

(٣) ينظر الخصائص، ١/ ١٦٥.

وأنواعها باعتبار الاطِّراد على كلام العرب، والانسياق إلى قانون لغتهم كما عبّر بذلك الدِّيْنَوَرِيّ الجليس -رحمه الله-[1]، وهو اعتبار الصور المختلفة التي ورد الاستعمال العربي لها؛ أنواعٌ كثيرة متشعبة، والمشهور منها ثلاثة وعشرون نوعًا[2]، وهي: علة سماع، وتشبيه، واستغناء، واستثقال، وفَرْق، وتوكيد، وتعويض، ونظير، ونقيض، وحمْل على المعنى، ومشاكلة، ومعادلة، وقُرْب ومجاورة، ووجوب، وتغليب، واختصار، وتخفيف، ودلالة حال، وأصْل، وتحليل، وإشعار، وتضادّ، وعلة أوْلى[3].

أمّا أنواعها من حيث انفراد العلة بوصْفٍ أو تعدُّد أوصافها فهي قسمان: بسيطة، ومركّبة، وهذا عند السيوطي -رحمه الله- [4].

وثَمَّة تقسيمات أخرى لا يُعنى بها هذا البحث، ولا تدخل في نطاقه[5].

والتقسيم المُلائم لهذا البحث هو تقسيم الدِّيْنَوَرِيّ الجليس -رحمه الله-، الذي تابع فيه ابن السّرّاج، وفصّله، ومِن خلاله تَرجَّح التعريف المناسب للعلة كما سبق ذلك[6].

ومِنْ أسباب هذا الاختيار كذلك أنه الواردُ في تطبيقات العِلل عند العلوي، والأقربُ لمفهوم (الحجّة النحوية العقلية) التي قام عليها البحث، من خلال عرْض الحُجج العقلية في

---

(١) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه، وزاد السيوطي علة الجواز كما في الاقتراح، ٨٤. وينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، ٧٢.

(٣) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥.

(٤) ينظر الاقتراح، ٨٨.

(٥) مثل تقسيم ابن مضاء القرطبي العلةَ إلى: علل أوائل، وثواني، وثوالث. ينظر: الرد على النُّحاة، ١٣٠-١٣٤(تحقيق: شوقي ضيف)، ١٢٧-١٣١(تحقيق: محمد إبراهيم البنّا)، وتقسيم الدكتور حسن خميس العلةَ من حيث الاطّراد إلى: متعدية وقاصرة. ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، ١١٠، وتقسيمه كذلك العلة من حيث اللفظ والمعنى إلى: علل لفظية معنوية، وعلل لفظية، وعلل معنوية. ينظر: المرجع السابق، ١١٢.

(٦) يُنظر: ص ٥٨، ٥٩ من هذا البحث.

مقام الخصومة والتنازع، مع استبعاد ما لا يدخل في هذا الإطار من تلك العلل الثلاث والعشرين، مثل: علة السماع، وعلة الوجوب، وعلة الأصل.

❁ تطبيقات العِلّة عند العلويّ:

لا يملك المتتبِّع للعِلل الكثيرة -على وجه العموم- عند العلوي في شرحه: (المنهاج)؛ إلا أن يصفه بأنّه أقرب ما يكون إلى مصنَّف في عِلل النحو؛ لكثرة ما يحشُد من تلك العلل، وهذا في التقريرات والأدلة النحوية، نقلية كانت أم عقلية، أما في مجال الحُجج الواردة في مسائل الخصومة والخِلاف، سواءٌ أكانت تعليلاتٍ للعلوي نفسِه، أم كانت نقلًا لتعليلات غيره، والمقتصرة على العلل العقلية -كما هو مسار هذا البحث-؛ فهي دون ذلك.

وقد يكون مِن أسباب هذا الإكثار من التعليل ما ذكره أحد الباحثين بقوله:

"كان لتأثُّر العلويِّ بأصولِ الجدلِ والمناظرةِ أثرٌ في اهتمامِه بالتعليلِ في معظم مسائلِه واختياراته؛ حتى يكون تَلقِّيها أمكنَ وأوْقعَ في النَّفْس"(١).

وهنا تكمُن قيمة الحجة المعتمدة على التعليل، من ناحية القوة، والإقناع.

وليس المهم في هذا البحث: استقصاءَ تلك العلل العقلية وحصْرها في مجال الحِجاج، والتمثيل لكل قسمٍ من أقسام العلة الثلاث والعشرين؛ وإنما هو محاولةٌ للوصول إلى نظرةٍ كلية للحجة النحوية العقلية عند العلويّ، والمتمثلة في العلة، وتبيُّنِ قيمة تلك الحجة، ودرجتها من القوة من بين الحجج المختلفة.

هذا، وقد اختَلَفَ إيرادُ العلوي لتلك العِلل، قلةً وكثرة، وبناءً عليه ستُعقد المباحث لِما تكرّر الاحتجاج به تعليلًا على تلك الأقسام.

---

(١) المحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدّمة التحقيق، ٧٠.

وستتضحُ –بحول الله– قيمةُ العلة، من خلال الأقسام المعقودة، في دراسةٍ تطبيقيةٍ متأنِّية لشرح العلوي: (المِنْهاج)، والتي ستتوزع على المباحث الثلاثة التالية.

المبحث الأول: علة التخفيف

۞ معنـاها:

هي طلب الخِفَّة[1]، وضدُّها التثقيل أو الثِّقَل[2]، وقد عرّفها الرُّمّاني -رحمه الله- بقوله: "التَّخْفِيف تسهيلُ مَا يثقُل على اللِّسَان أَو فِي الطِّبَاع"[3]، وهي من الأوصاف التي يذكر النحويون أنّ العرب لاحظتْها حين اختارتْ في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصِّياغة[4]، وهي كذلك إحدى اعتِلالات النحويين التي تطَّرد على كلام العرب، وتنْساقُ إلى قانون لُغتهم[5].

وقد جرى "مفهوم كثيرٍ من النحويين القُدامى أنّ التخفيف علةٌ مثل الثِّقل تمامًا"[6]، وقد سبق عدُّها علة عند الدِّينَوَرِيّ الجليس -رحمه الله- في العِلل الثلاث والعشرين[7]، ثمّ تابعه كثير من النحاة على ذلك؛ ولهذا سيسير هذا البحث على خُطى هذا المفهوم، إذْ إنّ الحجة النحوية العقلية المتمثلة في العلة ما هي إلّا وسيلةٌ مُقْنِعة لإثبات الأحكام النحوية، أو نفيها، أو توجيهها التوجيه المطّرد مع كلام العرب، وقوانين لغتهم.

أمّا الرأي الآخر القائل بأنّ التخفيف غايةٌ لعلّة الثِّقل[8]؛ فله حظٌّ وافر من الوجاهة

(١) هذا التعبير ورد مُرادفًا للتخفيف عند كثير من النحاة المتقدمين. ينظر: الأصول في النحو، لابن السّرّاج ٣/ ١٠٨، وعلل النحو، ٥٠٠، ٥٥٥، والخصائص، ١/ ٢٥٠، ٢/ ١٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٤١، وغيرها.

(٢) ينظر: لسان العرب، (خَفَفَ) ٩/ ٧٩، ومعجم مقاييس اللغة، ٢/ ١٥٤.

(٣) رسالة الحدود، ٧١.

(٤) ينظر: العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ٩٠.

(٥) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥ .

(٦) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ١٦.

(٧) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥.

(٨) هو رأي الدكتور/ أحمد عفيفي، في كتابه: (ظاهرة التخفيف في النحو العربي)، ١٦.

والنَّظَر، غيرَ أنّ تحرير هذه المسألة، والفصْل بين المفهومَيْن؛ لا يؤثِّر على مسار هذا البحث، ولا يغيِّر من نتائجه، كما أنّ ترسُّمَ خُطى كثير من النحويين القدامى، بل والمتأخرين كذلك، والسير على المفهوم الأول؛ لا زَلل فيه، ولا عِثار.

ومِن عبارات المحْدَثين في ذلك ما وصف به الدكتور/ تمام حسان "طلب الخِفَّة"، بأنه "أوسع العِلل العربية مجالَ تطبيق"(١).

ويتجلّى معنى الخفة، وأهميتها عند النحاة؛ بكثرة دورانها في مصنَّفاتهم، من مثل قولهم: "الْتِماس الخفة"(٢)، أو "أرادوا التخفيف"(٣)، أو "استِخْفافًا"(٤)، إلى غير ذلك من العبارات.

❁ تطبيقاتها من المِنْهاج :

لقد عَمَد العلوي في مواضع متعددة من كتابه:(المنهاج) إلى الاحتجاج النحوي العقلي، من خلال علّة التخفيف، سواءٌ أكانت تلك الحجة حجتَه هو، أم كانت حجة غيره ورجّحها مختارًا القول الذي استند إليها.

وهذان مثالان على ذيْنِك الفرعَيْن:

الأول: في مسألة حذفِ نونَيْ التثنية والجمع عند الإضافة، نحو: "غلاما زيدٍ"، و"مسلمو أبيك" قال معلّلًا ذلك:

"وإنّما وجب حذفهما عند الإضافة؛ لأنهما عوضان من التنوين كما قاله النحاة،

---

(١) من مقالٍ له بعنوان: (اللغة العربية والحداثة)، في مجلة (فصول)، المجلد ٤، العدد ٣، سنة ١٩٨٤م، ص١٣٧.

(٢) الكتاب، ٤/ ١١٧، والخصائص، ١/ ٧٧.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٦٧.

(٤) الكتاب، ١/ ٤٢٥، ٢/ ٣٠، والخصائص، ١/ ٦٨، ٢/ ٣١٨.

والمُختار أنّها حُذِفا لاستطالة الكلمة بها، فلا جرم حذفوهما عند الإضافة"[1].

وكان العلوي قد ذكر هذه المسألة بطَرْحٍ أوسع وأوْضح في باب: التثنية والجمع، حيث قال عن أحكام التثنية: "وثالثها: أنّ نونه تسقط عند الإضافة، كقولك: زيداك، وغلاماك، وإنما وجب حذف النون؛ لأنها عوضٌ من الحركة والتنوين عند النحاة، وهذا فاسد؛ فإنها لو كانت عوضًا من الحركة والتنوين كما زعموا لوجبَ إسقاطها مع اللام، كما يسقط معها التنوين. والمُختار أنها إنما سقطت عند الإضافة لاستطالتهم لهاتين العلامتين في آخر الكلمة؛ فلأجل هذا حذفوها عند الإضافة"[2].

ثم قال عن أحكام جمع المذكر السالم:

"وثالثها: أنّ نون الجمع تسقط في الإضافة، فتقول: زيدوك، ومسلموك، وإنما سقطتْ لما ذكرناه من استطالة العلامتين، فلهذا حذفوا هذه النون مِن أجل التخفيف"[3].

وهذه النصوص الثلاثة تتضافر لتجلِّي المسألة كاملة في رأي العلوي وسياقه، ونبدأ بخاتمتها، وهي نهاية النص الثالث، الذي ورد فيه التصريح بأنّ العلة هنا هي علة التخفيف، أي طلب الخفة، وهذا هو المقصود.

وهذه العلة -أي التخفيف- تتمثّل في كلا الرأيَيْن المختلفَيْن في بيان علة حذف نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم عند إضافتهما، فهي علةٌ واحدة على الرأييْن إلا أنهما يختلفان في الفرعية، أي في العلة المتفرعة عن علة التخفيف الأعمّ منها، ففي حين قرّر الرأي الأول -وهو رأي جمهور النحاة- أنّ ذلك الحذْف بسبب كَوْنِ تلك النون فيهما -أي في المثنى وجمع المذكر السالم- عوضٌ من الحركة والتنوين في الاسم المفرد، فلمّا حُذفت الحركة

(١) المِنْهاج، ١/ ٣٤٦.

(٢) المنهاج، ١/ ١٩٨.

(٣) المصدر السابق، ١/ ٢٠٠.

والتنوين مع الإضافة للتخفيف، وهي العِوض منه، فكذلك حُذفت تلك النون مع الإضافة للعلة نفسِها، أي للتخفيف؛ نجدُ الرأي الآخرَ -وهو رأي العلوي- يُقرّر ويحتج لذلك الحذف بسببٍ آخر وهو: استطالة الكلمتين بتلك النون فيهما، فيؤدّي ذلك إلى الثِّقل، وهنا تُطلب الخفة بحذف تلك الاستطالة، وتكون العلة هي التخفيف، كالرأي الأوّل.

وواضحٌ من عرْض العلوي لهذه المسألة أنه ساق حُجّتَيْن:

الحجة الأولى: أنّ هذه النون عوضٌ من الحركة والتنوين، وقد نسبها العلوي للنُّحاة، وهذا الإطلاق في النِّسبة دالٌّ على اشتهارها، وأنها قول جمهورهم، وهي كذلك كما سيأتي، مع تفاوتٍ بينهم في تفصيلها.

قال سيبويه مقرّرًا هذه الحجة: "واعلمْ أنّك إذا ثنَّيْتَ الواحد لحِقتْهُ زيادتان: الأولى منهما حرفَ المدّ واللين... وتكون الزيادة الثانية نونًا؛ كأنها عوضٌ لِما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون، وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرّجُلان، ورأيتُ الرجلين، ومررْتُ بالرجلين"[1].

وتبعه على ذلك: المبرّد[2]، والسّيرافي[3]، والفارسي[4]، وأبوالحسن الورّاق[5]، وعبدُالقاهر الجرجاني[6]، والزمخشري[7]، والعكبريّ[8]، وابنُ يعيش[9]، وغيرهم.

---

(١) الكتاب، ١/ ١٧-١٨.

(٢) ينظر: المقتضب، ١/ ١٤٣، ٢/ ١٥٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ١/ ١٣٧.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ١/ ٣٤-٣٥.

(٥) ينظر: عِلل النحو، ١٦٣.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ١٨٧.

(٧) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب، ٢٢٩.

(٨) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٨٤، والتبيين عن مذاهب النحويين، ٢١١.

(٩) ينظر: شرح المفصّل، ٤/ ١٤٥.

وقد ساق هؤلاء النحاة هذه الحجة بدون حرف التشبيه "كأنّها"، وهذا يدل على فهمهم لكلام سيبويه على أنه للتحقيق، لا للتشبيه.

قال العكبريّ -رحمه الله-:

"مذهب سيبويه وَجُمْهُور البصريِّين أَنَّهَا عوض من الْحَرَكَة والتنوين..."(١)، ثمّ دلّل عليه بقوله: "إِنَّ الِاسْمَ مستحقٌّ الْحَرَكَة والتنوين، وَقد تعذَّرا فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع، والتعويض مِنْهُمَا مُمكن وَالنُّون صَالِحَةٌ لذَلِك، ورأينا الْعَرَب أثبتَتْها فيهمَا، فَفُهِم أَنَّهم قصدُوا التعويض رِعَايَةً للْأَصْل"(٢).

أمّا ابن جنيّ -رحمه الله- فقد فصّل هذه الحجة إلى ثلاثة أحوال: حالٍ تكون فيها عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا مثل: رجلان وغلامان، وحالٍ تكون فيها عوضًا من الحركة وحدها مثل: الرجلان والزيدان، وحالٍ تكون فيها عوضًا من التنوين وحده مثل: غلاما زيد(٣).

وممّن رجّح هذا التفصيل: ابنُ الحاجب -رحمه الله-(٤).

أمّا ابن عصفور -رحمه الله- فقد فصّل هذه المسألة إلى خمسة مذاهب، ردّ الأربعة الأولى منها، ورجّح المذهب الخامس قائلًا:

"ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّ هذه النون زيدَتْ في الآخر لِيظهرَ فيها حكم الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في المفرد، وليست بعِوض، وهو الصحيح، وإليه ذهب سيبويه"(٥).

---

(١) اللُّباب في عِلل البناء والإعراب، ٨٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ٢/ ٤٤٩،٤٦٣. وعلل التثنية، ٨٠-٨٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٥٣٠.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ١/ ١٥٣.

وقد فهِم ابنُ عصفور -رحمه الله- من كلام سيبويه في هذه المسألة أنّ تقييده عبارته بقوله: "كأنها عوض"؛ كان مقصودًا به التشبيه -على بابه- وليس التحقيق، وعلى هذا فليست عوضًا عن الحركة والتنوين، وإنما هي مشابهة لهذا العِوض.

وكذلك فهم المالَقي -رحمه الله- إذ قال:

"والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عِوضًا من شيء...، وإذا تحقّقْتَ كلام سيبويه -رحمه الله-؛ علمْتَ أنها ليست عنده عوضًا من شيء؛ لأنه قال: "كأنها عوض"، ولم يقلْ: إنها عوضٌ، فتفهَّمْهُ تجدْه كما ذكرتُ لك"(١).

ومال إلى هذا الرأي بعد عرضه المذاهب الأخرى، والرد عليها: ابنُ أبي الربيع الإشبيلي -رحمه الله-(٢).

ووافقهم على ذلك أبو حيان- رحمه الله-(٣)، ولكنه أشار إلى لفتة جميلة في هذه المسألة، وهي أنّ تطويل الخلاف فيها، وتفريعها، مع الاحتجاج والنَّقْض؛ لا طائل تحته، إذْ إنّ الحكم -أي حذف هذه النون عند الإضافة- متّفقٌ عليه، وهو المراد في التطبيق والاستعمال.

قال أبو حيان -رحمه الله-: "وليس يُستفاد من ذلك حُكْمٌ نُطقيّ، ولا حكمٌ في اختلافِ معنىً كلاميّ، وقد طَوَّل أصحابنا وغيرهم في ذلك...، وأَبْدَوا لذلك عِللًا ليس تحتها طائل، وهي مِن فضول الكلام"(٤).

وفصّل ابنُ الفخّار المسألة إلى ثمانية أقوال، جاعلًا أحدها: "أنها عوضٌ من الحركة

(١) رصْف المباني في حروف المعاني، ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، ١/ ٣٠١.

(٤) التذييل والتكميل، ١/ ٣٠٢.

والتنوين معًا"، وآخرها: "الثامن: قول سيبويه: كأنّها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، ولم يقلْ: عوض؛ مخافةَ إلزامه بما تقدّم ذكره -أي بحصول التنافي وكان شرحه قبل ذلك-، وهذا من بديعِ الاستنباط وأنْبلِه"(١).

أمّا ابنُ مالك -رحمه الله- فله رأيٌ مستقل في هذه المسألة، حيث ردّ القول بأنها -أي النون- عوضٌ من الحركة والتنوين، وحجته: "أنّ الحروف الثلاثة -أي الألف والواو والياء السابقة للنون في المثنى وجمع المذكر السالم-؛ نائبةٌ عن الحركات، قائمةٌ مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض"(٢)، ورجّح -رحمه الله- أن هذه النون رافعةٌ لتوهُّم إضافةٍ أو إفراد(٣).

وأمّا السيوطي -رحمه الله- فقد ذكر فيها سبعة مذاهب، مع النِّسبة لأصحابها، والردّ على كل مذهب، عدا الأول منها، وهو رأي ابن مالك، والخامس وهو رأي ابن جني -رحمهما الله-، فلمْ يذكرْ ردًّا عليهما(٤).

الحجّة الثانية التي ساقها العلوي، ورجّحها في هذه المسألة، وهي: أنّ هذه النون حُذِفت بسبب استطالة الكلمة بها عند الإضافة، وكأنه يشير إلى أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة(٥)، فقولنا: غلاما زيدٍ أقلّ في الطُّول من قولنا: غلامان زيد، ويظهر هنا الثِّقل في الكلمتين اللتين كأنهما كلمة واحدة، لا تستقل إحداهما عن الأخرى في المعنى، فطَلَبُ الخفة فيهما يكون بحذف النون، وهنا يقلُّ أداء الكلمتين كثيرًا بحذْف حرف النون

(١) شرح الجُمل له، ١/ ٩٧.

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٧٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٤) ينظر: همع الهوامع، ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٥) ممّن قرّر هذا المعنى: أبو البركات الأنباريّ في: أسرار العربية، ٣١، حيث قال: "والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة".

وحركته، وبقاء الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، وهي مدّيّةٌ خفيفة في النطق، وبذلك تتحصل الخفة -على رأي العلوي-.

ولم يجد الباحث هذا الاحتجاج بهذه العلة في هذا السياق عند أحدٍ من النحاة غير العلوي، ويمكن أن يكون ذلك من اجتهادات العلوي التي يستنبطها من سياقاتٍ أخرى، ويؤلِّف بينها، فإنّ النحو كلّه، بل العربية كلها؛ لُحْمةٌ واحدة، يشهد أقصاها لأدناها، ويؤازرُ آخرُها أوَّلها.

نعمْ، فقد تكرّرت هذه العلة عند كثير من النحاة في سياقاتٍ أخرى، ومنها:

١) قول سيبويه -رحمه الله- وهو يتحدث في سياق نداء النّكرة، نحو قولنا: يا رجلًا:

"وقال الخليل -رحمه الله-: إذا أردْتَ النكرةَ فوصفْتَ أو لم تصِفْ؛ فهذه منصوبة؛ لأنّ التنوين لحِقَها فطالَتْ، فجُعلت بمنزلةِ المضاف لَمَّا طال نُصب ورُدّ إلى الأصْل، كما فُعل ذلك بقبلُ وبعدُ...، وكذلك نداءُ النكرةِ لَمّا لحقها التنوين وطالتْ، صارتْ بمنزلةِ المضاف"(١).

وهنا يقرّر سيبويه نقلًا عن الخليل -رحمهما الله- أنّ الطّول يحصل في الكلمة بلَحَاق التنوين، وفي مسألتنا تكون النون عوضًا عن التنوين، نحو قولنا: يا غلامان، وكذلك يحصل بها الطول، وهذه الجزئية من النص هي التي يُحتاج إليها هنا؛ إذْ جعل الطول سببًا في النصب لمشابهته للمنادى المضاف الذي طال بالمضاف إليه فنُصِب، فقد كان الطول مؤثّرًا في الحُكْم، وكذلك يكون مؤثِّرًا في الاستعمال كما في مسألتنا.

٢) قول ابن جنّي -رحمه الله- في باب (ذكر علل العربية أكلاميةٌ هي أم فقهية؟):

"واعلَمْ أنّ العربَ -مع ما ذكرْنا- إلى الإيجازِ أمْيل، وعن الإكثار أبْعد، ألا ترى أنها

(١) الكتاب، ٢/ ١٩٩، ويُنظر مثالٌ آخر عند سيبويه في: الكتاب، ١/ ١٨٦.

في حالِ إطالتِها وتكريرِها مُؤْذنةٌ باستِكْراهِ تلك الحالِ ومَلالِها، ودالةٌ على أنها إنّما تجشمتْهَا لِما عنَاها هناك وأَهَمَّها..."[1].

وهذا نصٌّ عامٌّ، وهو في سياقٍ مختلف عن مسألتنا، لكنّ الإشارةَ هنا واضحةٌ إلى استثقال الطُّول والتكرار أيًّا كان تطبيقه واستعماله، والجنوحِ إلى الخفة بترك الطول والتكرار، وأنّ ذلك من سلامة ذَوق العرب، وإيثارهم الخِفّة على الثِّقَل.

٣) قول الزمخشري -رحمه الله- في تخفيف الاسم الموصول (الذي):

"ولاستطالتهم إيّاه بصلته، مع كثرة الاستعمال؛ خفَّفوه مِن غير وجه، فقالوا: اللّذِ بحذف الياء، ثمّ اللّذْ بحذف الحركة، ثمّ حذفوه رأسًا واجتزؤوا عنه بالحرف المُلْتَبس به وهو لام التعريف... وقد حذفوا النون من مُثنّاه ومجموعه"[2]، وهذا نصٌّ واضح في العلاقة بين علة التخفيف، والبعد عن الاستطالة.

وقريبٌ من هذه المسألة قولُ العكبريّ -رحمه الله- في سياق الحديث عن اللُّغات في الاسم الموصول (اللذان):

"واللُّغة الجيِّدة في تثنيتها -أي الذي- حذفُ الياء؛ لأنّ الكلمة طالتْ بالصِّلة، وزيادة حروف التثنية، فخُفِّفتْ بالحذف"[3].

إذ الأصلُ في إجراء التثنية على الاسم الموصول (الذي) أن يكون بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون في آخره، فيكون: اللّذِيان، واللَّذيَيْن[4]، إلا أنّ العرب استثْقَلت ذلك، وطلبتِ

(١) الخصائص، ١/ ٨٤.

(٢) المفصّل في صنعة الإعراب، ١٨٣-١٨٤.

(٣) اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٣٨٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية، ١/ ٤٢٧.

الخفّة بحذف الياء التي في الاسم الموصول (الذي)، بسبب طول الكلمة بهذه الزيادة، فأصبحت: اللذان، واللذَيْن.

والمقصود لنا هنا: أنّ الطُّول فيه ثِقَلٌ تُطلَب الخفة بحذفه.

وقد تناول أحد الباحثين المعاصرين مسألة الطُّول -في الجملة العربية عمومًا- تحت أصل التخفيف -كما عنْون له بذلك-، وأكّد أنّ النحاة تعارفوا على هذا المصطلح -أي مصطلح الطول- في تعليل الحذْف، مراعاةً للتخفيف، وعدّد أمثلةً مشهورة لذلك[1] -ليس منها ما سبق إيراده هنا-، وهو ما يؤكِّد ما سار عليه العلوي وغيره في الاحتجاج بعلة الطُّول أو الاستطالة في الكلمة، وطلب الخفّة بحذف هذا الطول، وأنّ ذلك من العِلل الجزئية التي تدخل ضمن العلة الكبرى، وهي التخفيف.

<u>**الثاني**</u>: في مسألة حذف التنوين من موصوف (ابن) إذا كان واقعًا بين علَمَيْن، قال العلوي -رحمه الله- في تعليل ذلك:

"ثمّ اختلف النحاة في علة حذف التنوين، فقال سيبويه: إنّما حُذف لكثرة الاستعمال، والتِقاء الساكنين، وقال أبو عمرو بن العلاء: إنما حذف من أجل الساكنين لا غير، وذهب غيرهما إلى أنه إنما حذف لكثرة الاستعمال لا غير.

وما قاله سيبويه أحقّ؛ لأنّ لكلِّ واحدٍ من هذين الأمرين تأثيرًا في التحقيق مع انفراده، فإذا اجتمعا وجب التعليل بهما جميعًا، ولا حاجة إلى الاقتصار على أحدهما دون الآخر"[2].

---

(١) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، ١٤٣.

(٢) المِنْهاج، ٢/ ٣٤٨.

اتفق النحاة على حذف التنوين من موصوف(ابن) إذا كان واقعًا بين علمَيْن[1]، نحو: هذا زيدُ بنُ عمروٍ، ووصفوا هذا الحكم بالوجوب[2]، ويدور تعليلهم لهذا الحذف في إطار عام هو علة التخفيف، وممّن صرَّح بالعِلّة العامة -أي التخفيف-: السيرافي -رحمه الله-، حيث قال: "فإذا قالوا -يعني العرب-: هذا زيدُ بنُ عمروٍ، تركوا القياس الذي ذكرنا؛ لكثرة ذلك في كلامهم، فصار المختار ترك التنوين، ولزوم التخفيف على مِنْهاج ما جرى عليه كلام العرب"[3]. وهذا المنْهاج العربي قرّره وسار عليه العلوي في منهاجه.

وممّن صرّح كذلك: ابنُ الحاجب[4]، والرّضي -رحمهما الله-، قال الرّضي -رحمه الله-:

"والعَلَم المتَّصف بابن وابنة، الجامع للشرائط الأربع[وهي كَوْن المنادى علمًا موصوفًا بابن، متصلًا، مضافًا إلى علم] في غير النداء يُخَفَّفُ بحذف تنوينه وجوبًا"[5].

وكذلك صرح العلوي -رحمه الله- بهذه العلة في مسألة قريبة من هذه المسألة وهي: حكم موصوف(ابن) الواقع بين علمَيْن في حال النداء، نحو قولك: يا زيدَ بنَ عمرو، حيث قال: "فحكمه التخفيف، وإنّما وجب تخفيفه لمّا كثُر الاستعمال فيه"[6].

وقد ساق العلوي -رحمه الله- في النص الأول -المقصود في المسألة-؛ ثلاثة تعليلات: الأول: كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين معًا، والثاني: التقاء الساكنين فقط، والثالث: كثرة الاستعمال فقط.

---

(١) ممّن نصّ على هذا الاتفاق: ابن هشام -رحمه الله-. ينظر: مغني اللبيب، ٦/ ٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٢٦٧، وشرح التسهيل، ٣/ ٣٩٥، وشرح الرّضي على الكافية، ١/ ٣٧٢، وارتشاف الضرَب، ٤/ ٢١٨٩.

(٣) شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ٤/ ٢٤٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٢٦٧.

(٥) شرح الرضي على الكافية، ١/ ٣٧٢.

(٦) المِنْهاج، ١/ ٥٤٧.

جاء التعليلان الثاني والثالث في صورة العلة البسيطة، كما سمّاها السيوطي -رحمه الله-، وعرّفها بأنها "التي يقع التعليل بها من وجهٍ واحد"[1]، في حينِ جاء التعليل الأول في صورة العلة المركّبة، أي التي يتركّب التعليل بها من عدّة أوصاف، اثنين فصاعدًا[2].

وقد نقل السيوطي -رحمه الله-[3] عن بهاء الدين ابن النّحّاس -رحمه الله- في التعليقة قولَه في مسألتنا هذه:

"علّل المصنِّف -يعني ابن عصفور- رحمه الله حذف التنوين بعلةٍ مركّبة من مجموع أمرَيْن: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين"[4].

ومن اللّافت للنظر في نص العلوي -رحمه الله- في هذه المسألة؛ نسبتُه التعليل الثاني وهو التقاء الساكنين إلى أبي عمرو بن العلاء -رحمه الله-، ولعلّه وهمٌ أو سهوٌ منه، لأنّ أكثر النحاة نصُّوا على أنّ تعليل أبي عمرو بن العلاء -رحمه الله- إنّما هو كثرة الاستعمال، فقد قال السّيرافي -رحمه الله-:

"وكان يونُس يذهب إلى أنّ العلة فيه -أي في حذف التنوين-: اجتماع الساكنين ولم يذكر غير ذلك، وكان أبو عمرو يذهب إلى أن العلة فيه كثرتُه في الكلام"[5].

ومِن قبله -أي السيرافي- سيبويه نصّ على ذلك، لكن في مسألةٍ متفرِّعة عن مسألتنا وهي: موصوف(بنت) بين علَمَيْن، والأول منهما مختلفٌ فيه، وهو لفظ(هند)، قال -رحمه الله-:

---

(١) الاقتراح، ٨٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٤) التعليقة على المقرّب، ٥٧٣.

(٥) شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ٤/ ٢٤٥.

"وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنتُ عبدالله فيمَنْ صرَف، ويقول: لمّا كثُر في كلامهم حذفوه، كما حذفوا لا أدْرِ، ولم يكُ، ولم أُبَل..."(١).

وكذلك أكّد ابنُ جني -رحمه الله- هذه النِّسبة بقوله: "حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء"(٢).

ومِنْ بعده: ابن السِّيد البَطَلْيوسي -رحمه الله-(٣)، وغيرهم.

أمّا نسبة العلوي التعليل الأول لسيبويه -رحمه الله- فلا إشكال فيها، وكذلك نسبته التعليل الثالث إلى(غيرهما) أي غير سيبويه وأبي عمرو بن العلاء، وقد تبيّن قريبًا في نص السيرافي أنّ المراد به: يونس -رحمهما الله-(٤).

وتتردّد هذه المسألة عند النُّحاة في عدة أبواب -وهذا قد يفيد في معرفة السياقات الأخرى التي يستثمرها العلوي -رحمه الله -في الاحتجاج-.

فأمّا الزّجاجي -رحمه الله- صاحب(الجُمل) في كتابه هذا، وتابعه شُرّاح كتابه، فيذكرون هذه المسألة في بابٍ مستقل عُقِد لهذا الغرض، تحت عنوان: "باب ما يُحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال"(٥)، وهو اختصارٌ لعنوان، تابعوا سيبويه فيه، فقد عنْون لها بقوله: "هذا باب ما يذهبُ التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه"(٦).

---

(١) الكتاب، ٣/ ٥٠٦.

(٢) سرّ صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٧.

(٣) إصلاح الخَلل الواقع في الجُمل، ٢٩٧.

(٤) ينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ٤/ ٢٤٥.

(٥) الجُمل في النحو، ٣١٤، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ٢/ ٤٤٧، والمنْهاج في شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٣٤٥.

(٦) الكتاب، ٣/ ٥٠٤.

وأما فريق آخر وهم الأكثرية، فيذكرون هذه المسألة في باب النِّداء أو المنادى أو توابع المنادى. ومن هذا الفريق: سيبويه كذلك، فإنه ذكر هذه المسألة مرتين، وذِكْرُها هنا في بابٍ متفرِّعٍ عن النداء، عَنْون له بقوله: "باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسمٍ واحد"(١)، وممّا يدل على ذلك شرح أبي على الفارسي -رحمه الله- لها تحت باب النداء(٢)، ومن هذا الفريق: الزمخشريُّ(٣)، وابن يعيش(٤)، وابن الحاجب(٥)، وابن مالك(٦)، والرّضي(٧)، وأبو حيان(٨)، والشاطبيّ(٩)، وخالد الأزهري(١٠)، والسيوطي(١١) -رحمهم الله-.

وقد ربط ابنُ مالك -رحمه الله- بين علة التخفيف في هذه المسألة في باب النداء، وبينها في غير النداء، بأنّ تعدُّد أساليب غير النداء أولى بالتخفيف للمنعوت من انفراد النداء بأسلوب واحد، وتخفيفه مع ذلك بالبناء على الفتحة، وهو ربطٌ بديع.

قال -رحمه الله-: "وكما كان وقوع (ابن) في النداء بين علمَيْن على الوجه المذكور سببًا للتخفيف، بتبدُّل الضمة فتحةً، جُعِل في غير النداء سببًا للتخفيف بحذف تنوين المنعوت؛ لأنّ النداء وجهٌ واحد، وغير النداء وجوهٌ كثيرة، فكان غير النداء أحوج إلى التخفيف،

---

(١) الكتاب، ٢/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ١/ ٣٤٦.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ٦٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٢/ ٥،٦.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٢٦٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٣-٣٩٥.

(٧) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ١/ ٣٧٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضّرب، ٤/ ٢١٨٩.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية، ٥/ ٢٧٦.

(١٠) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ٢/ ٢١٩.

(١١) ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٤٢.

فجُعل تخفيفه واجبًا، وتخفيف النداء واجبًا، واستوى النداء وغير النداء في التزام حذف ألف (ابن) خطًّا"[1].

وثَمَّة فريقٌ ثالث يورِد هذه المسألة في أبوابٍ أخرى، ليست مستقلة بالمسألة وحدها، وليست في باب النداء ونحوه من الألفاظ، وإنما يُورِدونها ضمنَ مسائل ذلك الباب مع غيرها من المسائل، ومِن ذلك:

إيرادهم إيّاها تحت عنوان (حرف النُّون) كما عند ابن جني -رحمه الله-[2]، أو تحت عنوان (التنوين) كما عند الرّضي -رحمه الله-[3]، أو في باب (الحكاية) كما عند الرضي أيضًا[4]، والشاطبي[5]، والسيوطي[6] -رحمهم الله-، أو تحت عنوان (حذف التنوين) كما عند ابن هشام -رحمه الله-[7]، أو تحت عنوان (كثرة الاستعمال اعتُمدتْ في كثيرٍ من أبواب العربية) كما عند السيوطي -رحمه الله-[8].

وَعَوْدًا إلى التعليلات الثلاثة التي ساقها العلوي -رحمه الله-:

فالتعليل الأول: هو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، وهو تعليل سيبويه -رحمه الله- بقوله:

(١) ينظر: شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٤،٣٩٥.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٤٨٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ٣/ ٧٧.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، ٦/ ٣٤٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع، ٣/ ٢٣١.

(٧) ينظر: مغني اللبيب، ٦/ ٥٠٣.

(٨) ينظر: الأشباه والنّظائر، ٢/ ٣٠٤.

"هذا باب ما يَذهبُ التنوين فيه من الأسماء لغيرِ إضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه:

وذلك كلُّ اسمٍ غالبٍ وُصف بابنٍ، ثمّ أُضيف إلى اسمٍ غالبٍ، أو كُنيةٍ، أو أمّ، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ؛ وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيثُ كثُر في كلامهم؛ لأنّ التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده ساكن، ومِن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان"(١).

فقد ذكر سيبويه -رحمه الله- علّةً مركّبة من مجموع أمرَيْن لحذف التنوين في موصوف(ابن) الواقع بين علمين، وهما: كثرة استعمال العرب لهذا الأسلوب، والتقاء الساكنين -أي النون الساكنة التي في التنوين يليها الباء الساكنة-.

وهذا الفهم لنص سيبويه -رحمه الله- في هذه المسألة هو ما ذكره السيرافي -رحمه الله- في شرحه له، حيث قال: "واختلفوا في السبب الذي حَسّن حذف التنوين من قولك: (هذا زيدُ بنُ عمرو)، فكان سيبويه يذهب في ذلك إلى أنّ السبب فيه كثرتُه في الكلام، واجتماع الساكنين، فإذا لم يجتمع ساكنان لم يُحذف"(٢).

وكذلك نصّ عليه ابن السِّيد البَطَلْيوسي -رحمه الله- في قوله: "والعلة في حذف التنوين من هذا الباب عند سيبويه: كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين"(٣).

وممّن تابع سيبويه -رحمه الله- على هذا التعليل: ابنُ جني(٤)، والسيوطي(٥) -رحمهما الله-.

---

(١) الكتاب، ٣/ ٥٠٤.

(٢) شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ٤/ ٢٤٥.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجُمل، ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٤٢.

والتعليل الثاني: هو التقاء الساكنين فقط، وقد سبق أن النِّسبة الصحيحة لهذا التعليل هـي ليونُس بنِ حبيب -رحمه الله-، وليست لأبي عمرو بن العلاء كما نصّ عليه العلـوي -غفر الله له-.

ويضعُف هذا التعليل بانتقاضه بنحو (هذه هنْدٌ بِنتُ عمرو) عند مَنْ يصرِف هندًا -إذْ إنّ فيها وجهَيْن عند النحاة: الصرْفَ، وعدمَه-؛ فمِن العرب من يحذف التنوين في (هند) عند هذه الحالة، ولمْ يلْتقِ فيها ساكنان، كما نقل ذلك سيبويه -رحمه الله- بقوله: "ويقولون: هذه هندُ بنتُ عبدالله فيمَنْ صرف، فتركوا التنوين هاهنا؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد، لمّا كثُر في كلامهم"[(١)].

وكأنّ سيبويه -رحمه الله- يردُّ التعليل بالْتِقاءِ الساكنين في هذا المثال، ويصوِّبه بأنه كثرةُ الاستعمال، الذي جعل الموصوف وهو (هند)، والصفة وهي (بنت) كالاسم الواحد، ولا يمكن أن تنوّن الكلمة الواحدة في وسطها.

وقد صرّح بردِّ هذا التعليل: ابنُ جني -رحمه الله-[(٢)]، ووصفه ابنُ يعيش بأنه "قولٌ فاسد"[(٣)].

قال ابنُ جني -رحمه الله-: "ويدلُّك على أن حذفَهم التنوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنهم اعتقدوا في الاسمين أنهما قد جريا مجرى الاسم الواحد، حتى أنهم لما أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا ما قبله، وأنه لم يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه قومٌ؛ ما حكاه سيبويه مِن قولهم: "هذه هندُ بنتُ فلانة"في قول مَنْ صرف هندًا، فترْكُهم التنوين في

---

(١) الكتاب، ٢/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ٢/ ٦.

هندٍ وهي مصروفةٌ ولا ساكنين هناك؛ يدل على أنهم إنّما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال، لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء"(١).

وقد نقل سيبويه عن يونس -رحمهما الله- أنّ مِن العرب مَن يقول: هذه هندٌ بنتُ فلان، بتنوين هند، ثم قال: "وزعم يونسُ أنها لغةٌ كثيرة في العرب جيدة"(٢).

أما التعليل الثالث في هذه المسألة: فهو كثرة الاستعمال، أي كثرة استعمال العرب لهذا الأسلوب، المتمثّل بوقوع(ابن) بين علمَيْن في الإخبار والوصف كقولنا: هذا زيدُ بنُ عمرو، أو في النداء كقولنا: يا زيدَ بنَ عمرو، ومسألتنا إنما هي في الأول -أي في الإخبار والوصف-، وإنْ كان التعليلُ مشتركًا بينهما.

ومَن رجّح هذا التعليل -أي الاقتصار على كثرة الاستعمال-، أو مالَ إليه: أبو علي الفارسي(٣)، وابنُ يعيش(٤)، وابنُ الحاجب(٥)، وابنُ مالك(٦)، والرّضي(٧)، وأبو حيّان(٨)، والشاطبيّ(٩)، والسيوطي(١٠)، رحمة الله على الجميع.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٧.

(٢) الكتاب، ٢/ ٢٠٥، ويُنظر كذلك: ٣/ ٥٠٦.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ٤/ ١٤،١٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٢/ ٥.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٢٦٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٧) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ٤/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٨) ينظر: ارتشاف الضّرب، ٤/ ٢١٨٩.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية، ٥/ ٢٧٦.

(١٠) ينظر: الأشباه والنّظائر، ٢/ ٣٠٤-٣٠٥.

ويتْبعُ هذه العلة: كوْنُ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، إذ إنه تفرّع عنها، فكثرة استعمال هذا الأسلوب عند العرب؛ جعلتْهُم يعدّونها كالاسم الواحد، ويلتزمون التخفيف في ذلك بحذف التنوين؛ لأنّ التنوين لا يمكن أن يتوسط الكلمة الواحدة.

وهذا ما ذكره سيبويه -رحمه الله-، بل وبوّب عليه بقوله: "باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد"[1]، ثمّ تابعه عليه المبرّد[2]، والفارسي[3]، وابن جني[4]، وابن يعيش[5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7]، والشاطبي[8] -رحمهم الله-.

قال ابن يعيش -رحمه الله- في بيان هذه العلة الفرعية، وعلاقتها بعلة كثرة الاستعمال:

"وحذفوا تنوين الموصوف أيضًا كأنهم جعلوا الاسمين اسمًا واحدًا بكثرة الاستعمال"[9]، وكان قد شَرَحَ المقصود بهذا في قوله: "والعلة في ذلك أنّك جعَلْتَهُما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كلُّ إنسانٍ معزوٌّ إلى أبيه، عَلَمًا كان أو كنية أو لقبًا فيوصف بذلك، فجُعِلا كالاسمين اللذَيْن رُكِّب أحدهما مع الآخر...؛ لأنّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول، وانْضاف إلى ذلك كثرة الاستعمال، فقوِيَ الاتّحاد"[10].

---

(١) الكتاب، ٢/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ينظر: المقتضب، ٢/ ٣١١-٣١٣.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، ٤/ ١٥. وكذلك: ١/ ٣٤٦.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٢٦-٥٢٧.

(٥) ينظر: شرح المفصّل، ٢/ ٥.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٢٦٧-٢٦٨.

(٧) ينظر: شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية، ٥/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٩) شرح المفصّل، ٢/ ٥.

(١٠) المصدر السابق نفسه.

وبعدَ عرْضٍ هذه التعليلات الثلاثة التي نقلها العلوي -رحمه الله-، فقد رجّح التعليلَ الأول، تعليل سيبويه، محتجًّا بتأثير الأمرَيْن، أي: كثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين في هذا الحكم، الذي هو حذف التنوين في المسألة المذكورة.

ويعضدُ هذا الترجيح أمران:

أوّلُهما: أنّ القائلَ به إمامُ النحاة، سيبويه يرحمه الله -وقد سبق تكرار ذلك(١)، واتّكاء العلوي على حُجج سيبويه في كثير من المسائل المدروسة في هذا البحث-، ولا شك أن لذلك قوةً في الحُجّة النحوية.

وثانيهما: أنّ انتقاضه بمثال: (هذه هندُ بنتُ عبدالله) يضعُف كثيرًا؛ لأنّ العلةَ فيه علةٌ فرعية، تبعُد في درجتها عن العلة العامة، إذ إنّ هذه المسألة هي في (هند) دون الأعلام المؤنثة الأخرى فهي غير مصروفة أصلًا، ثم هي عند مَنْ يصرف هندا، فمَن لم يصرفها فلا إشكال عنده، وكذلك هي عند مَنْ يصرفها على استعمالين: حذف التنوين، وعدم حذفه، والمقصود هو الثاني؛ فبعُدَت عن العلة العامة المطّردة في أغلب كلام العرب، وهي كثرة هذا الأسلوب في استعمالهم مع التقاء الساكنين، فتبقى علة التقاء الساكنين مؤثِّرة مع كثرة الاستعمال، وهذا ما رجّحه العلوي -رحمه الله-.

---

(١) ينظر: الصفحات ٥٣، ٥٧، وستأتي كذلك في الصفحات ٩٠، ١١٦ مِن هذا البحث.

المبحث الثاني : علة الأَوْلى

❁ معناها :

هي العلة الأظهر مِن غيرها، وهي إحدى اعتِلالات النحويين التي تطّرِد على كلام العرب، وتنْساق إلى قانون لُغتهم[1]، حيث يُحتجّ بها عند أحقّيتها في مسألة ما؛ لظهور العلة فيها أكثر من غيرها.

وذلك أنّ الأولى في اللغة بمعنى: الأجدر والأحق والأحرى بالشيء من غيره[2]، قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: "ويُقال فلانٌ أولى بهذا الأمر من فلان، أي أحق به"[3].

قال أحد الباحثين مبيِّنًا معناها: "ترتبط هذه العلة بفكرة الأوْلوية، فالأولى أن تقرَّر الأحكام على نفس الترتيب الذي ارتضاه النحويون لها"[4].

وبناءً على ترتيب الأحكام النحوية، وتأصيل النحاة لها مِن خلال قانون لغة العرب، والمطّرد من كلامهم؛ فإنه يتمّ الحكم على مسألة ما، أو الترجيح فيها بهذه العلة.

وممّا يوضِّح معنى هذه العلة، ويؤكِّدُ أهميتَها عند النحاة؛ تعبيرهم (بالأولى) عند التعليل لحكم مسألة ما، ولذلك أمثلةٌ متعددة[5].

❁ تطبيقاتها من المِنْهاج :

سار العلوي -رحمه الله- على نهج أسلافه من النحاة في استخدام الحجة النحوية المتمثلة في (علة الأولى)، في عددٍ من المسائل التي وقع فيها نزاع، وجاء السياق فيها عند

(١) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥.

(٢) ينظر: الصّحاح، (ولى) ٦/ ٢٥٣١، ولسان العرب، (حجا) ١٤/ ١٦٧، وكذلك: (ولي) ١٥/ ٤٠٧.

(٣) تهذيب اللغة، (ولى) ١٥/ ٤٤٩.

(٤) أصول النحو عند ابن مالك، ٢٤٦.

(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ٧٤، ٢/ ٢٤٤، ٣/ ١٩٧، وكذلك: الخصائص، ١/ ١٢٢، ٣٨٠، ٢/ ٢١١، ٣/ ٨٥.

ترجيح قولٍ ما على غيره؛ لأحقيّة القول الراجح -عنده- بذلك الحكم مِن القول المُخالِف.

ومِن الأمثلة على الحجة النحوية من هذا النوع:

أولًا: ما ذكره حُجّة تعليلية عند ترجيحه قول البصريين في مسألة النّاصب في باب الاشتغال، قال -رحمه الله-:

"ثمّ اختلف النحاة في الأمر الذي يُنصب به هذا الاسم، فالذي عليه جماهير المحققين من أهل البصرة كالخليل وسيبويه، واختاره الزمخشري والموصلي وابن الحاجب من المتأخرين؛ أنّه منصوبٌ بإضمار فعلٍ يفسره هذا الظاهر، وزعم الخوارزمي وأهل الكوفة؛ أن العامل فيه هو الفعل المذكور بعده، والضمير المتصل بالفعل بدلٌ من الاسم الأول.

والمُختار هو الأول؛ لأن عمل الفعل في الضمير أحقُّ لاتصاله به، ولا وجهَ لنصب الاسم الأول إلا بعاملٍ مقدرٍ يفسره هذا الفعل المذكور"[1].

هذه المسألة من المسائل المشهورة عند النُّحاة، وهي مسألة الناصب للاسم المشغول عنه، نحو قولنا: "زيدًا ضربتُه"، حيث انقسموا فيها إلى فريقَيْن، أما جمهورهم وهم البصريون ومَنْ وافقهم[2] فقد ذهبوا إلى أنه -أي زيدًا- منصوبٌ بفعل محذوف مقدّر، يدل عليه ويفسِّره الفعل المذكور -أي العامل في الضمير-، وأما الكوفيون -ونُسب هذا القول

(١) المِنْهاج، ١/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٨١، والمقتضب، ٢/ ٧٤، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه، ١/ ٣٧٤، والتعليقة على كتاب سيبويه، ١/ ١١٤، والمفصّل في صنعة الإعراب، ٧٥، والتبيين عن مذاهب النحويين، ٢٦٦، واللّباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٤، والإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٣١٠،٣١١، وشرح التسهيل، ٢/ ١٣٦،١٣٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٦٢٧-٦٢٩ وقال: "هكذا قال النّحويون كلّهم"، وشرح الرّضي على الكافية، ١/ ٤٣٧، وارتشاف الضّرب، ٤/ ٢١٦١،٢١٧١، والتذييل والتكميل، ٦/ ٣١٠، وأوضح المسالك، ٢/ ١٥٨-١٦٠، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٣٠، والمقاصد الشافية، ٣/ ٦٢،٦٥،٦٧، وهمع الهوامع، ٣/ ١٠٧، والنحو الوافي، ٢/ ١٢٩.

للكسائي والفرّاء فقط على خلافٍ بينهما في التفصيل-[1] فقد ذهبوا إلى أنّه -أيْ زيدًا في هذه المسألة- منصوبٌ بالفعل الظاهر الواقع على الهاء، أي بلفظ الفعل المتأخِّر عنه.

وقد رجّح العلوي -رحمه الله- القولَ الأول -قولَ جمهور البصريين-، واحتجّ له بقوله: "لأنّ عمَلَ الفعل في الضمير أحقّ لاتصاله به"[2]، وهذه الحجّة متمثلة في(علة الأولى)، إذْ علّل العلوي -رحمه الله- اختيارَه بأنّ الأولى والأحق في هذه المسألة أن يعمل الفعلُ وهو(ضرب)، في الضمير المتصل به وهو(الهاء) النصبَ، فيجعله مفعولًا به، فهذا العمل فيه أجدر من العمل في الاسم الأول(زيدًا)، فإذا استوفى الفعل عمله فيه، فقد خرج الاسم الأول وهو(زيدًا) عنْ أنْ يعمل فيه كذلك، فقُدِّر له عاملٌ آخر.

وفي ذلك يقول العكبريّ -رحمه الله-:

"وحُجّةُ الأوّلين -يعني جمهورَ البصريّن-: أنّ(ضربتُ) يتعدّى إلى مفعول واحد، وقد استوفاه وهو الهاء، فلمْ يبْقَ له سبيلٌ على نصب(زيد)، فوجبَ أن يُقدَّر له ما ينصبه، وأولى ما كان ذلك المقدَّر ما دلّ عليه المذكور"[3].

وعندما بنى العلوي -رحمه الله- تعليلَه على اتصال الضمير بالفعل، وجعَلَ ذلك أحقّ وأولى بعمل الفعل فيه من عمله فيما قبله، منفصلًا عنه؛ فإنّ ذلك مأخوذٌ أصلًا من فكرة الاشتغال التي نصّ عليها، وعنْوَن بها كثيرٌ من النحاة لهذه المسألة.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٦٩، والتبيين عن مذاهب النحويين، ٢٦٦، وشرح المفصّل، ٢/ ٣٠، وشرح الجُمل، لابن الفخار، ١/ ٢٨٥، وشرح الرّضي على الكافية، ١/ ٤٣٧-٤٣٨، وارتشاف الضّرب، ٤/ ٢١٧١، والتذييل والتكميل، ٦/ ٣١٠-٣١١، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٣١، والمقاصد الشافية، ٣/ ٦٥، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ، ١/ ٤٤٢، وهمع الهوامع، ٣/ ١٠٧.

(٢) المِنْهاج، ١/ ٣٠٣.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين، ٢٦٦.

يقول المبرّد -رحمه الله-: "واعلمْ أنّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شُغل الفعل عنه؛ انتصب بالفعل المضمَر؛ لأنّ الذي بعده تفسيرٌ له"[1].

فالفعل اشتَغل بالضمير عن الاسم المتقدم المنصوب، واشتغالُه به لازمٌ لاتصاله به.

وعنْوَن أبو البركات الأنباري -رحمه الله- لهذه المسألة بقوله: "القول في ناصب الاسم المشغول عنه"[2]، أمّا العكبري -رحمه الله- فقد عَقد بابًا بعنوان: "باب ما يُشغَل عنه الفعل بضميره"[3]، ثمّ تتابع النحاة على تسمية(باب الاشتغال)[4].

وممّا يعضُد هذه الحجة النحوية كذلك: تعبيرُ التَّسلُّط، أي تسلّط الفعل على الضمير المتصل به، وعملُه النصب فيه، وممّن ذكر هذا التعبير: ابنُ الحاجب -رحمه الله-، حيث قال: "ضابطُه -يعني باب الاشتغال- أن يتقدم اسمٌ وبعده فعلٌ، أو ما هو في معنى الفعل، مسلّطٌ على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية، أو ما يتعلق بضميره، لو سُلِّط على الأول لكان معمولًا به"[5].

ومِن قبله قال أبو الحسن الوراق -رحمه الله-: "الفعل المشتغِلُ بالضمير لا تسلُّط له على المبتدأ"[6]، وما دام أنه لا يتسلط على الاسم الأول، الذي هو المبتدأ، فتسلطه يكون على الضمير المتصل به، إذِ اشتغل به عن غيره.

---

(١) المقتضب، ٢/ ٧٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٦٩.

(٣) اللّباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزّجاجي، لابن عصفور، ١/ ٣٦١، وارتشاف الضّرب، ٤/ ٢١٦١، وأوضح المسالك، ٢/ ١٥٨، وشرح ابن عقيل، ٢/ ١٢٩، وغيرها.

(٥) الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ٣١٠.

(٦) عِلل النحو، ٣١٣.

وممّن عبّر بهذا التعبير، أي التسلُّط: الرّضي[1]، وابن عقيل[2]، والصّبّان[3] -رحمهم الله-.

إنّ القدرة على الترجيح بين الأقوال النحوية بتعليلات عقلية، مستنِدة إلى كلام النحاة الأوائل، وتطبيقاتهم؛ لَيدلُّ على فهمٍ عميق لمقاصد العربية، وأغراض العرب في كلامهم، ومِن ثَمّ تكتسب تلك الحجة النحوية العقلية، المتمثلة هنا في علة الأولى؛ حظًّا من الوَجاهة، والقوّة، والرُّجحان.

<u>**ثانيًا:**</u> ما احتجّ به عند مَيْلِه لرأي الزّجاجيّ -رحمه الله- في مسألة: إعراب الاسم الواقع بعد(مُذْ ومُنْذُ) إذا كان مرفوعًا، فقد قال العلوي -رحمه الله-:

"وإذا كان الاسم بعدهما مرفوعًا، فارتفاعه فيه أقوال ثلاثة:

أمّا أوّلًا: فَبِأنْ تكون مُذْ ومنذُ هما المبتدأَيْن، والاسمان بعدهما خبران؛ فلهذا تقول: ما رأيتُه مذْ يومان، ومذْ شهران، وهذا هو مذهب الجماهير مِن أهل البصرة كالخليل وسيبويه.

وأمّا ثانيًا: فبِأنْ يكون الاسمان بعدهما هما المبتدآن، ومذ ومنذ يكونان خبرَيْن، وهذا هو قول أبي القاسم الزجاجيّ.

وأمّا ثالثًا: فبِأنْ يكون الاسم الواقع بعدها مرتفعًا على الفاعلية، فإذا قُلْت: ما رأيتُه مذْ يومان، أي: مذْ مضى يومان، وهذا هو رأي الكسائيّ.

وما قاله الزّجاجي هو الأقرب؛ لأنها بحقيقة الأخْبار أشبه، ولأنّ اليومَيْن هما أدخل في المكانة في الاسمية والتعريف؛ فلهذا كانا أحقّ بِأنْ يكونان[4] هما المبتدأَيْن"[5].

---

(١) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ١/ ٤٣٨،٤٤٦.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ١٣٠.

(٣) ينظر: حاشية الصبّان، ٢/ ١٠٤.

(٤) هكذا في المطبوع المحقّق، والأَوْلى: يكونا.

(٥) المِنهاج، ١/ ٥٠٠.

في هذا النصّ يعرِض العلويّ -رحمه الله- الأقوال في مسألة: إعراب الاسم الواقع بعد(مذ ومنذ) إذا كان مرفوعًا، ومعنى ذلك أنّ (مذ ومنذ) اسمان هنا، وقد يكونان حرفَيْن، ويُجرّ ما بعدهما، كما قرّر ذلك النُّحاة[1]، ومثال المسألة المشهور: ما رأيتُه مذْ يومان، أو منذ يومان[2]، أو منذُ يومُ الجمعة[3]، وتلك الأقوال فصّلها العلويّ -رحمه الله-، ثمّ مال إلى الرأي الثاني، وهو رأي الزّجاجيّ -رحمه الله-[4]، وفي هذا الرأي يكون(مذ ومنذ) خبرَيْن، و(يومان) وَ(يوم الجمعة) مبتدآن.

وممّن قال بالرأي الأول -وهو أنّ(مذ ومنذ) مبتدآن، وَ(يومان) الخبر-: المبرّد[5]، وابنُ السّرّاج[6]، والسيرافي[7]، والفارسي[8]، وعبدالقاهر الجرجاني[9]، وأبو البركات الأنباري[10]، وابنُ يعيش[11]، وابنُ عصفور[12]،

(١) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٦-٢٢٨، والأصول في النحو، لابن السّرّاج ٢/ ١٣٧-١٣٨، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه، ١/ ٩١-٩٢، واللُّمع في العربية، ٧٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، لابن السّرّاج ٢/ ١٣٧، واللمع في العربية، ٧٦.

(٣) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ١/ ٩٢، والمفصّل في صنعة الإعراب، ٢١٢.

(٤) ينظر: الجُمل في النحو، ١٤٠.

(٥) ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٠.

(٦) ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ١٣٧، وممّنْ نَسَب إليه هذا القول، ابنُ السّيد البَطَلْيوسي في إصلاح الخلل الواقع في الجُمل، ٢٠٦، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٦١، وأبوحيان في ارتشاف الضَّرَب، ٣/ ١٤١٨-١٤١٩، والمراديّ في الجنى الداني، ٥٠٢، وابن هشام في مغني اللبيب، ٤/ ٢٤٦.

(٧) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ١/ ٩٣.

(٨) ينظر: الإيضاح، ٢٠٨.

(٩) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٨٦١.

(١٠) ينظر: أسرار العربية، ٢٧١، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣١٦ وما بعدها.

(١١) ينظر: شرح المفصل، ٤/ ٩٤-٩٥.

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٦١.

وابن هشام[1]، وعباس حسن[2] -رحمة الله على الجميع-.

وما ذهب إليه الزّجّاجي يُنسَب إلى شيخه الزّجّاج، وإلى الأخفش[3] قبلهما، ومالَ إليه العلويّ -رحمه الله-.

وأمّا القول الثالث -وهو أنّ الاسم بعد(مذ ومنذ) فاعلٌ لفعلٍ محذوف-؛ فقد نسبه أبو البركات الأنباري -رحمه الله- إلى الكوفيين[4]، ونسبه ابنُ عصفور -رحمه الله- إلى الكسائيّ[5]، ووافق الكوفيين عليه: ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في شرح التسهيل[6]، وكذلك المراديّ -رحمه الله- في الجنى الداني[7].

وقد علّل العلوي -رحمه الله- مَيْلَه إلى رأي الزجاجي -رحمه الله-، محتجًّا بحجة نحويةٍ عقلية، تمثّلت في (علة الأوْلى)، ودلّت عليها لفظة "أحقّ" في النصّ المنقول عنه.

وقد بيّن هذه الأحقيّة بأنّ (مذ ومنذ) أشبه بمعنى الخبر وحقيقته، وأنّ اليومَيْن أدخل في الاسمية والتعريف، وأشبه بمعنى المبتدأ وحقيقته.

ومعنى ذلك: أنّ (مذْ ومنْذُ) لبنائهما، وكوْنهما ظرفَيْن، غير متصرّفين؛ فالأَوْلى فيهما أن يكونا خبرَيْن، كما نقول: محمدٌ عندنا، فعندَ ظرف مبني في محل رفع الخبر، وقد قُدِّر هذا الرأي بقولهم: بيني وبين انقطاع الرؤية يومان[8]، فشِبه الجملةُ، الظرفُ، في محلّ رفع الخبر.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، ٤/ ٢٤٦، وأوضح المسالك، له، ٣/ ٦٠.

(٢) ينظر: النحو الوافي، ٢/ ٣٠٠، ٥١٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني، ٥٠٢، ومغني اللبيب، ٤/ ٢٤٧، وهمع الهوامع، ٢/ ١٦٦.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣١٦.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٦١.

(٦) ينظر: ٢/ ٢١٧.

(٧) ينظر: ٥٠٤.

(٨) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٢٥٣، وشرح المفصّل، ٤/ ٩٥، وغيرهما.

وأنّ اليومَيْن اسمان معرَبان متصرِّفان، أمّا(مذ ومنذ) فهما مبنيّان، والبناء هو الأصل في الحروف، وهما يكونان حرفَيْن كما يكونان اسمَيْن، فلا شكّ بهذا أنّ(يومان) أدخل في الاسمية من(مذ ومنذ)، كما أنّ(يومان) يمكن تعريفهما بألْ، فيُقال(اليومان)، في حين لا يكون ذلك في(مذ ومنذ)، فيومان أدخل في التعريف من(مذ ومنذ).

ويُضاف إلى ذلك أنّ(مذ ومنذ) نكرتان في اللفظ، وإنْ كانتا معرفتيْن في المعنى(١)، والنكرة لا يُبتدأ بها إلا بمسوِّغ(٢).

وهذا الاحتجاج الذي احتجّ به العلوي -رحمه الله- مستعينًا بعلة الأولى؛ مبنيٌّ على ترتيب الأحكام النحوية(٣)، وتأصيل النُّحاة لها مِن خلال قانون لغة العرب، والمطَّرِد من كلامهم(٤)، فهو استِنتاج عقليٌّ بعد النَّظَر في الموروث النّقْليّ.

وبعيدًا عن ترجيح أحد الأقوال، فليس ذلك من شأن هذا البحث؛ فإنّ الباحث لم يجد هذا الاحتجاج بعلة الأَوْلى للرأي الذي مال إليه العلوي -رحمه الله-، وهو رأي الزجاجيّ -رحمه الله-، عند غيره من النحاة.

هذا، وإنّ مِن سمات الاختيار للمذهب المرجّح عند العلويّ -رحمه الله-: دقةُ عبارته -وقد سبق مثالٌ على هذا في فصل القياس(٥)- حيث عبّر هنا عن المذهب الذي مال إليه

(١) ينظر: حاشية الصبّان، ٢/ ٣٤١، والنحو الوافي، ١/ ٤٨٩.

(٢) ولذلك استبعد ابنُ مالك- رحمه الله- الرأي الأول؛ رأي جماهير البصريين- قائلًا عن الرأي الذي اختاره وهو الثالث: "وفيه تخلُّصٌ من ابتداء نكرة بلا مسوِّغ". شرح التسهيل، ٢/ ٢١٧.

(٣) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، ٢٤٦.

(٤) يُنظر: ص ٨٩ من هذا البحث.

(٥) يُنظر: ص ٤٧ من هذا البحث.

بقوله: "وما قاله الزجاجي هو الأقرب"(١)؛ إذْ كان هذا القول مخالفًا لما اشتُهر عند جمهور أهل البصرة، كما سبقت نسبة القول الأول إليهم.

وذلك من عناية العلوي -رحمه الله- بألفاظه وتعبيراته، كما هي عنايته بالحُجج النحوية العقلية التي يحرص على إيرادها حرصًا كبيرًا، ويستنبطها من كلام النحاة الأوائل، وتعبيراتهم، ويجتهد في ذلك، وإنْ خالف جمهورَ أهل البصرة، مع أنه يرجِّح قولهم في كثير من الأحيان، وهذا من التجرّد العلميّ، وعدم التعصُّب لرأيٍ ما.

(١) المِنْهاج، ١/ ٥٠٠.

المبحث الثالث: علةُ الحمْلِ على النَّقيض

❁ **معناها:**

النّقيض هو الضدُّ، والعكس للشيء، المخالف له، قال الرُّماني -رحمه الله-: "النّقيضُ: هُو المنُافِي لِما نافاهُ؛ بِأَنَّهُما لا يَجْتَمِعانِ في الصِّحَّة"[1]، فالمُنافي أي المُخالف، ولا يصحّ اجتماع المتنافيَيْن كالوجود والعدم.

وهذا المعنى يُفهم من تطبيقات النُّحاة وتعبيراتهم في هذا الشأن[2]، وكذلك يُفهم من نصوص اللُّغويين في مادة(نَقَضَ)، فقد قال ابن منظور -رحمه الله-:

"ناقَضَهُ في الشيء مُناقضةً ونِقاضًا: خالفه...ونقيضُك: الذي يخالفك"[3].

وهذه العلّة هي كالعلَّتين المتقدِّمتين في كونها مِن اعتِلالات النحويين التي تطَّردُ على كلام العرب[4]، ومِن الأوصاف التي يذكر النَّحْويون أنّ العربَ لاحظتْها حين اختارتْ في كلامها وجهًا من التعبير والصياغة[5].

وهذه العلة وإنْ وردتْ مختصرة عند الدِّينَوَرِيّ الجليس، ثمّ السيوطي وغيره -رحمهم الله- عند عدِّهم العِلل الثلاث والعشرين بقولهم(علة نقيضٍ)؛ إلا أنّ التطبيقات الواردة

(١) رسالة الحدود، ٧٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣/٦٣٨، فقد قال في إجراء عدوّ وعدوّة مُجرى صديق وصديقة: "فأُجريَ مجرى ضدِّه". والخصائص، ٢/ ٣٨٠ حيث قال: "لأنه ضدّ الغَرض ونقيضه" فجعل الضد مرادِفًا للنقيض، ويُنظر كذلك: المصدر السابق، ٢/ ٣١٣، وأسرار العربية، ٢٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف، له، ١/ ٣٠٢، إذْ عبَّر بالضدّ عن النقيض. وشرح الكافية الشافية، ٣/ ١٢٨١، ١٣٩١، والأصول، لتمام حسان ١٧٣.

(٣) لسان العرب، (نَقَضَ) ٧/ ٢٤٣، وينظر: المعجم الوسيط، ٢/ ٩٤٧.

(٤) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية، ١٣٥.

(٥) ينظر: العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ٩٠.

عند النحاة فيها، والتعبيرَ التامَّ لها يقتضي أن يُعبّر عنها بعلـة(الحمْـل عـلى النقـيض)، وهـو مـا سار عليه الباحث في هذا المبحث.

❁ تطبيقاتها من المنْهاج:

يجدُ الباحثُ عند استقرائه لكتاب العلوي: (المنْهاج)؛ حُججًا نحويةً عقلية تمثّلت في (علة الحمْل على النقيض)، وهي في مُجملها تعليلاتٌ لاختيارات العلوي نفسِه.

ومِن خلال تطبيقات هذه العلة في كتب النُّحاة؛ فإنّ الباحث يجد أنّ تعبيرات بعضهم عنها كانت بِـ(الإجراء على النقيض[1]، أو الضد[2])، وَبِـ(الحَمْل على النقيض[3]،أو الضدّ[4])، ونحوها من التعبيرات؛ وذلك يدل على أنها مِن باب القياس، بالإضافة إلى تصريح السيوطي -رحمه الله- في تقسيمه لأنواع القياس، بقسمٍ سمّاه: حمل ضدٍّ على ضد[5]، وذِكره لها -أيْ علة الحمْل على النّقيض- في موضعٍ آخر تحت عنوان: "حمْلُ الشيء على نقيضه"[6]، ولا شك في أنها كذلك، أي داخلة في باب القياس، وقد أدخلها أحد الباحثين ضمن قياس الشَّبَه[7]، وفيه نظرٌ؛ لأنه قائمٌ على أساس المشابهة في الجامع، لا المخالفة.

(١) مثل: أبي الحسن الورّاق في علل النحو، ٤٠٣، وابن جني في الخصائص، ٢/ ٣١٣،٣٩١. وفي المنصف له، ٦٩.

(٢) مثل: سيبويه في الكتاب، ٣/ ٦٣٨.

(٣) مثل: العكبريّ في اللُّباب، ١٦٣، والرّضي في شرحه على الكافية، ١/ ٢٩٠، والمراديّ في توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٣٤١، والسيوطيّ في الأشباه والنّظائر، ٢/ ١١٧.

(٤) مثل: أبي البركات الأنباري في عدة مواضع من كتبه، منها، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٠٢، وأسرار العربية، ٣٠، ٢١٤، وغيرها.

(٥) ينظر: الاقتراح، ٧٤.

(٦) الأشباه والنظائر، ٢/ ١١٧، وينظر: همع الهوامع، ١/ ٤٦٣، فقد صرّح أيضًا بأنّ المشابهة بين (إنّ) وَ(لا النافية للجنس)، (قياس نقيض). ويُنظر كذلك: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ١٧١، تحت عنوان: (قياسُ النّقيضِ على النقيضِ).

(٧) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، ١٧٠.

لكنّه مِن المعلوم أنّ باب القياس في العربية بابٌ واسع، ويندرج تحته مسألة العلة، ثمّ تتفرّع هذه العلة إلى أنواعٍ متعددة، منها علة الحمل على النقيض؛ ولذلك فليس إيراد هذا المبحث هنا -تحت فصل العلة- من باب التعارض، أو التخالُف، وإنما هو من باب الأنسب والأفضل لهذا البحث، وما بُنِيَ عليه.

كما أنّ ترجيحَ الباحث هذه الأفضلية هو استنادٌ ومتابعة لتقسيم العِلل التي اختارها، وسار عليها في هذا البحث؛ لدواعٍ ذُكرت سابقًا[1].

وهذه المتابعة استندت إلى نُحاةٍ أجلاء، هم: الدِّيْنَورِيّ الجليس في كتابه (ثمار الصناعة)[2]، والسيوطيّ في كتابه(الاقتراح) [3]، وتبِعه بعض شُرّاح كتابه، مع التمثيل لها[4].

وأعرض الآن بعض الأمثلة من تطبيقات العلويّ في كتابه: (المنهاج) على هذه العلةِ، علةِ الحمل على النّقيض، فمنها:

<u>أولًا:</u> ما اختاره في مسألة: العطف على مَحَلّ اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، موافقًا في ذلك رأي الكوفيين، قال -رحمه الله-:

"والمُختار عندنا جواز العطف على محلِّها مطلقًا في المعرب والمبني؛ لأنه إذا جاز ذلك في (لا) فهكذا يجوز في (إنّ) مِن غير فرقٍ بينهما"[5].

(١) ينظر: ص ٦٦، ٦٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص١٣٥.

(٣) ينظر: ص٨٣، ونقل شرحها عن التاج ابن مكتوم في التذكرة، ص٨٣-٨٤.

(٤) مثل، ابن علاّن في داعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح، ٢٩٣-٢٩٦، والدكتور محمود فجّال في الإصباح في شرح الاقتراح، ٢٢٧ .

(٥) المنهاج، ١/ ٣٢٩.

والعلوي -رحمه الله- يحتجُّ في هذه المسألة بإحدى حُجج أهل الكوفة، وهي أنه قد اتّفق الفريقان -البصريون والكوفيون- على جواز العطف على محل اسم لا، قبل تمام الخبر، نحو قولنا: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك(١)، ومعلومٌ أنّ (إنّ) نقيضة (لا)، إذْ هي لتأكيد الإثبات، كما أنّ (لا) لتأكيد النفي، ومِن طرائق الاستعمال عند العرب إجراءُ النقيض على نقيضه(٢)، فتأخذ هذه المسألة مع (إنّ) حكمَ تلك المسألة مع (لا)، فيصحّ العطف بالرفع في نحو: إنّ زيدًا وعمروٌ قائمان؛ لأنّ محل (زيد) هو الرفع قبل دخول إنّ.

وتتمثّل هذه الحجة النحوية العقلية التي ساقها العلويّ -رحمه الله- في (علة الحمل على النّقيض)، وإن لم يصرِّح بذلك؛ لكنها بعمومها، أي بين باب(إنّ) وباب(لا) منصوصٌ عليها، ومصرّح بها عند النحاة في العِلل الثلاث والعشرين، التي سبق ذكرها عند السيوطيّ وغيره(٣).

وهذه الحجة منسوبةٌ إلى الكوفيين، وقد اختلفوا في إطلاق الحكم المترتب عليها إلى قولَيْن:

فأمّا الكسائي فيجيز الرفع في الاسم المعطوف على اسم(إنّ) مطلقًا، سواءٌ أتبيّن الإعراب في الاسم المعطوف عليه نحو: "إنّ زيدًا وعمروٌ منطلقان" أم لم يتبيّن نحو: "إنّك وعمروٌ منطلقان"، وأمّا الفرّاء فلا يجوز عنده الرفع إلا فيما لم يتبيّن فيه الإعراب، وهذا التعبير بتبيُّن الإعراب مِن عدمه هو تعبير ابنِ السّرّاج -رحمه الله-(٤)، وأبي الحسن الورّاق

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١، واللُّباب في علل البناء والإعراب، ١٦٨، وشرح الكافية الشافية، ١/ ٥٢٤، ومغني اللبيب، ٣/ ٢٨٩، وهمع الهوامع، ١/ ٤٦٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١، واللُّباب في علل البناء والإعراب، ١٦٣، وشرح الكافية الشافية، ١/ ٥٢٢، وهمع الهوامع، ١/ ٤٦٣.

(٣) ينظر: الاقتراح، ٨٤، وداعي الفلاح لمخبآت الاقتراح، ٢٩٣-٢٩٦.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

-رحمه الله- الذي قسم غير المتبيّن إلى مكني، أي ضمير متصل، كما مُثِّل، أو مُبهَم، أي مبني لا يظهر على آخره إعراب نحو: "إنّ هذا وعمروٌ منطلقان"[1]، ووافقهما على هذا التعبير: أبو البركات الأنباري -رحمه الله- في أحد المواضع[2]، وفي موضع آخر عبَّر بظهور عمل (إنّ) وعدم ظهوره[3]، وقريبٌ منه تعبير ابن يعيش[4]، ثمّ الشاطبي[5] -رحمهما الله-.

أمّا ابنُ مالك[6]، وتابعه ابنُ هشام[7] -رحمهما الله-، فقد عبّرا عنها بخفاء إعراب الاسم، وعدم خفائه، وكذلك الرّضي -رحمه الله- مضيفًا إلى ما خفي إعراب الاسم فيه ما كان معربًا مقدّر الإعراب، نحو: إنّ الفتى وعمرٌو قاعدان، وواصفًا قول الفرّاء بأنه وسطٌ بين مذهبَيْ سيبويه والكسائي -رحمهما الله-، مع إشارةٍ جميلة منه -أي الرّضي رحمه الله- إلى علّة توسُّطِ قول الفرّاء -رحمه الله-، وتفريقه بين ما خفي إعرابه، وما ظهر؛ بقوله:

"لأنه لا يُنكر في الظاهر، كما أُنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف، وذلك لأنّ خبرًا واحدًا عن مختلِفَيْن ظاهرَي الإعراب مستبْدَعٌ، ولا كذلك إذا خفيَ إعراب المتبوع"[8].

ومِن قبله، بيّن ابن عصفور -رحمه الله- هذه العلة بقوله: "والسبب في ذلك من طريق القياس أنّ الأول إذا لم يظهر فيه الإعراب سهُل مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معرَبًا ظهر قبحُ المخالفة"[9].

---

(١) ينظر: عِلل النحو، ٢٤٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية، ١٥٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١.

(٤) ينظر: شرح المفصّل، ٨/ ٦٩.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، ٢/ ٣٧١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ٢/ ٤٧، وشرح الكافية الشافية، ١/ ٥١٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك، ١/ ٣٦٢.

(٨) شرح الرّضي على الكافية، ٤/ ٣٥٥.

(٩) شرح جُمل الزجاجي، ١/ ٤٥٢.

وأمّا أبو حيّان -رحمه الله- فلمْ يرتضِ تعبير ابن مالك -رحمه الله-، وعبّر عنها ببناء الاسم وعدم بنائه(١).

واختصر العلويّ -رحمه الله- هذا التعبير بالمعرَب والمبني(٢)، مع أنّ المعرَب منه ما لا يظهر فيه الإعراب كالفتى، ويأخذ حكم المبني عند الفرّاء فيجوز رفعه، كما سبق ذكر هذا عن الرّضي -رحمه الله-(٣).

ولقد وردتْ هذه الحجة العقلية، المتمثِّلة في (الحمْل على النقيض) بعينها عند أبي البركات الأنباري -رحمه الله-، حيث قال وهو يذكر حُجج الكوفيين في جواز هذه المسألة:

"وأمّا مِن جهة القياس فقالوا: أجمعْنا على أنّه يجوز العطفُ على الموضعِ قبل تمامِ الخبر مع(لا)، نحو: "لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك"، فكذلك مع "إنَّ" لأنها بمنزلتِها، وإن كانت (إنّ) للإثبات، وَ(لا) للنفي؛ لأنهم يحْمِلُون الشيء على ضدِّه كما يحملونه على نظيره"(٤).

ووردتْ كذلك عند العكبريّ -رحمه الله-(٥).

وبعيدًا عن تأييد أو رفض الرأي الذي رجّحه العلويّ -رحمه الله- موافقًا فيه الكوفيين، ومُخالفًا البصريين، إذْ ليس مِن شأن هذا البحث مناقشةُ الآراء المتباينة، بعد عَرْض حُجج الطرفين، وردّ كل فريقٍ على الآخر؛ فإنّ ترجيحه هذا يؤكِّد ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنّ العلويّ -رحمه الله- بلغ مرتبة الاجتهاد، فلا يتعصّب للمذهب البصريّ، وإنْ كان الأغلب الأعمّ مِن اختياراته موافقته، لكنْ ذلك ما أدّى إليه نظرُه

(١) ينظر: ارتشاف الضّرَب، ٣/ ١٢٨٨-١٢٨٩.

(٢) ينظر: المِنْهاج، ١/ ٣٢٩.

(٣) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ٤/ ٣٥٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، ٣٤٤.

واجتهاده[1]، كما وصفها -أي اختيارات العلويّ- باحثٌ آخر بأنها: "اجتهادات خاصة لم يكنْ بِدْعًا فيها، إذْ إنّ كثيرًا من نحاة البصرة كانت لهم موافقات في بعض المسائل الكوفية"[2].

وكلُّ ذلك يؤكِّد اهتمامَ العلويّ -رحمه الله- باحتجاجاته النحوية، وألّا يسلِّم العِنان فيها لطرَفٍ دون طرف، وبذلك تكون آراؤه مستنِدةً إلى الحجّة المُقنِعة، ولا يعني ذلك موافقتها للحق والصّواب دائمًا؛ فإنّ ذلك عزيز المَنال، وما مِن مجتهدٍ إلا وله زلاّت وأخطاء.

هذا، وقد رفض أحد النحاة المعاصرين، وهو الأستاذ/ عباس حسن -رحمه الله- ما ذهب إليه جمهور البصريّين مِن وجوب النَّصْب، وعدم جواز الرفع في هذه المسألة قائلًا:

"ولا اعتِداد برأي مَنْ يرفض الرفع في الصورة التي لا مطابقة فيها[3]، وغيرها فيمنع أن يُقال: إنّ العدالةَ والنّصَفةُ كفيلةٌ... كما يمنع أن يقال: إنّ محمدًا وعليٌّ قائم، فلو أخذنا برأيه لاعترضتْنا أمثلةٌ ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم، والكلام العربيّ الصحيح، ولم نجد بُدًّا من التمحُّل المعيب، والتأويل البغيض"[4].

فهو يستندُ إلى السماع، وورود شواهد من القرآن الكريم وغيره على جواز الرفع في هذه المسألة[5]، ولعلّ هذا -أي الاستناد إلى السماع وورود الشواهد- ممّا أثّر في اختيار العلوي -رحمه الله- لرأي الكوفيين في هذه المسألة، وإنْ كان لم يذكر أيًّا منها.

---

(١) ينظر: المحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدّمة التحقيق، ٨٤-٨٥، والمِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيق الدكتور/ هادي عبدالله ناجي، ١/ ٨٧.

(٢) المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي، بتحقيق الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، مقدمة التحقيق، ١٢٩.

(٣) وكان قد مثّل لهذه الصورة بنحو: "إنّ العدالةَ والنّصَفةُ كفيلتان بالأمنِ والرَّخاء". النحو الوافي، ١/ ٦٦٨.

(٤)النحو الوافي، ١/ ٦٦٩.

(٥) يُنظر لتلك الشواهد، وتوجيه البصريين لها: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥١-١٥٧.

ويمكن أن يكون ممّا أثّر في اختيار العلويّ -رحمه الله- لهذا الرأي: ما سبق ذِكرُه مِن ورودِ الحجة نفسِها -منسوبةً إلى حُجج الكوفيين- عند أبي البركات الأنباري، والعكبري -رحمها الله-؛ ويُضاف لذلك: ما وَرد عن النحاة المتقدمين في علة (الحمل على النقيض) عمومًا، أي في سياقاتٍ أخرى، غير سياق هذه المسألة بعينها، ومِن ذلك:

١) تعليل أبي الحسن الورّاق لبناء (كَمْ) الخبرية بقوله: "لأنّها نقيضة (رُبّ) ورُبّ حرف، فوجَب أن تجري نقيضتها مجراها...وإنما وجب أن يُخفض بها في الخبر، ويُنصب بها في الاستفهام؛ لوجهَيْن:

أحدهما: أنّها في الخبر نقيضة (ربّ)، فكما وجب الخفض برُبّ؛ وجب الخفض بنقيضتها"(١).

ووافقه على هذا التعليل: ابنُ جنيّ -رحمه الله- قائلًا: "وهم -أي العرب- ممّا يُجْرُون الشيء مجرى نقيضه، كما يُجرونه مجرى نظيره...وجرُّوا بِكَمْ في الخبر؛ لأنها نقيضة (رُبّ)، ألا ترى أنّ(رُبّ) للتقليل، و(كمْ) للتكثير"(٢).

وممّنْ سار على هذا التعليل: أبو البركات الأنباري(٣)، والعكبري(٤)، والمراديّ(٥) -رحمهم الله-.

---

(١) علل النحو، ١/ ٤٠٣.

(٢) المُنصِف، ٦٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية، ٣٠، ٢١٤.

(٤) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٢١٥.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٣٤١.

٢) تعليـل ابـنِ جنـي -رحمـه االله- لفَـصْل الكـوفيين، أي تفـريقهم بـين إنّ المكـسورة والمفتوحة في مسألة حذف خبرهما، فقد أجازوا حذف خبر(إنّ) المكسورة إن كان نكرة، ومنعوا ذلك مع (أنّ) المفتوحة معلِّلًا ذلك بأنّ:

"إنّ المكسورة حُذف خبرها كما حُذف خبر نقيضتها، وهو قولهم: لا بأسَ، ولا شكَّ، أي عليك، وفيه. فكما أنّ (لا) تختصّ هنا بالنكرات، فكذلك إنّما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضًا"(١).

وأختم هذه المسألة بما ذكَرَتْهُ إحدى الباحثات للدلالة على قيمة الحجة النحوية العقلية، المتمثِّلة في(علة الحمْل على النقيض)، وقد ربطتْها بالقياس، ومثّلتْ لها بما ذُكر في مسألتنا هنا بين (إنّ) وَ(لا)، وبين (كم الخبرية) وَ(رُبّ)، إلى غير ذلك. قالت:

"إنَّ ظواهرَ العربية كثيرةٌ، وحمولهَا متعددةٌ من بينها الحمْلُ على النقيض، الذي يشدُّ انتباهَ الباحثِ إلى عبقرية نحاة العرب في الرَّبْط واستِلْهام علة الحكم، بلْ وعبقريةِ العربيّ وحسنِ تصريفه للكلام... والحملُ على النقيض الذي هو موضوع البحث نموذجٌ من النّماذج التي تشهدُ لهذه العبقرية في أصلٍ مِنْ أصولِ النحو العربي وهو القياسُ"(٢).

وهذه العبقرية الفذّة للنُّحاة المتقدِّمين؛ هي إحدى النتائج التي أكّدها البحث.

<u>ثانيًا:</u> في مسألة عمل(لا) النافية للجنس، اختار العلوي -رحمه الله- رأي البصريين في كونها عاملة في الجُزأَيْن -أي اسمها وخبرها-، قال -رحمه الله-:

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٧٦.

(٢) الحمْل على النقيض في الاستعمال العربي، د. خديجة أحمد مفتي، بحث في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ١٨/ ٣٣٣، العدد ٣٠، جمادى الأولى ١٤٢٥هـ.

"ثمّ اختلف النُّحاة: هل تكون عاملة في الجُزْأين جميعًا، أو في أحدهما؟...والمُختار أنّها عاملةٌ فيهما جميعًا، كما عمِل فيهما إنّ؛ لأجل المشابهة التي ذكرْنا"(١).

وكان قد ذكر في بداية المسألة تقريرَ هذا العمل لإنّ، ووجهَيْن لمشابهة لا النافية لها، قال -رحمه الله-:

"واعلمْ أنّ عملها إنما هو: نصب الاسم، ورفع الخبر، وإنّما عملت هذا العمل؛ لأنّها مشبهة لإنّ، فلهذا كانت عاملة عملها، ووجه المشابهة بينهما مِن وجهَيْن:

أمّا أولًا: فلأنّ كل واحد منهما داخلٌ على المبتدأ والخبر، وهما جميعًا من عوامله.

وأما ثانيًا: فلأنّ هذه لازمةٌ لظرف النفي، كما أنّ تلك لازمة لظرف الإيجاب؛ فلهذا حُملت عليها، فعمِلت عملها"(٢).

يرجِّح العلويّ -رحمه الله- في هذه المسألة، أي حكم عمل (لا) النافية للجنس في الجزأين، الاسم والخبر، أو أحدهما؛ بأنّها عاملة فيهما، فنقول في نحو: لا غلامَ رجلٍ موجودٌ، إنّ (لا) النافية للجنس عملت النصب في (غلام) اسمًا لها، وعملت الرفع في(موجودٌ) خبرًا لها، مع ملاحظة أنّ سياق العلوي -رحمه الله- هو فيما إذا كان اسم (لا) معرَبًا، بكونه مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

وهذا هو رأي جماهير البصريين كما ذكر ذلك العلوي -رحمه الله-(٣)، وذكر أيضًا أنّ الكسائي والفرّاء يخالفان هذا الرأي، ويقرِّران أنّ (لا) تعمل في الاسم فقط، فأما الخبر فهو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا).

---

(١) المِنْهاج، ١/ ٧٠١.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٧٠٠.

(٣) ينظر: المنهاج، ١/ ٧٠١.

وتأتي حُجّة هذا الرأي المرجِّح لعمل (لا) في الجزأين، معتمِدةً على(علة الحمْل على النقيض)، وقد سبق في المسألة السابقة أنّ (إنّ) نقيضة (لا)(١)، فتكون هذه نقيضتها ولا شكّ، وقد أشار العلوي -رحمه الله- إلى هذه المناقضة بينهما هنا، في حين لم يذكرها أو يُشِرْ إليها هناك -أي في المسألة السابقة-، وذلك في الوجه الثاني من المشابهة بينهما، وهو أنّ (لا) لازمة لظرف النفي، و(إنّ) لازمة لظرف الإثبات، ومعلومٌ أنّ النفي نقيض الإثبات.

وقد سبق أيضًا أنّ بين بابَيْ (إنّ) وَ(لا) على العموم نصوصٌ صريحة في التعليل بعلة(الحمل على النقيض) فيهما، كما عند السيوطيّ -رحمه الله- وغيره(٢).

فمسألتنا هذه هي مِن قبيل هذا الاحتجاج بالحجة العقلية المتمثلة في (علة الحمْل على النقيض).

وقد تقرّر عند نحاة أهل البصرة عمل (إنّ) في الجزأين(٣)، فحملوا النقيض على نقيضه، وأعملوا (لا) النافية للجنس في الجزأين كذلك.

وممّنْ اختار هذا الرأي بإعمال(لا) النافية للجنس في الجُزْأَيْن، واحتجّ بهذه الحجة المعتمِدة على(علة الحمْل على النقيض): عبدُالقاهر الجرجاني -رحمه الله- إذ قال:

"وبعدُ، فإنّ (لا) استحقّت في الأصل عمل إنّ في قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ؛ لأنها نقيضة(إنّ) من حيث كانت نفيًا، وكان (إنّ) إثباتًا وتوكيدًا، وهم يُجْرُون الشيء مجرى نقيضه"(٤).

---

(١) يُنظر: ص ١٠١ من هذا البحث.

(٢) ينظر: الاقتراح، ٨٤، وداعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح، ٢٩٣-٢٩٦.

(٣) ينظر: الكتاب، ٢/ ١٣١، وشرح المفصّل، ١/ ١٠٢، وقرّرها العلوي في: المنهاج، ١/ ٣٢٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٧٩٩.

ثـمّ تبعـه عـلى ذلـك: الزمخـشري -رحمـه الله- فقـال: "وارتِفاعـه -أي خـبر لا النافيـة للجنس- بالحرف أيضًا -يعني بلا-؛ لأنّ (لا) مَحْذُوٌّ بها حَذْوَ (إنّ) من حيث إنها نقيضتها، ولازمة للأسماء لزومها"(١).

وكذلك: ابن يعيش(٢)، وابن مالك(٣)، والرّضي(٤)، وابنُ الفخار(٥)، والشاطبي(٦)، وخالد الأزهري(٧)، والسيوطي(٨) -رحمة الله عليهم-.

وإلحاقًا لهذه المسألة، وتتميمًا لها؛ فإنّي أسوق كلام ابن مالك -رحمه الله- في توسيع نِطاق هذا الحكم، أي العمل بالرفع للا النافية للجنس في الخبر، حتى إنْ كان اسمها ليس معربًا، أي في حالة بنائه وتركيبه مع (لا)، نحو قولنا: لا غلامَ موجودٌ. قال -رحمه الله-:

"لأنّ كل ما استحقّت (لا) به العمل مِن المناسبات السابق ذكرُها باقٍ، فلْيبقَ ما ثبت بسببه، ولا يضرّ التركيب...وأيضًا فإنّ عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأنّ تأثيرها في معناه أشدّ من تأثيرها في معنى الاسم"(٩).

وقوله: "المناسبات السابق ذكرها"؛ يقصد بها ما ذكره من المشابهة المقرّرة بين (لا) وَ(إنّ) في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد نفيًا لِلا، وإثباتًا لإنّ(١٠).

---

(١) المفصّل في صنعة الإعراب، ٥٢.

(٢) ينظر: شرح المفصّل، ١/ ١٠٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ٢/ ٥٣-٥٤. وقد أشار إلى الحجة المذكورة ولم يصرِّح بها.

(٤) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ١/ ٢٩٠.

(٥) ينظر: شرح الجُمل له، ٣/ ٩٩٧.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية، ٢/ ٤١٢. وقد أشار إلى الحجة المذكورة ولم يصرِّح بها.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ١/ ٣٣٧.

(٨) ينظر: همع الهوامع، ١/ ٤٦٣، ٤٦٩.

(٩) شرح التسهيل، ٢/ ٥٦.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل، ٢/ ٥٤.

أمّا الوجه الأخير من التعليل الذي ذكره؛ فقد زاده توضيحًا الشاطبي -رحمه الله- بقوله: "وأيضًا قد عمِلت في الاسم باتّفاق، وعملُها في الخبر أولى مِن العمل في الاسم؛ لأنّ معناها إنّما تسلَّطَ عليه، وإنما عمِلت في الاسم؛ لأنه مطلوبُ مطلوبها، فهو معمولٌ بالقصد الثاني، وما كان مطلوبًا للعامل بالقصد الأول؛ أولى أن يكون معمولًا له ممّا كان مطلوبًا بالقصد الثاني"(١).

فعند قولنا: لا غلامَ موجودٌ، فالمعنى متسلّطٌ على الخبر، أيْ نفي وجودِ أي غلام، وليس نفي (غلام) التالي لحرف (لا)، فالنفي هنا واقعٌ على المسنَد الذي هو موجود، وهذا مطلوبُ النفي، فهو مقصودٌ بالعمل أولًا، ثمّ يكون العمل على المسنَد إليه، الذي هو(غلام)، وهذا هو مطلوب الخبر الذي هو مطلوب النفي، فهو مطلوبُ مطلوبِه، وهو مقصودٌ بالعمل ثانيًا؛ إذْ لا يتمّ الكلام بالعمل فيه إلا بذكْرِ الخبر.

ويُستثمرُ هذا التوسيع الذي قرّره ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في مسألتنا مِنْ أنّ النحاة -رحمهم الله- يُولون اطِّراد العلة -وهي هنا علة الحمل على النقيض- في أبواب النحو اهتمامًا بالغًا، وذلك ممّا يُكسبُ العلةَ نفسَها قوةً في الحُجّة، ووَجاهةً؛ نظرًا لانطباقها على مسائلَ متعددة، وفروعٍ كثيرة.

وهذا التوسيع قد يقودُ إلى تضعيفِ رأي الكوفيين في هذه المسألة، وتَوْهينِه حيث إنهم احتجُّوا بعلة (الحمْل على النقيض) بين (إنّ) وَ(لا) النافية للجنس، في المسألة السابقة -أيْ جواز العطف بالرفع على اسم إنّ قبل تمام الخبر(٢)-؛ فلِمَ لم يذهبوا مع رأي أهل البصرة في هذه المسألة؛ والحجة هي ذاتُها في المسألتَيْن؟.

---

(١) المقاصد الشافية، ٢/ ٤١٣.

(٢) يُنظر: ص ١٠١ من هذا البحث.

الفصل الثالث: حُجَجٌ أُخرى

❁ تمهيد:

إنّ ثَمّةَ حُججًا نحوية عقليةً لم يذكرها النُّحاة عند كلامهم عن الأصول النحوية؛ ضمنَ الفصلَيْن السابقَيْن، أي فصل القياس وفصل العلة؛ وإنّما أفردوا لها فصلًا خاصًا كما فعل ذلك أبو البركات الأنباريّ -رحمه الله- في الفصل الثلاثين، وهو آخر فصلٍ في كتابه النّفيس(لمع الأدلة)، تحت عنوان: "في الاستدلال بعدمِ الدليل في الشيء على نَفْيه"[1]،و هذا الفصل عدّه كثيرٌ من الباحثين[2] أحد الوجوه الاستدلالية الداخلة في الفصل الرابع والعشرين -عنده-، والذي عنْونَ له بقوله: "في ذكرِ ما يُلْحَق بالقياس مِن وجوه الاستدلال"[3]، متابعين في ذلك ترتيبَ السيوطي -رحمه الله- الآتي ذكرُه.

وكما فعل ذلك أيضًا السيوطي -رحمه الله- في كتابه(الاقتراح)، تحت عنوان: "الكتاب الخامس: في أدلةٍ شتّى"[4]، وذكر فيه ما ذكره أبو البركات الأنباري -رحمه الله- مِن وجوه الاستدلال، ومنها: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وممّا أضافه لها: "الاستدلال بعدم النّظير"[5]، ناقلًا إيّاه عن ابن جنّي -رحمه الله-[6].

---

(١) لمع الأدلة، ١٤٢.

(٢) مثل: الدكتور تمام حسان في (الأصول)، ١٨٤، والدكتور محمد سالم صالح في (أصول النحو عند الأنباري)، ٣٩٩، والدكتور عصام عيد في (أصول النحو عند السيوطي)، ٤٤٥، والدكتور محمد السبيهين في (اعتراض النحويين للدليل العقلي)، ٣٢.

(٣) لمع الأدلة، ١٢٧.

(٤) الاقتراح، ١١٥.

(٥) المصدر السابق، ١١٦.

(٦) ينظر: الخصائص، باب في عدم النظير، ١/ ١٩٨.

وكَوْن هذه الوجوه الاحتجاجية -أي في مقام النّزاع كما هو عنوان هذا البحث- مُلحقةٌ بالقياس يدل على أنها مِن حُجج النحو العقلية، وممّا يدل على ذلك أيضًا: إدخال بعض الباحثين لها تحت الوجوه الاستدلالية بالدليل العقلي(١)، وبعضهم جعلها تحت عنوان: "أدلة فرعية ملْحقةٌ بالأصول النحوية"(٢).

كما أنّ كونها ملحقة بالقياس خصوصًا، أو بالأصول النحوية عمومًا؛ يُناسِب أن تكون أواخر هذا البحث.

وهذه الحُجج التي سيكون التطبيق عليها في هذا البحث هي: حجة عدم الدليل في الشيء على نفيه، وحجة عدم النظير فقط، وسيأتي قريبًا سبب الاقتصار عليهما(٣).

أما سبب إفرادهما بفصلٍ مستقل فلِما سبق مِن أنهما مُلحقان بالأصول النحوية، وفي ذلك متابعةٌ لما فعله أبو البركات الأنباري، ثم السيوطي -رحمهما الله-؛ إذْ لهما سبْقٌ وباعٌ كبير في تدوين أصول النحو، وترتيبها.

ويمكن أن يكون من أسباب ذلك: اشتراكُهما -أي النوعان المدروسان في هذا الفصل- في صفة العدمية، أي النفي، في حين كان الفصلان الأول والثاني، أعني القياس والعلة؛ وجوديّيْن، يترتّب الحكم فيهما بناءً على وجود ذلك القياس، أو تلك العلة.

هذا، وقد قُدّم في هذا البحث حجة عدم الدليل في الشيء على نفيه، على حجة عدم النظير؛ لأنّه لا يُصار إلى عدم النظير إلا بعد التأكد مِن عدم الدليل، فهو سابقٌ عليه في الترتيب عند التطبيق والاحتجاج.

---

(١) ينظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي، ٣٢.

(٢) أصول النحو عند السيوطي، ٤٤٥.

(٣) يُنظر: ص ١١٣ مِن هذا البحث.

وسببٌ آخر وهو أنّ عدم الدليل في الشيء على نفيه احتجاجٌ متفقٌ عليه في الذِّكْر عند أبي البركات الأنباري والسيوطيّ -رحمهما الله-، في حين لم يذكر أبو البركات الأنباري -رحمه الله- عدم النظير.

وكذلك: في هذا التقديم متابعةٌ لترتيب السيوطي -رحمه الله- والذي وصفه أحد الباحثين بالمتميّز[1]، ووصفه آخر بأنه ترتيبٌ يُحْمد له[2].

❁ **تطبيقات هذه الحُجج عند العلويّ:**

لقد حذا العلويُّ -رحمه الله- حذْوَ النُّحاة المتقدمين في الاحتجاج ببعض الحُجج العقلية المُلحَقة بالقياس ونحوه من الأدلة العقلية، وذلك في مسائل التنازع والاختلاف.

وكانت تلك الحجج اختياراتٍ للعلوي نفسه، أيْ لمْ ينسبْها حججًا لغيره، وإن كان قد حذا فيها حذْو مَنْ سبقه.

وقد تنوّعت تلك الحجج العقلية عند العلوي -رحمه الله-، إلا أنّ هذا البحث اقتصر على نوعَيْن من تلك الحجج، لتعدُّد الأمثلة فيهما عند التطبيق عليها من كتابه: (المِنْهاج).

وذانك النوعان هما: حجة عدم الدليل في الشيء على نَفْيه، وحجة عدم النظير.

وسيتّضح- بحول الله ومشيئته- معناهما، وقيمة الحجّة النّحوية المتمثّلة فيهما في المبحثَيْن التاليَيْن.

---

(١) ينظر: أصول النحو عند الأنباري، ٣٩٩.

(٢) ينظر: أصول النحو عند السيوطي، ٤٤٥.

المبحث الأوّل: حجةُ عدمِ الدليل في الشيء على نَفْيه

❁ معناها:

هذه الحُجّة النحوية العقلية تعني أن يقول المحتجّ: "لا يصحّ هذا الحُكم؛ لأنّه لم يرِدْ دليلٌ على صحته، ويكتفي بهذا، وإن لم يرِدْ دليلٌ على نفْيه"(١)، أو نحو ذلك من العبارات.

ولا تكون هذه الحجة إلا "فيما إذا ثَبَتَ لمْ يَخْفَ دليلُه"(٢) كما يقول أبو البركات الأنباري -رحمه الله-، أي ثبت بالاستقراء، واستعمال العرب، ثمّ يقول- رحمه الله- بعد أن ذكر مثالًا على نفْي أن تكون أقسام الكلم أربعة، أو نفي أن تكون أنواع الإعراب خمسة: "ولو كان على ذلك دليل لعُرِف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحْص، فلمّا لم يُعرف ذلك دلّ على أنه لا دليل"(٣).

وهذه إشارةٌ من أبي البركات الأنباري -رحمه الله- إلى مقدار الجُهد العظيم الذي بَذَله النحاة المتقدمون لتأصيل النحو، وتوثيق قواعده بالحجج المقنِعة.

ولهذه الحُجّة جهتان: جهةٌ تتصل بالنّقْل، أي السماع عن العرب، وهي التي تُبنى عليها الجهة الأخرى، التي تتصل بالعقْل، وهذه الجهة -أي الثانية- هي المقصودة في هذا البحث.

ووجْه كونها حجة عقلية -مع ما سبق في تمهيد هذا الفصل من النصوص والدلائل(٤)-؛ أنّ المستدِلّ لحكم ما -في الجهة الأولى النقلية- يقف عند المسموع، ويُثبت ما أثبته فقط، في حين يتجاوز المحتجّ -في الجهة الثانية العقلية- هذا الحدّ في معرفة أحكام

(١) اعتراض النحويين للدليل العقلي، ٩٤.

(٢) لمع الأدلة، ١٤٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) يُنظر: ص ١١١، ١١٢ مِن هذا البحث.

النحو وأصوله إلى نَفْي أحكامٍ أخرى بنظره إلى وجوهٍ وجهاتٍ أخرى، وتلك لا يتوصّل إليها إلا بالتفكير وإعمال العقل.

❁ تطبيقاتها من المِنْهاج:

هناك أمثلة متعددة ساقها العلوي -رحمه الله- في كتابه: (المِنْهاج) على هذه الحجة العقلية، وهي اختياراتٌ له -رحمه الله- وافَق فيها جمعًا من النحاة المتقدمين.

ومِن تلك الأمثلة ما يلي:

أولًا: اختيارُه إفرادَ (لَنْ) النّاصبة للفعل المضارع، لا تركيبَها مِن غيرها، وبالتالي عملَها بنفسها، قال -رحمه الله-:

"وهي -أيْ لَنْ- عاملة بنفسها، وهو مذهب أكثر النُّحاة، وزعم الخليل أنها عاملة بواسطة (أنْ)، وقال الفرّاء: أصل النفي بلا ولَن ولم هو (لا)، ولكن تارةً يُبدَل مِن ألِفه ميمٌ،و تارةً نونٌ.

والمُختار أنها مفردة؛ إذْ لا دليل على تركيبها مِن غيرها، وأنّها هي العاملة بنفسها؛ لأنّ ذلك هو الظاهر، ولا حاجة إلى تعسُّفٍ في إضمار غيرها"(1).

في هذه المسألة فرْعان، يقود أحدهما إلى الآخر: الفرعُ الأول: هل (لَنْ) الناصبة للفعل المضارع بسيطةٌ في وَضْعها أو مركّبة؟، والفرعُ الثاني المترتِّب على الأول: هل هي ناصبةٌ بنفسها أوْ بِما تركّبت منه، وهو(أنْ الناصبة) المركّبة مع(لا) في الأصل؟

وعند التأمُّل في النّص السابق للعلويّ -رحمه الله- يتبيّن أنه استعمل حجّة نحوية عقلية، متمثِّلة في(عدم الدليل)، وذلك لنفْي أن تكون(لن) مركّبة، وبالتالي فهي بسيطة

(1) المِنْهاج، ١/ ٦٠٧.

مفرَدة، ويترتّب على ذلك: عملُها النصب بنفسها في المضارع بعدها، كقولنا: لنْ يكرمَك زيدٌ، فقد نُصب الفعل المضارع (يُكْرِم) بِلَنْ نفسِها.

وهذه الحجّة ساقها العلوي -رحمه الله- لترجيحه الرأي الأول، وهو رأي الجمهور، وعلى رأسهم سيبويه -رحمه الله-، حيث يرَوْن أنّ (لنْ) بسيطة مفردة، وبالتالي تعمل النّصْب بنفسها.

قال سيبويه -رحمه الله-: "وأمّا غيرُه -أي غيرُ الخليلِ- رحمه الله -القائلِ بأنّ (لنْ) مركبة- فزعم أنّه ليس في (لنْ) زيادةٌ، وليست من كلمتين؛ ولكنّها بمنزلة شيءٍ على حرفَيْن ليست فيه زيادة، وأنها في حروفِ النصبِ بمنزلةِ (لم) في حروف الجزم؛ في أنّه ليس واحدٌ من الحرفَيْن زائدًا"(1)، ثمّ ردّ على قول الخليل -رحمه الله-.

وسار على هذ الرأي: المبرّدُ(2)، والسيرافي(3)، وأبو الحسن الورّاق(4)، والعكبريّ(5)، وابنُ يعيش(6)، والمالَقيّ(7)، والمراديّ(8)، وابنُ هشام(9)، والشاطبي(10)، وغيرهم.

---

(1) الكتاب، ٣/ ٥.

(2) ينظر: المقتضب، ٢/ ٨.

(3) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٣/ ١٩٢.

(4) ينظر: عِلل النحو، ١٩٣.

(5) ينظر: اللُّباب في عِلل البناء والإعراب، ٣٤٠.

(6) ينظر: شرح المفصّل، ٧/ ١٦.

(7) ينظر: رصفُ المباني في حروف المعاني، ٣٥٥.

(8) ينظر: الجنى الداني، ٢٧٠-٢٧١.

(9) ينظر: مغني اللبيب، ٣/ ٥٠١.

(10) ينظر: المقاصد الشافية، ٦/ ٤.

أمّا الرأي الآخر المخالِف فقد نسبه العلويّ -رحمه الله- إلى الخليل -رحمه الله-[1]، ووافقَ الخليلَ على ذلك: الكسائيُّ -رحمه الله-، كما نُقل ذلك عن جمعٍ من النُّحاة[2].

وهذا الرأي يقول بأنّ(لنْ) ليست مفردة، وإنما هي مركبة من (لا) وَ(أنْ)، ويُفهم من هذا أنها ليست ناصبة بنفسها، أو بجملتها كما عبّر بذلك الشاطبي -رحمه الله-، وإنما كما قال بِأَنْ وحدها[3]، أو كما عبّر العلويّ -رحمه الله- بقوله: "بواسطة أنْ"[4].

قال سيبويه -رحمه الله-: "فأما الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم"[5].

وممّن ذكر هذه الحجة النحوية التي احتجّ بها العلوي -رحمه الله- المتمثّلة في(عدم الدليل على التركيب): السيرافيّ -رحمه الله-، حيث قال:

"وجملةُ الأمرِ أنّه ليس لنا أن ندّعي في(لنْ) غير ظاهرها إلا ببرهان"[6]، والبرهان: أي الدليل، وقد بينّه ابن مالك -رحمه الله- بقوله:

"وقال السيرافي: المُختار أنها -يعني لنْ- غير مركبة؛ لأنّ التركيب على خلاف الأصل، فلا تُقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل"[7].

(١) ينظر: المِنْهاج، ١/ ٦٠٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ٤/ ١٥، وارتشاف الضّرَب، ٤/ ١٦٤٣، والجنى الداني، ٢٧١، ومغني اللبيب، ٣/ ٥٠٢، وشرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٣٥٨، وهمع الهوامع، ٢/ ٢٨٦.

(٣) سيأتي نص الشاطبي- رحمه الله- قريبًا، ص ١١٨.

(٤) المنْهاج، ١/ ٦٠٧.

(٥) الكتاب، ٣/ ٥.

(٦) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٣/ ١٩٣.

(٧) شرح التسهيل، ٤/ ١٥.

وذَكَرَ هذه الحجةَ كذلك: العكبريُّ -رحمه الله-(١)، وابنُ يعيش -رحمه الله- الذي قال:

"وهو -أي قول الخليل- قولٌ يضعُف؛ إذْ لا دليل يدلّ عليه، والحرفُ إذا كان مجموعه يدل على معنى؛ فإذا لم يدل دليل على التركيب وجَبَ أن يُعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل"(٢).

وهذه قاعدة نحوية هامة تتضمن أنَ الإفراد أصلٌ، والتركيب على خلافه أي فرعٌ عنه، قال المالقيّ -رحمه الله-، وهو ممّن قرّر هذه الحجة، أي (عدم الدليل على التركيب):

"والصحيح في هذه المذاهب: مذهبُ سيبويه ومَنْ تبِعه؛ لأنّ التركيب فرعٌ عن البساطة، فلا يُدّعى إلا بدليل قاطع"(٣).

وسار على هذه الحُجّة: المرادي -رحمه الله-(٤)، والشاطبيّ -رحمه الله- الذي أكّد هذه الحجة، وبيّنها أتمّ بيان، حيث قال -رحمه الله-:

"وجَعْلُه -أي ابن مالك رحمه الله- الناصبَ نفس (لنْ) دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست مركّبة مِن(لا أنْ) كما يزعمه الخليل؛ فإنّ النصب على مذهبه يكون بِأنْ وحدها، لا بِلَنْ بجملتها.

والمُختار ما أشار إليه الناظم أنها غير مركبة؛ لأنّ التركيب على خلاف الأصل، فلا يُدّعى إلا بدليل، ولا دليل"(٥).

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٤١.

(٢) شرح المفصل، ٧/ ١٦.

(٣) رصف المباني في حروف المعاني، ٣٥٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني، ٢٧١.

(٥) المقاصد الشافية، ٦/ ٤.

ويلاحَظ على العلويّ -رحمه الله- في احتجاجه للمذهب الذي رجّحه، وهو مذهب سيبويه والجمهور؛ أنّه ردّ على مذهب الخليل بعدم الدليل على التركيب، لكنه لم يردّ على مذهب الفرّاء -رحمه الله- القائل بأنّ أصل (لنْ) هو (لا)، أُبدِلت ألفه نونًا، إذْ قوله هذا ليس فيه تركيب، وإنما إبدالٌ؛ فلا يكون داخلًا في الرّدّ بهذه الحجة.

وهذا القول المنسوب إلى الفرّاء -رحمه الله- قولٌ مشهورٌ عنه، ذكره عنه جمعٌ من النحاة[1]، ويرى الباحث مستندًا إلى نصوص النحاة المتقدِّمين أنّ الردَّ عليه هو بالحجة ذاتها التي قرّرها العلوي -رحمه الله- في ترجيح عدم تركيب (لنْ)، وهي الحجة المدروسة هاهنا، إذْ يُقال فيها: لا دليلَ على هذا الإبدال، فدلّ ذلك على نفْيه، وإثباتِ ظاهرِ اللّفظِ دونَ إبدالٍ.

وهذه ثلاثة نصوص تؤكِّد هذه الحجة في الردّ على قول الفرّاء -رحمه الله-، قال ابنُ يعيش -رحمه الله-:

"وكان الفرّاء يذهب إلى أنّ الأصل في لنْ، ولمْ: (لا)، وإنما أُبدل مِن ألف (لا) النون في (لنْ)، والميم في (لمْ)، ولا أدري كيف اطّلع على ذلك؟، إذْ ذلك شيءٌ لا يُطلع عليه إلا بنصٍّ من الواضع"[2].

وقال المراديّ -رحمه الله-: "وذهب الفرّاء إلى أنّ (لنْ) هي (لا)، أُبدِلت ألفها نونًا، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه دعوى لا دليل عليها، ولأنّ (لا) لم توجد ناصبةً في موضع"[3].

---

(١) مثل: ابن يعيش في شرح المفصّل، ٧/ ١٦، وابن مالك في شرح التسهيل، ٤/ ١٥، والرّضي في شرح الكافية، ٤/ ٣٨، والمالقيّ في رصف المباني في حروف المعاني، ٣٥٥، وأبي حيان في ارتشاف الضّرَب، ٤/ ١٦٤٣، وابنِ الفخار في شرح الجمل، ٢/ ٧٦٢، وابنِ هشام في مغني اللبيب، ٣/ ٥٠١، وغيرهم.

(٢) شرح المفصّل، ٧/ ١٦.

(٣) الجنى الداني، ٢٧٢.

وهذا النصُّ أصرحُ من سابقه في النص على حجّتنا المدروسة، ومثلُه قول ابن الفخار -رحمه الله-:

"ويُعْزى هذا القول إلى الفرّاء. قال القاضي: وهذه دعوى مجرّدة من الدليل"(1).

هذا، وإنّ الخِلاف في هذه المسألة إنما هو في نسبة العمل، أي النصب للفعل المضارع، أهُو لِلَنْ نفسها، أم لِأَنْ المركبة مع (لا)، عند القائلين بأنّ أصلها (لا أنْ)؟

أمّا الحكم فهو ثابتٌ على كلا القولَيْن، ولا ثمرةَ في الاستعمال والتطبيق، ولهذا رفض الأستاذ/ عباس حسن -رحمه الله- الوقوف عند هذه المسألة، أو الالتِفات لها، معلِّلًا موقفه هذا بقوله: "لعدمِ جَدْواه"(2)، أي لعدم تحقُّق أي ثمرة عملية عند الاستعمال، وهذا يتوافق مع منْهجه التعليمي، الذي سبق ذكرُه عنه، مع توجيهه التوجيهَ المُلائمَ له(3)، وإنّ الخير في ترك الباب مفتوحًا لعُشّاق العربية، والمتخصّصين فيها؛ لتلمُّس أسرار لُغتهم، ومعرفة حكمة العرب في استعمالاتها، وطرائقها في الكلام، ومِنْ ثَمَّ إحاطةُ هذا العلم المُنيف -علم العربية- بحصونٍ ثابتة متينةٍ مِن الحجج والبراهين المتماسكة.

ثانيًا: ما رجّحه في مسألة نوع الفعل الذي تدخل عليه (لمْ) الجازمة، وكذلك (لمّا): أهو مضارعٌ في الأصل أم ماضٍ؟.

قال -رحمه الله-: "ثمّ اختلف النُّحاة في نحو قولك: لمْ يضربْ زيدٌ، ولمّا يضربْ عمروٌ، في معناه، مع اتِّفاقهم على أنّ هذه الأحرف إنّما كان وضعها مِن أجل النفي في الماضي، فقال بعضهم: إنّها داخلةٌ على الفعل المستقبل، فتقلب معناها(4) إلى المضيّ، وزعم

(1) شرح الجُمل، ٢/ ٧٦١،٧٦٢.

(2) النحو الوافي، ٤/ ٢٩٩.

(3) يُنظر: ص ٤٨ من هذا البحث.

(4) هكذا في المحقق المطبوع، والأَوْلى: معناه.

آخرون أنّها داخلةٌ على الفعل الماضي لكنّها تقلب صيغته إلى الاستقبال، والأول أحقُّ لأمرَيْن:

أمّا أولًا: فلأنّ الظاهر مِن حال هذه الأحرف؛ إنما دخولها على الفعل المستقبل كما ترى من غير حاجةٍ إلى تقدير دخولها على الفعل الماضي، ثمّ غيّرتْ صيغته إلى المستقبل كما زعموا، فهذا تحكُّمٌ لا دليل عليه بحال"(١).

اتّفق النُّحاة على أنّ (لمْ) وَ(لمّا) مِن جوازم الفعل المضارع، تدخل على لفظه فتجزمه، كما اتّفقوا على أنّ هذا المضارع المنفي بِلَمْ ولمّا ماضي المعنى، أمّا محلّ النِّزاع بينهم في هذه المسألة فهو في أصل هذا الفعل الذي دخلت عليه (لمْ) و(لمّا)، وهو ماضي المعنى: هل كان ماضيًا في اللفظ كذلك، ولكنّ صيغته نُقلت إلى المضارع، أو أنّ الصيغة هي نفسُها في الأصل، والتغيير إنما حصل للمعنى مِن الحال أو الاستقبال إلى المضيّ؟

القولُ بأنّ التغيير حصل في المعنى دون اللفظ هو قول الجمهور، وقد نَصَرَه العلويّ -رحمه الله-، واحتجّ له بحجّتين، والحجة التي تهمّنا هنا هي الحجة العقلية المتمثِّلة في (عدم الدليل)، إذْ ليس هناك دليلٌ مِن استعمالات العرب فيه دخول (لمْ) أو (لمّا) على فعل ماضٍ، بناءً على الأصل الذي ذكره أصحاب القول المُخالف.

فدلّ(عدم الدليل) على نفْي هذا الأصل الذي ذكروه، وقد أكّد العلوي -رحمه الله- هذه الحجة بوصفَيْن مفسدَيْن للقول المخالف هما: التحكُّم، أيْ الحكمُ بالهوى لا بدليل، ونفْيُ الدليل بحالٍ، أيْ بأيِّ طريق.

وأما القول الآخر: وهو أنّ التغيير حصل في اللفظ بتغيير صيغة الماضي إلى المضارع، والمعنى ماضٍ فيهما فقد نُسِب إلى أبي موسى الجُزُوليّ ومَنْ وافقه، وسيأتي توضيح ذلك(٢).

---

(١) المِنْهاج، ١/ ٦٥٩.

(٢) يُنظر: ص ١٢٣ من هذا البحث.

والمُلاحَظ أنّ العلوي -رحمه الله- لمْ ينسبِ القولَيْن المختلفَيْن في هذه المسألة، كعادته في توثيق نِسبة الأقوال غالبًا، وربما يكون سببُ ذلك الاضطرابَ في تحديد رأي سيبويه -رحمه الله- مع أيِّ القولَيْن هو؟؛ وذلك للاختلافِ في فَهْم كلامه في المسألة -وسيأتي قريبًا-.

وممّنْ نقل الخِلاف في هذه المسألة: ابنُ مالكٍ[1]، والأُبّذِيُّ[2]، وأبو حيّان[3] والمُراديّ[4]، والسيوطيّ[5] -رحمهم الله-.

قال ابنُ مالك -رحمه الله-: "المضارع المنفيّ بِلَمْ ولمّا ماضي المعنى بلا خلاف، وهل كان ماضي اللفظ، فتغيّر لفظه دون معناه، أو لمْ يزلْ مضارعًا فتغيّر معناه دون لفظه، ففي ذلك خلاف، والأول قولٌ ضعيف لا نظير له، والثاني هو الصحيح"[6].

ويبدو أنه لضَعْف القول المخالف -عنده- في هذه المسألة، ولعدم وجود ثمرة عملية للخِلاف فيها؛ أغفلَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- نسبة الآراء إلى أصحابها هنا، في حين أثبتَ غيرُه[7] نسبةَ المذهب الثاني من هذا النص، والذي عليه جمهور النحاة إلى المبرد، وأبي علي الشلوبين وغيرهما، وأثبتَ نسبةَ المذهب الأول، القائل بتغيُّر الصيغة دون المعنى إلى أبي موسى الجُزُوليّ ومَنْ وافقه.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ١/ ٢٧.

(٢) ينظر: شرح الجزولية، ١/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضَّرَب، ٤/ ١٨٥٩، والتذييل والتكميل، ١/ ١٠٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٢٧٠، والجنى الداني، ٢٦٧.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر، ٤/ ١٧٢،١٧٣، وهمع الهوامع، ١/ ٣٥.

(٦) شرح التسهيل، ١/ ٢٧.

(٧) مثل: الأُبّذي في شرح الجزولية، ١/ ٢٦٣، وأبي حيان في ارتشاف الضرب، ٤/ ١٨٥٩، وفي التذييل والتكميل له، ١/ ١٠٢،١٠٣، والمرادي في الجنى الداني، ٢٦٧، وفي توضيح المقاصد والمسالك له، ٣/ ١٢٧٠، والسيوطي في الأشباه والنظائر، ٤/ ١٧٢،١٧٣، وفي همع الهوامع له، ١/ ٣٥.

أمّا نصُّ سيبويه -رحمه الله- في هذه المسألة؛ فقد وقع خلاف في نِسبته إلى أحد القولَيْن، وذلك في قولِه -رحمه الله-، وهو يُعدّدُ ما جاء على حرْفَيْن مِن قسم الحروف:

"و(لَمْ)، وهي نفيٌ لقوله(فَعَلَ)،وَ(لنْ) وهي نفيٌ لقوله(سَيفْعَلُ)"(١).

وقولِه كذلك في موضعٍ آخر: "هذا بابُ نفْي الفعل: إذا قال: فَعَلَ؛ فإنّ نفيه: لمْ يفعلْ، وإذا قال: قدْ فعل؛ فإنّ نفيَهُ: لمَّا يفعلْ"(٢).

وواضحٌ أنّ النّصّيْن غيرُ صريحيْن في المسألة، وتختلف فيهما الأفهام؛ ولذلك فمِن النحاة مَنْ جَزَم بأنّ رأي سيبويه -رحمه الله- على المذهب القائل بتغيّر الصيغة دون المعنى -أي مخالفٌ لرأي الجمهور-، مثل: أبي حيّان -رحمه الله- في أحد المواضع من كتبه، حيث قال: "ومذهب سيبويه: أنّهما يصْرِفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، ومذهب المبرّد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه"(٣).

بَيْد أنه في موضعٍ آخرَ لمْ يجزمْ بذلك، وإنّما قال: "ونُسِب هذا المذهب إلى سيبويه"(٤).

وسبقه إلى التشكُّك في النسبة وعدم الجزْم بها: الأُبَّذيّ(٥)، ثمّ تبِعه مِن تلاميذه: المراديّ في أحد المواضع(٦)، ثمّ تلاهم السيوطيّ(٧) -رحمة الله على الجميع-.

(١) الكتاب، ٤/ ٢٢٠.

(٢) المصدر السابق، ٣/ ١١٧.

(٣) ارتشاف الضرب، ٤/ ١٨٥٩.

(٤) التذييل والتكميل، ١/ ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح الجزولية، ١/ ٢٦٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٢٧٠.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر، ٤/ ١٧٢، وهمع الهوامع، ١/ ٣٥.

ومِن النحاة مَن فهِم مِن نصَّيْ سيبويه -رحمه الله- المتقدِّمَيْن أنه مع رأي الجمهور، لا مخالفٌ لهم، وهذا ما يميل إليه الباحث في هذه المسألة، وذلك في قول المراديّ -رحمه الله- في موضعٍ آخر، غير ما سبق قريبًا:

"وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرفُ معناه إلى المضيّ، وهو مذهب المبرّد، وأكثر المتأخرين"(١).

ومِنْ دوافع هذا المَيْل لعدِّ رأي سيبويه -رحمه الله- موافقًا لرأي الجمهور؛ ما يُفهَم مِن شرح السيرافي لنص سيبويه في المسألة، فقد قال -رحمه الله-:

"وما بين (لمْ) وَ(لمّا) كما بين (فَعَلَ) وَ(قدْ فعَل)؛ فَلَمْ نفْيُ (فَعَل) كقولك: جاء زيدٌ، فيقول الرّادّ: لمْ يجئْ زيدٌ، ويقول القائل: جاء زيدٌ وقد اغتمّ، فيقول -أي الرّادّ-: جاء زيدٌ ولمّا يغتمّ"(٢).

فتمثيل السيرافي -رحمه الله- بهذه الأمثلة، وتوضيحه لكلام سيبويه بما سبق، وفصلُه بين قول المُخبِر، وقول الرادّ؛ ليس فيه تعرُّضٌ للصيغة -أي لفظ المضارع-، إنّما يتعرّض لجانب المعنى؛ حيث غيّرتْ (لمْ) وَ(لمّا) معنى نفي المضارع في الحال أو الاستقبال، إلى نفْي الماضي(٣).

ومِنْ خلال تتبُّع الباحث لبعض المصادر النحوية التي تكلّمت حول هذه المسألة، والتي هي مبثوثةٌ فيما سبق قريبًا؛ فإنه لمْ يجدْ مَنْ صرّح بالحجة العقلية التي احتجّ بها العلوي -رحمه الله- في احتجاجه الأول، المتضمِّن (عدم الدليل) عند الرأي المخالِف لِما اختاره مِن

(١) الجنى الداني، ٢٦٧.
(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٣/ ١٩٨.
(٣) وممّا يؤكّد هذا الفهم: ما ذكره السيرافي كذلك في موضع آخر في شرحه على كتاب سيبويه، ٣/ ٣٢٩.

كوْن الفعل المضارع الذي دخلت عليه (لم) أو (لّما) ماضي الصيغة في الأصل، وغيّرتاهُ إلى صيغة المضارع.

وقد يكون مرَدُّ ذلك، كما سبق التوجيه به عند عَرْض كلام ابن مالك -رحمه الله- في المسألة؛ ضعفَ القول المخالف للجمهور في هذه المسألة، واختلافَهم في نسبة رأي سيبويه -رحمه الله- وفَهمِ كلامه، وكذلك: عدمُ وجود ثمرة عملية تطبيقية في الاستعمال؛ إذِ الحكم متفقٌ عليه، وهو جزْمُ الفعل المضارع بِلَمْ ولّما.

إنّ الاحتجاجَ بهذه الحجة المتمثِّلة في(عدم الدليل في الشيء على نفْيه) في هذه المسألة؛ يستمدُّ قوته مِنْ كونه هو الظاهر كما عبّر بذلك العلوي -رحمه الله-[1]، ولا يُعدَل عنه إلا ببرهانٍ واضح مُقنِع، وبالتالي فهو احتجاجٌ عقليّ، منطَلِقٌ من التفكير وإعمال العقل.

وهنا إشارة أختم بها هذه المسألة، قد تقوّي هذا القول المـُخْتار عند العلوي -رحمه الله-، وتعضُد قول القائلين به، نصّ عليها بعض النُّحاة -رحمهم الله-، حيث بيّنوا سبب دخول (لمْ) وَ(لّما) على المضارع، مع أنها نفيٌ للماضي في المعنى؛ بأنّ ذلك مِنْ أجل أن يظهر عمل الجزم في الفعل بعدها، ولا يظهر الجزم على الأفعال المبنية كالماضي والأمر، وإنما يظهر على المضارع، فلذلك دخلتا عليه؛ فبطل ما ذُكر أنه الأصل -أي الماضي- بهذا الاعتبار.

قال المبرّد -رحمه الله-: "وَمِنْهَا -أي ممّا جاء مِن الكلِم على حرفَيْن-: (لَمْ)، وهي نفيٌ للفِعْل الماضي، ووقوعُها على المسْتَقْبل مِنْ أَجْل أَنَّها عاملةٌ وعملُها الجَزْم، ولا جزْمَ إلاّ لُمعْرَبٍ، وذلك قَوْلُك: قَدْ فَعَلَ، فَتَقول مكذِّبًا: لمْ يفعلْ، فإِنَّما نفَيْتَ أَن يكون فَعَل فِيما مضى"[2].

(١) ينظر: المِنْهاج، ١/ ٦٥٩.

(٢) المقتضب، ١/ ١٨٥.

وقال أبو الحسن الورّاق -رحمه الله-، وهو نصٌّ أوضح مِن سابقه، وأدلّ على المقصود:

"فإِنْ قال قائِل: فَمَا الَّذي أَحْوجَ إِلى إمالةِ لفْظِ الماضي بعد (لمْ) إِلى لفظ المُسْتَقْبل؟

قيل لهُ: لِمَا وَجب لِلَمْ عملٌ للْفِعْل بِما ذَكرْنَاهُ، فَلَوْ ألزموه الماضي لمَا بَانَ عملُه، فَوَجَبَ أَن يُنْقل لفظُ الماضي إِلى لفظ المُسْتَقْبل حتى يتبَيَّن الجَزْمُ"[1].

ومِنْ بعدهما: أبو البركات الأنباري قرّرَ ما ذكراه[2] -رحمة الله على الجميع-.

---

(١) علل النحو، ١٩٩.

(٢) ينظر: أسرار العربية، ٣٣٤.

المبحث الثاني: حجةُ عدمِ النظير

❁ معناها:

عند النّظر فيما كتبه بعض النحاة المتقدمين، الذين أوردوا هذه الحجّة، كابن جنّي والسيوطي -رحمهما الله-؛ لا يجد الناظر بيانًا لمعناها، سوى التمثيل لها، وهو -أي تبيين المعنى بالمثال- منهجٌ لبعضهم، كما ذُكر عن سيبويه -رحمه الله-.

ولقد استنبط أحد الباحثين المعاصرين -وهو يعدّد وجوه الاستدلال بالدليل العقلي- أنّ معناها: "عدم ورود النظير السماعي للمسألة النحوية في استعمالٍ فصيح ثابتٍ عن العرب"(١).

إذْ يُستعان بهذه الحجة على نفْي القول المخالف، فيقول المحتجّ: "لا يصحُّ هذا الحكم؛ لأنه لم يردْ نظيرٌ سماعي له" أو نحو ذلك من العبارات.

وهذه الحجة حجةٌ عقلية، وقد سبق في أول هذا الفصل تأكيد ذلك، والاحتجاج له، في إشاراتٍ سريعة(٢).

ولقد ورد التعبير عنها أثناء عرض أمثلةٍ عند سيبويه -رحمه الله- كقوله: "لأنه ليس له نظير"(٣)، أو قوله: "فهذا لمْ تقُلْهُ العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها"(٤)، أو غير ذلك.

---

(١) اعتراض النحويين للدليل العقلي، ١٠٠.

(٢) يُنظر: ص ١١١، ١١٢ من هذا البحث.

(٣) الكتاب، ٣/ ٢٠٨، ٢٢٦. وكذلك: ٤/ ٤٢٦.

(٤) المصدر السابق، ٣/ ٥٢٧.

وكذلك عند المبرّد -رحمه الله- في مثل قوله: "لا نظير له"(١)، وعند ابن السّرّاج -رحمه الله-، كقوله: "ولا يُعرف له نظيرٌ في كلامهم"(٢)، وعند ابن الورّاق -رحمه الله-، كقوله: "لا يوجد له نظير"(٣).

ثمّ أفرد لها ابنُ جني -رحمه الله- بابًا سمّاه: "في عدم النظير"(٤)؛ ممّا يدل على أهميتها في الاحتجاجات النحوية، في حين لم يذكرها أبو البركات الأنباري -رحمه الله- في كتابه: (لمع الأدلة)، وقد بيّن أحد الباحثين علة ذلك، مستمدًّا إياها مِن كلام أبي البركات الأنباري نفسِه بأنه: "لا يقصد حصْر تلك الاستدلالات -أي المُلْحَقة بالقياس-، بل اكتفى بذكر ما يكثر التمسّك به"(٥).

وبيّن هذا الباحثُ أنّ أبا البركات الأنباري استعان بها في استدلالاته النحوية، وإن لم ينصّ عليها صراحة(٦)، ومثّل لذلك بأمثلة متعددة(٧)، ومنها قول أبي البركات الأنباري في أحد تلك الأمثلة: "والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه"(٨)، وذلك تقعيدٌ وتأصيلٌ منه -رحمه الله- لِما ورد عند النحاة المتقدمين.

وممّا نُقِل عن ابن جني -رحمه الله- في ذلك قولُه: "فإذا أدّى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه، واطِّراح الذهاب إليه"(٩).

---

(١) المقتضب، ١/ ٣٩٤.

(٢) الأصول في النحو، ٢/ ٢٦٤.

(٣) علل النحو، ١/ ٢٤٥.

(٤) الخصائص، ١/ ١٩٨.

(٥) أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ٣٩٩.

(٦) المرجع السابق نفسه.

(٧) المرجع السابق، ٤٢٣-٤٢٤.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥٨٠. وهناك أمثلة أخرى كثيرة، ينظر: ١/ ١٩، ٢٠، ٢٨، ٣٠، ١٧٣، ١٩٩.

(٩) الخصائص، ١/ ١٠٥-١٠٦.

وممّا نُقل كذلك عن أبي البركات الأنباري -رحمه الله- قوله: "والذي يدل على فساد ما ذهب إليه -يقصد أبا العباس ثعلب- أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهدٌ من العِلل النحوية، فكان فاسدًا"(١).

وكذلك ورد الاحتِجاج بعدم النظير عند العكبريّ(٢)، وابن مالك(٣) -رحمهما الله-.

ثمّ نصّ عليها السيوطي -رحمه الله- تحت عنوان: "في أدلة شتى"(٤)، وذكر أنها كثيرة في كلامهم، وأنها تكون دليلًا على النفي، لا على الإثبات(٥)، وذكرها في مواضع تطبيقية متعددة(٦).

وقد سبق أن لهذه الحجة جهتين: جهةً تتصل بالنقل والسماع عن العرب، وجهةً أخرى تتصل بالعقل والاستنباط وإعمال الفِكْر، وهذه الجهة هي المقصودة في هذا البحث(٧).

❁ الفرق بينها وبين حجة عدم الدليل في الشيء على نَفْيه :

بيَّن هذا الفرقَ أحدُ الباحثين بقوله:

"بين عدم الدليل وعدم النظير عمومٌ وخصوصٌ مطلق؛ لشمول عدم الدليل السماعَ وغيرَه، واقتصار عدم النظير على السماع؛ فهو أخص من الأول"(٨).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٩٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٢٩، ٤٤٤، ٤٤٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/ ١٣١، ٣/ ١٣٥٧، ٤/ ١٨٧٧.

(٤) الاقتراح، ١١٥.

(٥) المصدر السابق، ١١٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع، ١/ ٣٥، ٦٩، ١٢٧.

(٧) يُنظر: ص ١١٤ من هذا البحث.

(٨) اعتراض النحويين للدليل العقلي، ٩٤.

ثمّ بنى على ذلك قولَه: "ممّا يدخل في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نَفْيه؛ الاستدلال بعدم النّظير"(١).

علمًا بأنّ كلامه هذا مندرِجٌ تحت تأصيله لوجوه الاستدلال بالدليل العقلي، وهذا هو الجامع بينهما، أيْ كونهما وجهان في الاحتجاج بالحجة النحوية، وإنْ كان عدمُ الدليل عامًا، يشمل عدم الدليل السماعي من كلام العرب، وعدم دليل عقلي آخر كالدليل القياسي مثلًا، أمّا عدم النظير فهو خاصٌ بعدم الشبيه السماعي للمسألة المتنازَع فيها.

وقد فُصِل بين الحجتين: عدم الدليل، وعدم النظير بمبحثَيْن مستقلين في هذا البحث؛ لتوزُّع الأمثلة التطبيقية، وتميّزها فيهما، وسيرًا على منهج السيوطي -رحمه الله- في الفصل بينهما(٢).

۞ تطبيقاتها من المِنْهاج:

يسوق الباحث هنا مثالَيْن لهذه الحجة النحوية العقلية، التي استعان بها العلوي -رحمه الله- في ترجيحاته واختياراته عند عرْضه لبعض مسائل الخِلاف بين النحاة.

وهذان المثالان هما:

المثال الأول: ما ردّ به العلوي -رحمه الله- على الخوارزمي الملقَّب بصدر الأفاضل -رحمه الله- في مسألة: ما كان معربًا بالتقدير، في نحو: غلامي، وداري، قال -رحمه الله-:

"وزعم الخوارزمي أنّ إعراب الياء منقولٌ إلى الاسم الذي قبلها، وهذا فاسدٌ؛ لا يُعهَد له نظير في كلام العرب؛ فإنّ إعراب كلمة لا يُنقل إلى كلمة أخرى"(٣).

---

(١) اعتراض النحويين للدليل العقلي، ١٠٠.

(٢) ينظر: الاقتراح، ١١٥-١١٦.

(٣) المِنْهاج، ١/ ١٨٢.

ثمّ أكّد هذا الردّ في موضعٍ آخر، حيث قال -وهو يذكر المذاهب الثلاثة في آراء النحاة في المضاف إلى المضمَر المتكلم، نحو قولك: يا غلامي، وهذا غلامي-:

"وثانيها: أنّ المضاف في نحو: يا غلامي، وهذا غلامي؛ معربٌ بإعراب الياء المقدَّر عليها، فنُقِل إلى ما قبلها وهو المضاف، وهذا شيءٌ يُحكى عن الخوارزمي، وهو أبعد من الأول -أي المذهب الأول: أنّه مبنيّ- لأمرَيْن:

أما أولًا: فلأنّه لا يوجد في كلام العرب إعراب كلمة منقول إلى كلمة أخرى أصلًا"(1).

في هذا المثال يستعين العلوي -رحمه الله- للردّ على القول المخالف لرأيه، وهو قول الخوارزمي -رحمه الله- بحجة نحوية عقلية، تمثّلت في(عدم النظير)؛ حيث إنه لا نظير من كلام العرب، واستعمالاتهم لذلك القول -أي قول الخوارزمي رحمه الله-، وقد جاء التعبير صريحًا بهذه الحجة في النص الأول، وبه يوجّه النص الثاني، فيلتئم النصان في معنى واحد يؤكد هذه الحجة.

وهذه المسألة هي في المضاف -الصحيح الآخر- إلى ضمير المتكلم نحو(غلامي) و(داري) أمعربٌ هو أم مبنيّ؟، وهي من مسائل الخلاف بين النحاة حيث انقسموا فيها إلى أربعة مذاهب(2):

---

(1) المنهاج، ١/ ٥٥٣.

(2) ممّن نقل ذلك: ابن مالك في شرح التسهيل، ٣/ ٢٧٩، ولم يذكر رأي ابنِ جني، وأبو حيان في ارتشاف الضَّرَب، ٤/ ١٨٤٧، والمراديّ في توضيح المقاصد والمسالك، ٢/ ٨٣٤، وابن الفخار في شرح الجمل، ٢/ ٧٠٩، والسيوطي في همع الهوامع، ١/ ٧٠.

الأول: أنه معربٌ، تقدَّر فيه الحركات الإعرابية، رفعًا ونصبًا وجرًا؛ لاشتغاله بحركة تناسب الياء وهي الكسرة، وهذا ما عليه الجمهور، وممّنْ نسبه إليهم: أبو حيان[1]، والمرادي[2]، والسيوطي[3] -رحمهم الله-.

الثاني: أنه مبنيّ، وهو مذهبُ عبدِالقاهر الجرجاني، وابنِ الخشاب، والمطرّزي، وظاهرِ كلام الزمخشري -رحمهم الله-، وهذه هي نِسْبة ابنِ مالكٍ -رحمه الله-[4].

الثالث: أنه لا معربٌ ولا مبني، وهذا هو مذهبُ ابنِ جنيّ -رحمه الله-[5].

الرابع: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وأما في الجر فبالكسرة الظاهرة، وهو اختيار ابن مالك -رحمه الله-[6].

والملاحَظ في عرض النحاة لهذه الأقوال عدمُ ذكرهم لرأي الخوارزمي -رحمه الله-، الذي ذكره العلوي -رحمه الله-، ونصّ عليه في موضعَيْن من كتابه، مع أنه -أي الخوارزمي- متقدِّمٌ زمنًا على ناقلي الخلاف كابن مالك وغيره، وقد ذكروا آراء المشارقة غيرَه، وقد يكون مردُّ ذلك؛ ضعفَ ذلك القول، وغرابته، وممّا يدل على ذلك وصف العلوي -رحمه الله- له بالفساد في النص الأول، وبالبُعْد وقول "وهذا شيءٌ يُحكى" في النص الثاني، وليس هذا غريبًا فللخوارزمي -رحمه الله- آراءٌ غريبة خالفَ فيها جمهور النحاة، واستقلّ فيها برأيه الخاص، وقد أشار إليها محقق كتاب الخوارزمي: "التخمير"، بل

(١) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ١٨٤٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٢/ ٨٣٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع، ١/ ٧٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ٣/ ٢٧٩. ويُنظر رأي عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد في شرح التكملة، ١/ ٣٩٤-٣٩٦، ورأي الزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب، ١٣٩.

(٥) ينظر: الخصائص، ٢/ ٣٥٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ٣/ ٢٧٩.

جعلها مِنْ أبرز سِمات شرحه هذا، وعدّها بأكثر مِن خمسين موضعًا، ونقل عن العلوي -رحمه الله- في كتابه: (المحصَّل لكشف أسرار المفصَّل) قوله: "وعوّل -أي الخوارزمي- على أمورٍ سمح بها خاطرُه، واقترحها مِن تلقاء نفسه، فبعُدت عن الأفهام لغرابتِها، ونَفَرت منها النفوس لدقَّتِها، والنفوس تولَعُ بالغرائب، لكن ليس بكلّ غريب"(١).

ويُحتمل أن يكون مردُّ ذلك عدمَ فَهْمهم لنص الخوارزمي -رحمه الله- على ما فهمه منه العلوي، ونصُّ الخوارزمي هو: "الاسم إذا أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر؛ لأنّه لمّا لمْ يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه تحوّل إلى المضاف"(٢).

أما القول الذي رجّحه العلوي -رحمه الله- فهو قول الجمهور، وهو أنّ نحو (غلامي) وَ(داري) تقدّر فيه الحركات الإعرابية في الأحوال الثلاثة: رفعًا ونصبًا وجرًا، وفي ذلك يقول -رحمه الله-:

"فأما التعذُّر فهو في نحو: غلامي، وداري؛ فإنّ الإعراب في هذا مقدّر"(٣).

وأصرح منه قوله أيضًا: "وثالثُها -أي من المذاهب في المضاف إلى المضمر المتكلم-: أنّ إعراب المضاف في مثل هذه الصورة مقدّرٌ لا محالة؛ لأجل تعذُّر الإعراب عليه... فيكون معربًا بوجوه الإعراب الثلاثة على جهة التقدير لا غير، وهذا هو مذهب أهل التحقيق من البصريين"(٤).

---

(١) ينظر: التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، مقدمة التحقيق، ١/ ٨٠.

(٢) المصدر السابق، ٢/ ٦٥.

(٣) المنهاج، ١/ ١٨٢.

(٤) المصدر السابق، ١/ ٥٥٤.

ومِن الجمهور القائلين بهذا القول: ابنُ السّرّاج -رحمه الله-[1]،وإنْ كان قوله محتمِلًا، إلا أنّ ابن مالك -رحمه الله- حمَل كلامه، ووجّهه على قول الجمهور[2].

ومِنهم كذلك: العكبريّ[3]، وابن يعيش[4]، وابن الحاجب[5]، وابن فلاح اليمنيّ[6]، والرّضيّ[7]، وأبو حيان[8]، وابن الفخار[9]، وابن هشام[10]، والشاطبي[11]، والسيوطي[12].

وأمّا الأستاذ/ عباس حسن -رحمه الله- فقد خيّر في إعراب نحو هذه المسألة بين قول الجمهور بتقدير الإعراب في الأحوال الثلاثة، وبين قول ابن مالك -رحمه الله- بتقدير الإعراب في الرفع والنصب، وظهوره في الجر، ومالَ إلى قول ابن مالك -رحمه الله-، وحسّنه، وقال: "ولا داعيَ لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة، وهذا أنسب؛ لبُعده من التكلف والتعقيد، والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها؛ لأنه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة"[13]، وقد سبق غيرَ مرّةٍ توجيه هذا المنْحى[14].

(١) ينظر: الأصول في النحو، ٢/ ١٢٣-١٢٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢/ ١٠٠١-١٠٠٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٦١، والتبيين عن مذاهب النحويين له، ١٥٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٣/ ٣٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٣١.

(٦) ينظر: المغني في النحو، ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٧) ينظر: شرح الرّضي على الكافية، ١/ ٩٧-١٠٠.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل، ١/ ٢١٧.

(٩) ينظر: شرح الجُمل له، ٢/ ٧٠٩.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب، ٥/ ٦٦٢، وشرح قطر الندى، ١٠٩.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية، ٤/ ١٩٣.

(١٢) ينظر: همع الهوامع، ١/ ٧٠.

(١٣) النحو الوافي، ٣/ ١٧٠،١٧١. وينظر كذلك: ١/ ٢٠١-٢٠٢.

(١٤) ينظر: الصفحات ٤٨، ١٢٠ من هذا البحث.

هذا؛ وإنّ احتجاج العلويّ -رحمه الله- بهذه الحجّة المتمثِّلة في (عدم النظير) في الردّ على الرأي المنسوب للخوارزمي -رحمه الله-، والتأكيد بذلك على رأي الجمهور، وترجيحه؛ لم يجِدْه الباحث عند غيره، في المصادر التي رجع إليها، وهذا ليس بغريب؛ لأنّ ذكر القولِ نفسِه -أي قول الخوارزمي- أغفلتْهُ كثيرٌ من المصادر -كما سبق تقرير ذلك والاحتمالات في تعليله[1]-، وبالتالي لم تُذكر فيها هذه الحجة بعينها.

وممّا يعضد حُجّة العلوي -رحمه الله- هذه؛ اشتهارُ ذكرها عند كثير من النحاة في أبواب متعددة، ومسائل متفرقة، سواءٌ أكان إيرادها دليلًا في مقام التقرير، أم حجة في مقام النِّزاع، وسواءٌ أكان ذلك في مسائل نحوية، أم في مسائل صرفية، وإنّ ذلك ممّا يفوت الحصْر، ويؤكِّد اهتمامَ النحاة بها اهتمامًا بالغًا، ووقوعها مِن أنفسهم موقعًا بليغًا -وقد سبق إيرادُ بعضٍ منها في صدر هذا المبحث[2]-.

وإنّ العلوي -رحمه الله- لمتمسِّكٌ بحبالهم، وسائرٌ على حُججهم ومِنْوالهم.

<u>المثال الثاني</u>: ما ذكره علةً لمنْع الجمع من الصَّرْف، في نحو: مساجد، ومصابيح، قال رحمه الله:

"وقد اختلف النُّحاةُ في العلة التي لأجلها كان الجمعُ مانعًا من الصرف على مذهبَيْن:

فالمذهب الأول: أنّه إنّما كان مانعًا من الصرف؛ لأنه ليس في الآحاد على مثاله، وهذا مذهب سيبويه، واختاره الزمخشري، وارتضاه الفارسي، والموصلي صاحب الغُرّة.

(١) يُنظر: ص ١٣٢، ١٣٣ من هذا البحث.

(٢) يُنظر: ص ١٢٧-١٢٩ من هذا البحث.

المذهب الثاني: أنه إنما مُنع من الصرف؛ لأنه صيغة منتهى الجموع، فكأنه جُمع مرتين، إما تحقيقًا نحو: كلب، وأكْلُب، وأكالِب، وإما تقديرًا نحو: مساجد، وهذا هو مذهبُ ابنِ الحاجب، واختيارُه، وهو قويّ"(١).

ينقل العلوي -رحمه الله- هنا رأيَيْن للنُّحاة في السبب الذي منع الجمعَ، نحوَ: مساجد، ومصابيح من الصرف، ويشير إلى أنّ حجّةَ الرأي الأول متمثلةٌ في (عدم النظير)، وهي حجة عقلية تنتُج عن استقراء كلام العرب، وما ورد عنهم، في الصِّيَغ والأبنية، إذْ لا نظير لبناء هذا الجمع الممنوع من الصرف في أبنية الآحاد المُفْرَدة.

والاحتجاج بعدم النظير في هذه المسألة هو اللفظ الذي يؤدِّي إليه قول العلوي -رحمه الله-: "لأنه ليس في الآحاد على مثاله"(٢)، ويدل على ذلك تصريح جمعٍ من النحاة بذلك في هذه المسألة بعينِها.

فقد قال السيرافي -رحمه الله-: "والذي منع صرف ذلك -أي ما كان على مفاعل ومفاعيل- أنّ هذا الجمع لا نظير له في أبنية الواحد، وسائر الجموع لها نظائر، نحو: كِلاب نظيره في الواحد كِتاب، وفُلُوس نظيره في الواحد قُعُود وجُلُوس"(٣)، فقد صرّح بعدم النظير، وأنه حجةٌ في معرفة ما يُمنع من الصرف من هذه الجموع، وزاد ذلك بيانًا بالتمثيل على جموعٍ مصروفة؛ لأنّ لها نظيرًا في البناء من الواحد.

وبهذا التعبير -أي عدم النظير- عبّر ابن جنّي -رحمه الله-(٤).

---

(١) المِنْهاج، ٢/ ١٤، ١٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٣/ ٤٩٤.

(٤) ينظر: اللُّمع في العربية، ١٥٨.

وصرّح به كذلك: العكبريّ -رحمه الله-[1]، وابن يعيش -رحمه الله- الذي قال: "والذي منعه من الصرف كونه جمعًا لا نظير له في الآحاد، فصار بعدم النظير كأنه جُمِع مرتين"[2].

ثمّ تتابع النُّحاة على هذا التعبير[3].

أمّا الرأيَيْن اللذَيْن ذكرهما العلوي -رحمه الله- فهما:

الرأي الأول: أنّ سببَ المنع من الصرف في نحو: مساجد، ومصابيح؛ لأنه ليس في الآحاد على مثاله، أي لا نظير لهذا الجمع في أبنية الآحاد المفردة، وهو رأيٌ وحجّةٌ في الوقت نفسِه، مِن باب الاختصار، وإلا فيمكن أنْ يُقال إنّ الرأي هو: في مجيء تلك الجموع على وزْن(مفاعل)وَ(مفاعيل) بالضوابط التي ذكرها النحاة[4]، والحجة لذلك والتعليل له هو بعدم النظير في أوزان الآحاد.

وعلى رأس القائلين بهذا الرأي: سيبويه -رحمه الله- حيث قال: "هذا بابُ ما كان على مِثال مفاعل ومفاعيل: اعلمْ أنه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلا لمْ ينصرف في معرفة، ولا نكرة؛ وذلك لأنه ليس شيءٌ يكون واحدًا على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكُّنًا، وهو الأول"[5].

(١) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٣٢٢.

(٢) شرح المفصّل، ١/ ٦٣.

(٣) مثل، ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٢٠٥، ٢١٦، والرّضي في شرحه على الكافية، ١/ ١٠٩، وأبي حيان في ارتشاف الضَّرَب، ٢/ ٨٥٢، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١١٩٧، وابن الفخار في شرح الجُمل، ٣/ ٨٨٤، والشاطبي في المقاصد الشافية، ٥/ ٦٠٩، والسيوطي في همع الهوامع، ١/ ٨٧.

(٤) مثل: ابن مالك -رحمه الله- الذي ضبط هذا الجمع بقوله: "الجمع الموازن مفاعيل أو مفاعل لفظًا او تقديرًا. والمراد بالشَّبَه، أن يكون أوله مفتوحًا، وثالثه ألفًا بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، فيدخل في ذلك ما أوله ميم، أو غيرها من الحروف". شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٤٤٢.

(٥) الكتاب، ٣/ ٢٢٧.

وهذا ما فهمه أكثر النحاة من كلام سيبويه -رحمه الله-، أي أنّ كلامه هذا هو على الرأي الأول، بخلاف ما فهمه ابنُ الحاجب -رحمه الله- القائل بالرأي الثاني، وسيأتي(١)، وما أشار إليه الشاطبي -رحمه الله- بقوله: "وهو -أيْ كونُ سبب المنع من الصرف أنه على صيغة منتهى الجموع- يظهر من كلام سيبويه"(٢)، فهو بذلك كأنه يعدُّه من القائلين بالرأي الثاني.

وممّن سار على هذا الرأي -أي الرأي الأول-: المبرّد(٣)، والزّجّاج(٤)، والسيرافي(٥)، والفارسي(٦)، وابن جني(٧)، وغيرهم كثير(٨).

الرأي الثاني: أنّ سبب المنع من الصرف في هذا الجمع أنه على صيغة منتهى الجموع، ومِن أوائل القائلين بهذا الرأي: ابنُ السّرّاج، حيث قال -رحمه الله-: "السابع -أي ممّا لا ينصرف من الأسماء-: الجمعُ الذي لا ينْصرف: وهو الذي ينتهي إليه الجموعُ، ولا يجوز أنْ يُجمع، وإنما مُنع الصرف؛ لأنّه جمعُ جمْعٍ، لا جمعَ بعده، ألا ترى أن أكْلُبًا جمع كَلْبٍ، فإنْ جمُع (أَكلُبًا) قلتَ: أكالِبُ، فهذا قد جمُع مرّتين"(٩).

---

(١) يُنظر: ص ١٣٩ من هذا البحث.

(٢) المقاصد الشافية، ٥/ ٦٠٥.

(٣) ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٢٧.

(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ٤٦.

(٥) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٣/ ٤٩٤.

(٦) ينظر: الإيضاح، ٢٣٦.

(٧) ينظر: اللمع في العربية، ١٥٨، والخصائص، ٣/ ٢٤١.

(٨) مثل، الزمخشري في المفصّل في صنعة الإعراب، ٣٥،٣٦، والمراديّ في توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١١٩٧، والسيوطي في همع الهوامع، ١/ ٨٧. وقد صرّح الرّضيّ بأنّ الأكثرية على هذا الرأي. ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١/ ١٠٩.

(٩) الأصول في النحو، ٢/ ٩٠.

ومِن بعده: عبدُ القاهر الجرجاني -رحمه الله- على هذا الرأي، وقد ردّ على الرأي الأول بقوله: "وأما قول الشيخ أبي علي: لأنّه جمعٌ، وليس في الآحاد الأُوَل له مثالٌ؛ عبارةٌ قد جرتِ العادة باستعمالها، وهي كالتنبيه على ما ذكرْنا مِن أنه جُمع مرتين...ولو كان كوْنُ الاسم جمعًا على مثال لا يكون في الآحاد النّكرات يوجِب منعَ الصرف؛ لوجب أنْ لا يُصرف أكلُب؛ لأنّ أفعُل ليس في الآحاد، وذلك مصروفٌ ألبتة"(١)، وهذا الردّ على الرأي الأول بأنه منتقَضٌ بنحو: أكلُب، ذكره العلوي -رحمه الله-(٢) موهِّنًا به الرأي الأول، ومقويًا الرأي الثاني -الذي ليس فيه حجّتُنا المدروسة:(عدم النظير)-.

وكذلك سار على هذا الرأي -أي الثاني-، وشدّد فيه: ابنُ الحاجب -رحمه الله-، بل إنه فهِم مِن كلام سيبويه -رحمه الله- موافقتَه لهذا الرأي عندما وجّه عبارته بقوله: "ومراد سيبويه: وإنما لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع، لذلك يخرج نحو: فرازنة، وفُهِم ذلك منه في موضعٍ آخر، وإلا فيرِدُ على مَنْ جعل ذلك بمجرّده هو العلة؛ النقضُ بنحو: أفعُل وأفعُلة، فإنه ليس على زنتِها واحدٌ"(٣).

وقد ردّ أصحاب الرأي الأول على هذا النَّقْض بأنّ لِمَا ذكروه نظائر في الآحاد، ولذلك فهي مصروفة، فأفعُل نحو: أكلُب، نظيرها في الآحاد: أَنْمُلة، كما ذكر ذلك الزّجّاج -رحمه الله-(٤)، والسيرافي -رحمه الله- وذكر أنّ الهاء غير معتدٍّ بها(٥)، وابن جني- رحمه الله-، وزاد: "أَصْبُع، وأَرُزّ، وأَسْنُمة"(٦)، وغيرهم(٧).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ١٠٢٦.

(٢) ينظر: المنهاج، ٢/ ١٥.

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل، ١/ ١٣٧.

(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ٤٦.

(٥) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٣/ ٤٩٥.

(٦) الخصائص، ٣/ ٢٤١. و(أَسْنُمة)، موضعٌ، وهو أكَمةٌ معروفة. ينظر: الصِّحاح، (سَنَمَ) ٥/ ١٩٥٤.

(٧) وذُكرتْ ردودٌ أخرى على هذا النقْض. ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٣٢٢.

هذا، ولا تبدو هذه الحجّة المتمثلة في(عدم النظير)، والتي ساقها العلويّ -رحمه الله- عن أصحاب الرأي الأول؛ راجحةً عنده[1]، إذْ إنه وصف الرأي الثاني بأنه قويّ؛ لأنه غير منقوض، في حين نُقِض الرأي الأول ببعض الجموع المصروفة التي لا نظير لها في الآحاد، وسبقت الإشارة إلى ردّ أصحاب الرأي الأول على هذا النقض قريبًا.

وثَمّة رأيٌ ثالثٌ في هذه المسألة، يميل إليه الباحث موافقًا في ذلك بعض النحاة المتقدمين؛ حيث إنه لا يدخله النّقْض بما ذُكر على الرأي الأول، ولا يُهْمِل رأي الأكثرية من النحاة، وهو الرأي الذي يجمع بين الوصْفَيْن في علة واحدة، يُقال فيها: إنّ سبب المنع من الصرف في نحو: مساجد، ومصابيح هو: كونُها على صيغة منتهى الجموع، ولا نظير لها في الآحاد.

قال ابنُ الفخار -رحمه الله- مقرِّرًا ذلك: "فصلٌ: فإِنْ سألْتَ عن تحقيق المانع لهذا الضَّرْب مِن الجموع مِن الصرف؛ قلتُ: الجمع المتناهي، وعدم النظير في الآحاد الأُوَل، أي في الآحاد العربية، فوصفُه بالمتناهي تخريج من الجموع ما ليس يتناهى، كأفعال وأفعُل، ووصفه بعدم النظير في الآحاد الأول يُخرج من الجموع ما كان متناهيًا، وله نظير في الآحاد الأُوَل"[2].

ولا شكّ أنّ وصفه لهذا الرأي بالتحقيق؛ دالٌّ على مزيد تأمُّل، وبذلِ جهدٍ مضاعفٍ، بالنظر في كلام النحاة الأوائل، والتدقيق في كلامهم، مع مقارنته بالمسموع عن العرب في هذه المسألة، ثم الوصول إلى هذه النتيجة.

---

(١) بل أشار العلوي- رحمه الله- إلى ترجيح الرأي الثاني في موضع آخر. ينظر: المنهاج، ٢/ ٩.

(٢) شرح الجُمل، ٣/ ٨٨٤.

ومِن قبله -أي ابن الفخار رحمه الله- أشار أبو البركات الأنباري[1]، والعكبري[2] -رحمهما الله- إلى كونهما -أي الرأيَيْن الأوّلين- مِن الأوجه في السبب المانع من الصرف، وهو كأنه جمعٌ بينهما.

ثمّ تلاهم الشاطبي -رحمه الله- مشيرًا إلى هذا الجمع بين الوصفَيْن، بقوله: "والجوابُ أنّ المانعَ من الصرف ليس مجرد البِنْيَة، وإنما المانع كونها -أي ماكان على(مفاعل) أوْ(مفاعيل)- على صيغة جمعٍ تنتهي إليها الجموع، ولا نظير لها في الآحاد"[3].

وأختم هذه المسألة برأي الأستاذ/ عباس حسن -رحمه الله-، تتمةً للكلام حول المسألة، وإنصافًا لهذا الجهد الكبير الذي قام به -رحمه الله-، والهدف النبيل الذي كان يسعى إليه، وقد سبق -مرارًا- توجيهه[4]، وصلاحيته لفئةٍ معينة، ولتحقيق مقصدٍ ما، وهو المقصد التعليمي، القائم على التيسير والتسهيل على المتعلِّمين.

وممّا قاله في ذلك: "وقولُهم -أي النُّحاة الذين ذكروا تعليل الممنوع من الصرف في الجموع وغيرها- بادي التكلُّف والصَّنْعة، لا يقْوى على الفَحْص، وقد آنَ الوقتُ لإهماله نهائيًا؛ لأنّه لا يثبتُ أمامَ الاعتراضاتِ التي تتّجِه إليه من بعضِ النُّحاة القُدامى والمحدثين"[5].

ثم ذكر ما هو الحق عنده في هذه المسألة وأشباهها بقوله: "التعليل الحق في الصَّرْف، وفي منْعِه هو: كلامُ العرب الأوائل، واستعمالُهم الصحيحُ الواردُ إلينا، والذي نُحاكيه"[6].

---

(١) ينظر: أسرار العربية، ٣١٢.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٢١-٣٢٢.

(٣) المقاصد الشافية، ٥/ ٦٠٩.

(٤) يُنظر: الصفحات ٤٨، ١٢٠، ١٣٤ من هذا البحث.

(٥) النحو الوافي، ٤/ ٢٠٥ (في الحاشية).

(٦) المرجع السابق نفسُه.

ولكنْ ما فعله النحاة -المعلِّلون- مبنيٌّ كذلك على كلام العرب الأوائل، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا، وقد كان هدفُهم ساميًا أيضًا، وهو تثبيت قواعد العربية، وإحاطتها بحصونٍ منيعة من الحُجج، سواءٌ أكانت تلك الحجج نقليةً، وهي الأصل والعِماد، أم عقليةً متمثلةً في مظاهر عديدة؛ كالقياس بأنواعه، والعلة بأنواعها، وحجتَيْ عدم الدليل في الشيء على نفيه، وعدم النظير، إلى غير ذلك من الحُجج العقلية، وهو ما رمى إليه البحثُ برُمَّته، ووصل فيه إلى بُغْيته.

الخَاتمةُ

حمدًا لك اللّهمّ، فالفضْلُ كلُّ الفضلِ لك، ومنك عَمّ، وصلاةً وسلامًا على سيّد الفُصَحاء والبُلغاء، وخيرِ الخلقِ أجمعين، نبيِّنا محمدٍ، وآلِهِ وصحْبِه والتّابعين، أمّا بعدُ/

فقدْ عِشْتُ مع هذا البحثِ وقتًا، سَعِدْتُ فيه، بالنَّظَر المتأنِّي في الحُجّةِ النّحْوية العقلية في (المِنْهاج) ليحيى بنِ حمزةَ العلويّ -رحمه الله-، وحاولْتُ الوقوف على قيمة هذه الحجة، وتبعَ ذلك: النظرُ في آراءِ جُملةٍ مِن النُّحاةِ المتقدِّمين، وبعضِ المتأخرين، بلْ وإنْعامُ النظرِ، ومزيدِ التأمُّل في ذلك كلِّه، وقدْ أدّى ذلك بي إلى قُدرةٍ لم تكنْ لديّ في فَهْمِ نُصوصِ المتقدمين، وتأكيدِ أنها دقيقةٌ متقنةٌ في أغلبِها، وهذا يؤثّرُ في الحجةِ النحويّة العقليّة عندهم – وهي نتيجةٌ هامّة من نتائج البحث- إذْ يجعلُها قويةً محكمة، متمكّنةً في الإقْناعِ، في الأعمِّ الأغْلبِ، وليستْ واهيةً كما وصفها بعضُ المتعجِّلين.

وتتلو هذه النتيجةَ نتائجُ وخُلاصات، أكّدها البحث -وهي مبثوثةٌ في ثناياه- ومنها:

- أنّ هذا الشرحَ القيّم: (المنْهاجَ في شرحِ جمُلِ الزّجاجي) يُبين عن القُدرةِ العقليةِ التي امتاز بها العلوي -رحمه الله- إذْ تأتي الحجةُ النحويةُ العقلية عنده ذاتَ قدرٍ كبيرٍ من الوَجاهةِ، والقوّةِ، والرُّجْحانِ.
- تعدُّدُ الأمثلةِ التطبيقيةِ على القِياسِ -وهو أوّلُ ما يمثِّلُ الحجةَ النحويةَ العقليةَ، وأعلاها قدرًا وقيمةً- في نوعَيْن منه، وهما: قياسُ العِلّةِ، وقياسُ الشَّبَهِ، وقد قلّتِ الأمثلة على قياس العِلة، في حين كثُرتْ في قياس الشَّبَه، وفي رأي الباحث أن ذلك عائدٌ إلى كوْن قياس العلة من الأقيسة المُجْمَع على الأخذ بها، ومِن ثَمّ فإنّ ما ثبت به من المسائل قلّ فيه الخلاف والتنازع، لقوّته في تقرير الأحكام النحوية، وهذا

البحث التطبيقي في الحجة النحوية العقلية إنما هو في مسائل الخصومة، والتنازع؛ فقلّت لذلك الأمثلة من هذا النوع.

في حينِ أنّ قياسَ الشَّبَه غيرُ مجمَعٍ على الأخْذِ به؛ ومِن ثَمّ يقع الخِلاف والتنازع في المسائل المُحْتَجِّ فيها به، فكثُرتْ لذلك الأمثلةُ مِنْ هذا النوعِ.

- أنّ قيمةَ الحجّةِ العقليةِ المتمثلةِ في قياسِ الشَّبَه، تنبعُ مِن التفكيرِ العميقِ في المسألةِ، وإيجاد أوجه شَبَهٍ بين المقيس والمقيس عليه، وهذا يحتاجُ إلى ذِهْنٍ ثاقبٍ، وثقافةٍ منطقيَّة تساعدُ على تلمُّسِ أوجهٍ من الشبه بين الشيئين المرادِ قياس أحدهما على الآخر، وقد أشارتْ بعضُ الأمثلةِ التطبيقية إلى ذلك.
- كثرةُ التّعليلاتِ عند العلويّ –رحمه الله– سواءٌ أكانتْ أدلةً نحويّةً عامةً، أمْ حُججًا قاصرةً على مواضعِ الخِلافِ، والثانيةُ دونَ الأولى، ولكنّها ظاهرةٌ جدًا، ومِنْ أسبابِ هذا الإكثارِ من التعليل: تأثُّرُ العلويّ –رحمه الله– بأصولِ الجدل والمناظرةِ –كما قال أحدُ الباحثين(١)–، بلْ وكوْنه –رحمه الله– ذا باعٍ كبير في العلوم العقلية، مصنِّفًا فيها –كما سبق ذلك عند تعدادِ مؤلفاته في التمهيد(٢)– وهُنا تكمنُ قيمةُ الحُججِ المعتمدة على التعليل مِن ناحيةِ القوّةِ والإقناع؛ إذْ تكونُ أمْكنَ وأوْقعَ في النفسِ، وقدْ تعدّدتِ الأمثلةُ التطبيقيةُ على العلةِ في ثلاثةِ أنواعٍ منها، هي: عِلّةُ التخفيف، وعِلّة الأَوْلى، وعِلّة الحَمْلِ على النّقيض، وهذه العلةُ الأخيرةُ جاء التعبير عنها مختَصَرًا عند بعضِ النُّحاة بعِلّةِ النقيض، والتعبيرُ التّامُ لها المتوافقُ مع الأمثلةِ التطبيقيةِ عند العلويّ –رحمه الله– وغيره من النُّحاةِ هو: علّةُ الحَمْلِ على النقيض.

(١) يُنظر: المحصّل في كشف أسرار المفصّل، مقدّمة التحقيق، ٧٠.

(٢) يُنظر: ص ١٦ مِن هذا البحث.

- أنّ تعدُّدَ هذه التعليلاتِ يفيدُ طوائفَ مِن دارسي النحوِ كالمتخصِّصين، والمُنظِّرين، ونحوِهم، ولتلك التعليلاتِ المتعددةِ أهميةٌ بالغةٌ في إحاطةِ الحججِ النّحْوية بحُصُونٍ مُحْكَمةٍ قوية، تثبّتُ قواعدَها، وتحافظُ على مِنْهاجِ النّحْو، وأصوله بعامّة.

أمّا الرأيُ الذي يُهوِّن مِن شأنها، فلهُ مَنْحىً آخرُ، لا غُبارَ عليه، وهو الهدفُ التعليميُّ الذي يقتضي التسهيلَ والتقريبَ والاختصار للمبتدئين، أو عند الإفراطِ فيها ممّا يُعقِّدُ الدرسَ النحوي، وخصوصًا في زمانِنا هذا؛ لكنْ لا يسوغُ تعميمُ هذا الرأي على عصورٍ سابقة، والحُكْمُ بمقياسٍ واحد، أو تعميمه على كُلِّ درجاتِ دارسي العربية، ومحبّيها في هذا العصر.

وإنّ الخيرَ في تَرْكِ الباب مفتوحًا لعشّاقِ العربيةِ، والمتخصّصين فيها؛ لِتلمُّسِ بعضِ أسرارِ لُغَتِهم، ومعرفةِ حِكْمةِ العربِ في استعمالاتها، وطرائقِها في الكلام.

- أنّ علّةَ الحَمْل على النقيض خاصّةً دلَّت –مع أخواتها مِن العِلل– على العبقريةِ الفذّة للنُّحاة المتقدِّمين، إذْ فيها قدرةٌ عقلية على الرَّبْط، واستلهامِ علة الحُكم.
- أنّ النحاةَ –رحمهم الله– يُولون اطِّرادَ العلة في أبوابِ النحو اهتمامًا بالغًا، وذلك ممَّا يُكسبُ العلةَ نفسَها قوةً في الحجةِ والإقناعِ؛ نظرًا لانطباقِها على مسائلَ متعددةٍ، وفروعٍ كثيرةٍ.
- ورودُ حججٍ نحويةٍ عقلية ليستْ مِن فصل القياس، ولا من فصلِ العلَّة، وإنما هي ملحقةٌ بالقياس خصوصًا أو بأصول النحو عمومًا، وقدْ أفردَ لها النُّحاة المتقدمون كأبي البركات الأنباري، والسيوطي –رحمهما الله– فصلًا خاصًّا، وتعدّدتِ الأمثلةُ التطبيقية عليها من شرْح العلوي: (المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي)، ولذا عُقد لها الفصلُ الأخيرُ، وجاءتْ في فرعَيْن هما: حجة عدم الدليلِ في الشيء على نَفْيه، وحجة عدم النظير.

- تميّزتِ الحجةُ النحويةُ العقليةُ في سِياقِ العلويّ، وسياقاتِ بعضِ النُّحاةِ الآخرينَ، بتنويعٍ لفظيٍّ، وتفريعٍ عقلي، له مزيّةٌ في قوةِ الحُجّةِ العقليةِ، كما أنّ سُلوكَ طرائقَ شتّى تصلُ إلى هدفٍ واحدٍ، يجعلُ المتأمّلَ فيه لا يملكُ إلا أنْ يُذْعنَ ويسلّم، ويقرَّ بمدى العبقريةِ الفذّةِ التي حبَاها اللهُ علماءَنا النُّحاةَ.
- كَشَفَ البحثُ عن تميُّزِ وتفرُّدِ العلويِّ –رحمه الله- نوعًا ما في سياقِ بعضِ الحُجج، وهذا التفرُّدُ ليس بابتداعِ حُجَجٍ لمْ يأتِ بها مَنْ قبلَه، وإنّما باستثمارِ حجةٍ مّا في سِياقاتٍ أخرى للنُّحاة، والاحتجاجِ بها في المسألة المدرُوسة، عند انطباقِها عليها، وصحَّتِها فيها، ويلوحُ ذلك التفرُّد في أحيانٍ قليلة في اختيارِ تعبيرٍ آخرَ، يجتهدُ العلويُّ –رحمه الله- في صياغتِه، مع دقّةٍ في العِبارة، وهذه التّفرُّداتُ أو الاجتهاداتُ وردَتْ في ستِّ مسائلَ في البحث.
- أنّ العلوي –رحمه الله- مجتهدٌ في اختيارِ الرأي الذي يُرجّحُه، معتمِدًا على الحجةِ النحويةِ العقليةِ التي أيّدتْ ذلك الرأي، متجردٌ علميًّا، فلا يتعصّبُ لمذهبٍ ما، ويتضحُ ذلك جليًا في الاختيارات التي خالف فيها جمهورَ النُّحاة، مع نقْلِه لِرأْيهم، وقدْ ظهرَ ذلك في أربعِ مسائلَ مِن المسائل المدروسة في هذا البحث.

وهذا يؤكِّدُ اهتمامَ العلويّ –رحمه الله- باحتجاجاتِه النحوية، وألا يُسلّمَ العِنان فيها لطرفٍ دون طرَف، وبذلك تكونُ آراؤه مستندةً إلى الحجةِ المقنِعة، ولا يعني ذلك موافقتَها للحقِّ والصواب دائمًا؛ فإنّ ذلك عزيزُ المنال، وما مِنْ مجتهدٍ إلا وله زَلاتٌ وأخطاءُ.

- دَلّ البحثُ برُمّته على مِقْدارِ الجُهد العظيمِ الذي بذَلَه النُّحاة المتقدّمون، ومنهم العلوي –رحمه الله- لتأصيلِ النحو، وتوثيقِ قواعدِه بالحُجج المقنِعة، ومنها: الحججُ النحويّة العقلية.

هذا، ويُوصِي الباحثُ بدراسةِ الحُجج النحوية النَّقلية في (المِنْهاج في شرح جمل الزجاجي)، وكذلك: دراسة الأدلة النحوية العقلية فيه؛ فإنَّ لها تطبيقاتٍ كثيرةً، وملامحَ جيّدةً في الكَشْفِ عن مَنْهجِ العلويّ –رحمه الله– في مِنْهاجه.

كما يلفتُ عنايةَ الباحثين الفُضلاءَ إلى التّصدّي للتّراثِ النحويّ اليمنيّ بخاصّةٍ؛ فإنّ التقصيرَ إزاءَه بيّنٌ، واللهُ المستعانُ.

وأَمَلي في الله– جلّ جلاله– أنْ يكونَ هذا العملُ باقيًا متقبَّلًا، وخالصًا لوجهه الكريم، مِن العِلْمِ الذي يُنتفعُ به، ووافيًا ببعضِ الحقِّ لعلمائنا النحاةِ الأفْذاذِ.

والحمدُ للهِ الذي بنعمتهِ تتِمُّ الصَّالحاتُ، القائلِ– عزَّ اسمُه– في مُحْكمِ البيِّناتِ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾[1].

(١) سورة الأنعام، آية ١٤٩.

الفهارس

وتشتمل على :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

ثانيًا : فهرس الأحاديث النبوية .

ثالثًا : فهرس مسائل البحث النّحوية (الخلافية).

رابعًا : قائمة المصادر والمراجع .

خامسًا : فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾	البقرة	٤٤	٢٦
﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾	الأنعام	٥٠	٢٦
﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾	الأنعام	١٤٩	٢٣، ٢٦، ١٤٧
﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾	العنكبوت	٤٣	٢٦

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
" فحجّ آدمُ موسى "	٢٢
" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "	(د)

فهرس مسائل البحث النحويَّة (الخلافِيّة)

قائمة المصادر والمراجع

أ) الرسائل الجامعية والدوريات:

- الاحتجاج العقلي في النحو العربي، للباحث/ محمد جواد الطّريحي، بإشراف: أ.د. صاحب أبو جناح، رسالة ماجستير بالجامعة المستنصرية، ١٤١٠هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العُكبَري. تحقيق: عبدالرحمن السليمان العثيمين، وإشراف: د. أحمد مكي الأنصاري. رسالة ماجستير بجامعة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٦هـ.
- الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، للباحثة/ أزهار محمد لطف، بإشراف: أ.د. نوري ياسين الهيتي، رسالة ماجستير بجامعة صنعاء، ١٤٢٤هـ.
- الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، د. فطوم علي الأهدل، بإشراف: أ.د. إبراهيم الصلوي، وَ أ.د. نوري الهيتي، رسالة دكتوراه بجامعة صنعاء، ٢٠٠٣م.
- شرح الجُزُوليّة، لأبي الحسن علي بن محمد الأبّذي(الأُبّذيّ ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية)، إعداد: سعد حمدان الغامدي، بإشراف: أ.د. محمد إبراهيم البنا. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
- شرح الجمل، لابن الفخَّار(أبو عبدالله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل)، إعداد: حماد محمد حامد الثمالي، بإشراف: د. محمود محمد الطناحي. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.

- مجلـة فـصول (مجلـة النّقْـد الأدبي)، مقـال: الـتُّراث اللغـويّ العـربي، المجلـد الأول. القـاهرة: الهيئـة المـصرية العامـة للكتـاب. العـدد الأول، أكتـوبر، ١٩٨٠م. ومقـال: اللغة العربية والحداثة، المجلد الرابع، العدد الثالث، سنة ١٩٨٤م.
- مجلـة جامعـة أم القـرى لعلـوم الـشريعة واللغـة العربيـة وآدابهـا، بحـث: الحمْـل عـلى النقيض في الاستعمال العربي، ١٨/ ٣٣٣، العدد ٣٠، جمادى الأولى ١٤٢٥هـ.
- المحصّل في كشف أسرار المفصّل، ليحيى بـن حمـزة العلـويّ، الـسِّفْر الثـاني، بتحقيـق الـدكتور/ سـليمان بـن سـليمان العنقـري، وإشراف: د. أحمـد عبـدالله الـسالم. رسـالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٧هـ.
- المِنْهاج في شرح جمل الزّجّاج، ليحيى بن حمزة العلـوي، بتحقيـق الـدكتور/ عـلي بـن إبراهيم الـسّعود، وإشراف: أ.د. عيـاد بـن عيـد الثبيتـي. رسـالة دكتـوراه بجامعـة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

ب) الكتب المطبوعة:

- ارتِشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشـباه والنظـائر في النحـو، لجـلال الـدين الـسيوطي. تحقيـق: د. عبـدالعال سـالم مكرم. ط٣، القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.
- الإصـباح في شرح الاقـتراح، للـدكتور محمـود فجـال. ط١، دمـشق: دار القلـم، ١٤٠٩هـ.

- إصلاح الخَلل الواقع في الجُمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد ابن السِّيد البَطَلْيوسي. تحقيق: د. حمزة عبدالله النشرتي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- الأصول، للدكتور تمام حسان. القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٥هـ.
- أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبوالمكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٦م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السّرّاج النحوي. تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي. ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
- أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، للدكتور محمد سالم صالح. ط٢، القاهرة: دار السلام، ١٤٣٠هـ.
- أصول النحو عند ابن مالك، للدكتور خالد سعد شعبان. ط٢، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٩م.
- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، للدكتورعصام عيد فهمي أبو غربية. ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.
- اعتراض النحويين للدليل العقلي، للدكتور محمد بن عبدالرحمن السبيهين. ط١، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ.
- أعلام المؤلفين الزيدية، لعبدالسلام عباس الوجيه. ط١، عمّان: منشورات مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٠.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي. ط ١٢، بيروت: دار العلم للملايين، فبراير ١٩٩٧م.
- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: دار الفكر، ١٣٧٧هـ.

- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. تقديم وتعليق: د. أحمد سليم الحمصي،وَ د. محمد أحمد قاسم. ط١، دار جروس برس، ١٩٨٨م.
- ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني. دار التعاون.
- إنباه الرواة على أنْباه النُّحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف .ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري النحوي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية،١٤٢٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. صيدا وبيروت: المكتبة العصرية.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. بغداد: مطبعة العاني.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزّجّاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط٦، بيروت:دار النفائس، ١٤١٦هـ.
- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي الفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٦هـ.

- البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني. بيروت: دار المعرفة.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد الأشبيلي السبتي. تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي. ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من العلماء. دار الهداية.
- تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن، للمؤرخ محمد بن محمد زبارة. تقديم وعرض: د. محمد زينهم محمد عزب. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- تاريخ اليمن المسمَّى فُرجة الهموم والحَزَن في حوادث وتاريخ اليمن، لعبدالواسع بن يحيى الواسعي. ط٣، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ.
- التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤١٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.
- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٨هـ.

- التعليقة على المقرّب (شرح العلامة ابن النحاس على مقرّب ابن عصفور في علم النحو). تحقيق: د. جميل عبدالله عويضة. ط١، عمّان: مطبوعات وزارة الثقافة، ١٤٢٤هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي. تحقيق: د. عوض حمد القوزي. القاهرة: مطبعة الأمانة.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ومحمدِ علي النّجار، وآخرين. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
- ثمار الصِّناعة في علم العربية، لأبي عبدالله الحسين بن موسى الدِّينَوَرِيّ الملقَّب بالجليس. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الجُمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: د. فخرالدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ..
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد الخضري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- حاشية الصبّان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ.
- داعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح في النحو، لمحمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي،المعروف بابن علاّن. تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة. ١٤٣٢هـ.
- الرد على النُّحاة، لابن مضاء القرطبي. تحقيق: د. شوقي ضيف. ط٣، القاهرة: دار المعارف. وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ.
- رسالة الحدود، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني. تحقيق: إبراهيم السامرائي. عمّان: دار الفكر.
- رصْف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالَقيّ. تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط. ط٣، دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط٢، دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ.
- سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف. ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ١٣٧٢هـ.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ.
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح. تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط. ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢٠، القاهرة:دار التراث ودار مصر للطباعة،١٤٠٠هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى" منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك"، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. . ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك:جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، وَد. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي. تحقيق: يوسف حسن عمر . جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ.
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي،وَعلي سيِّد علي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط١، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- شرح المفصل، لموفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: د. صاحب أبو جناح. بغداد: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ.
- شرح قَطْر الندى وبلّ الصّدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ.
- الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبدالرحمن حسن حبنكة الميداني. ط١٠، دمشق: دارا القلم، ١٤٣٠هـ.
- طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم. تحقيق: عبدالسلام عباس الوجيه. ط١، عمّان: منشورات مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢١.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتورأحمد عفيفي. ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، رجب ١٤١٧هـ.
- العلة النحوية: نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك. ط١، المكتبة الحديثة، ١٣٨٥هـ.
- علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي. تحقيق: د. صبيح التميمي. مصر: مكتبة الثقافة الدينية.
- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. الرياض: مكتبة الرشد.

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم. تحقيق: د. سعيد عبدالفتاح عاشور، مراجعة: د. محمد مصطفى زيادة. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ.
- فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، لمحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني. تحقيق: أ.د. محسن سالم العميري. ط١، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٣١هـ.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني. دمشق: مطبوعات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ.
- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. ط٦،بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، لمحمد عاشور السويح. ط١،مصراطة: دار الجماهيرية، ١٣٩٥هـ.
- القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٣هـ.
- القياس في النحو العربي: نشأته وتطوّره، للدكتور سعيد الزبيدي. ط١ ، عمّان: دار الشروق، ١٩٩٧م.
- كتاب العين، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د مهدي المخزومي، وَ د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون.ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.
- كشّاف اصطلاحات الفُنون والعُلوم، لمحمد علي التّهانَوي. تحقيق: د. رفيق العجم، و د. علي دحروج. ط١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.
- اللُّباب في عِلل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري. تحقيق: محمد عثمان. ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى. ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
- اللّطائف السَّنيّة في أخبار الممالك اليمنية، للمؤرخ محمد بن إسماعيل الكبسي. تحقيق: خالد أبا زيد الأذرعي. ط١، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ١٤٢٦هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: دار الفكر، ١٣٧٧هـ.
- اللُّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجّاج. تحقيق: هدى محمود قراعة. القاهرة: مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ.
- مآثر الأبرار في تفصيل مُجملات جواهر الأخيار، لمحمد بن علي الزحيف، المعروف بابن فنْد. تحقيق: عبدالسلام عباس الوجيه، وخالد قاسم المتوكل. ط١، عمّان: منشورات مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٣.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي. وضع حواشيه: خليل المنصور. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- المستوفى في النحو، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، قاضي القضاة. تحقيق: محمد بدوي المختون. القاهرة:دار الثقافة العربية، ١٤٠٧هـ.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، لعبدالله بن محمد الحَبشي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ.
- مطمح الآمال، للقاضي الحسين بن المهلا الشرفي. تحقيق: عبدالله الحوثي. ط١، عمّان: منشورات مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٢.
- معجم المؤلّفين، لعمر رضا كحّالة. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. بيروت: دار الجيل.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. عبداللطيف محمد الخطيب. الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢١هـ.
- المغني في النحو، لأبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي. تحقيق: د. عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي. ط١، بغداد: دار الكتب والوثائق، ١٩٩٩م.
- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دمشق: دارالقلم.

- المفصَّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. تحقيق: د. علي بو ملحم. بيروت: ط١ مكتبة الهلال، ١٩٩٣.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وَ أ.د. محمد بن إبراهيم البنّا، وَ أ.د. عياد بن عيد الثبيتي، وآخرين. ط١، مكة المكرمة: مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني. تحقيق: د. أحمد عبدالله إبراهيم الدويش. ط١، مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة: مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ.
- المقتطف من تاريخ اليمن، للقاضي عبدالله عبدالكريم الجرافي. ط٢، بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٨٤م.
- المُنصف شرح كتاب التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي. ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ.
- المِنْهاج في شرح جُمل الزّجاجيّ، للإمام يحيى بنِ حمزةَ العلَويّ. تحقيق: د. هادي عبدالله ناجي. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٠هـ.

- الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة –من القرن الأول إلى المعاصرين–، جمع وإعداد: وليد أحمد الزّبيري وآخرين. ط١، بريطانيا: سلسلة إصدارات الحكمة، ١٤٢٤هـ.
- النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، لعباس حسن. ط٣، دار المعارف بمصر.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، للدكتور حسن خميس الملخ. ط١، عمّان: دار الشروق، ٢٠٠١م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، للدكتور حسن خميس الملخ. ط، عمّان: دار الشروق، فبراير ٢٠٠٠م.
- هِجر العلم ومعاقله في اليمن، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع. ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.

فهرس الموضوعات